

دور المنظمات الدولية

في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية



كازا أوفسك

الشرق والحي

دور المنظمات الدولية
في
إدارة التحولات الاقتصادية العالمية

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع. - المنصورة

الإدارة : ش. الإمام محمد عبده للوجه كلية الآداب ص.ب: ٢٣٠
ت: ٢٢٥٦٢٢٠ / ٢٢٥٦٢٣٠ - فاكس: ٢٢٦٠٩٧٤ / ٢٢٦٠٥٠٠

المكتبة : أمام كلية الطب ت: ٢٢٤٩٥١٣ / ٥٠

E-Mail : DAR ELWAFA @ HOTMAIL . COM



دور المنظمات الدولية
في
إدارة التحولات الاقتصادية العالمية

الدكتور
صالح صالح

دار الوفاء



مقدمة

لقد تميز النظام الدولي السابق بالازدواجية الايديولوجية ، وثنائية غط التنمية ، فكان الصراع متناميا من أجل تعميم تلك الأنماط وتصدير خصوصياتها المجتمعية إلى البلدان النامية كمجال حيوى لعمليات الاستقطاب ، وقد تم ذلك فى إطار التسابق المحموم للهيمنة على المناطق الاستراتيجية التى مكنت القوى الكبرى من التحكم فى مسار العلاقات الاقتصادية الدولية ، وكان دور صندوق النقد الدولي فى هذه المرحلة محدوداً فى إدارة النظام النقدى الدولى، وضعيفا فى مجال توجيه السياسات الاقتصادية القطرية فى البلدان النامية .

وبعد تطور أزمة المديونية العالمية وتزايد انعكاسها السلبى على مسيرة التنمية ، وما تلاها من تصدعات فى بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازناتها التقليدية بسبب انهيار المعسكر الاشتراكى واندماجه طوعا وكرها فى نظام عالمى يتميز بأحادية نمط التنمية . بدأت موجة عولمة تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالى فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى... ، وتدويل أزماته وتحميل تكاليفها للأطراف الضعيفة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولقد أصبحت المنظمات الدولية ممثلة فى : صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى والمنظمة العالمية للتجارة ، أطرافا قوية فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية وفى البلدان النامية على الخصوص مستغلة أوضاعها المتردية وظروفها الصعبة ، وتخلت عن دورها فى إدارة النظام النقدى والمالى الدولى الذى يشهد تنامى الاضطرابات النقدية وتطور الازمات المالية بزيادة دورها الايديولوجى الانتقائى فى إعادة هيكلة الاقتصادات النامية بصورة قسرية متسعة .

أمام هذه المستجدات فى مسار العلاقات الاقتصادية والنقدية والمالية والتجارية الدولية ، فقد آن الأوان لتقويم دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى بعد أكثر من نصف قرن من محاولات إدارة الشؤون النقدية الدولية وما رافقها من إخفاقات وإنجازات وتحديات حالية ومستقبلية ، وصولا إلى بلورة معالم الإصلاح وتحديد خطوات التكيف التى تجعل صندوق النقد الدولى والمؤسسات المكملة لدوره فى خدمة المجتمع الدولى بأكمله فى المجال النقدى والمالى . وكذا لابد من قراءة الاتفاقات المتعددة للمنظمة العالمية للتجارة قراءة نقدية متأنية من أجل إبراز أهم الثغرات والجوانب السلبية وتحديد الفرص والمكاسب المتوقعة .

وانطلاقاً مما سبق سوف نذكر بظروف تأسيس الصندوق وأهم أهدافه لتؤكد من مدى انسجامه وتفاعله معها ، ونعرف بهيكلة التنظيمى ، وتؤكد من مدى كفاية المؤسسات المكملة لدوره، لنلاحظ قوى التأثير والتمثيل التى يبرزها الهيكل التنظيمى، وتؤكد من مدى كفاية الموارد وطبيعة المشروطة والانتقائية فى المساعدات ، ثم نتعرض لمضمون برنامج صندوق النقد الدولى ودوره فى إدارة أزمة المديونية ، ونبرز أهم التحديات التى واجهته .

ونحاول فى الأخير إبراز الخطوات الإجرائية للإصلاحات الضرورية المتعلقة بالعضوية والتصويت والحصص ، والمهام الجديدة ، ودور حقوق السحب الخاصة وطبيعة نظام أسعار الصرف ، وتنظيم السيولة الدولية ، وآليات الائتمان الدولى التى تساعد على إقامة نظام نقدى عادل ومتوازن ، تقوده مؤسسة قادرة على معالجة الأزمات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية ، كما سوف نتعرض إلى التحولات التى عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى وإطارها المؤسسى ، وأهم المبادئ التى تحكم النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف ، كما سوف نتناول أهم وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة .

وحسبنا أن نسلط بعض الأضواء على هذه المؤسسات التى أصبحت تلعب دوراً استراتيجياً أيديولوجياً فى العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال دراسة النقاط التى ينظمها القسمان التاليان :

- القسم الأول: دور المنظمة العالمية للتجارة فى النظام التجارى العالمى الجديد فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية ، ويشمل :

المبحث الأول: تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمى .

المبحث الثانى: مبادئ النظام التجارى العالمى المتعدد الأطراف .

المبحث الثالث: وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة .

- القسم الثانى: دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية، ويشمل :

المبحث الأول: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظيمى وأشكال مساعداته .

المبحث الثانى: مجموعة البنك الدولى والمؤسسات المكملة لدور الصندوق .

المبحث الثالث: مضمون برنامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات

المتكاملة معهما .

المبحث الرابع: دور صندوق النقد الدولي فى إدارة أزمة المديونية فى الدول النامية .

المبحث الخامس : تكاليف برامج التكيف الليبرالى المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى .

المبحث السادس: مخاطر وأوهام برامج التكيف الهيكلى ومشاريع العولمة القسرية .

المبحث السابع : صندوق النقد الدولى بعد أكثر من نصف قرن من الإخفاقات والتحديات وضرورة الإصلاحات المؤسسية (للمصندوق) .

د . صالح صالحى

القسم الأول

دور المنظمة العالمية للتجارة فى النظام التجارى العالمى
الجدید فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية
ويتناول المباحث التالية:

المبحث الأول : تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكليها
التنظيمى .

المبحث الثانى : مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف .

المبحث الثالث : وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية
للتجارة .

المبحث الأول

تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي

أولاً: تأسيس المنظمة العالمية للتجارة :

١- التحولات التي عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية ، وتوجيه السياسات التجارية القطرية ، ومن أهم تلك التحولات نذكر :

أ - انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق وتفككه، مما أفسح المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالي ، وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره.

ب - إخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية ، وتفاقم مشكلات المديونية وما ترتب على ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ، ومن بينها سياسة تحرير التجارة وتسريع وتيرة الانفتاح الارتمحالي في ظل مشروطية الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

جـ - تطور أزمات الدول الصناعية المتقدمة ، ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة ، وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصاداتها المحلية من جهة أخرى ، ولا غرابة في ذلك ففي مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعا في العالم فإن الصادرات السلعية تضمن لوحدها حوالى ٢٣ مليون منصب شغل ، وإن كل مليار دولار من الصادرات الإضافية يساهم في إنشاء حوالى ١٩٠٠٠ وظيفة^(١)، فإذا علمنا بأن في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم الدول الصناعية الكبرى ، يقدر عدد العاطلين عن العمل بـ ٣٥ مليون عاطل ، فإن من أفضل السياسات المساعدة على التخفيف من ارتفاع معدلات البطالة هو الاتجاه نحو المزيد من اكتساح الأسواق التجارية الخارجية ، وزيادة صادراتها بصورة تؤدي إلى تحريك النمو بهذه البلدان ، وهذا

(1)Fereydoun A. Khavant, Le nouvel ordre commercial mondial,p55 .

ما أكده السيد ميشال كمديسيس كمنجزات إيجابية للصندوق بقوله: « تمكنت البلدان النامية بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي، والواقع أنها أصبحت في حد ذاتها عاملاً محركاً للنمو. أليس هذا إنجازاً ضخماً؟» (١).

د - محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات الأصلية)، من حيث المجالات التجارية ، والصلاحيات الإدارية ، الأمر الذي استدعى ضرورة توسيعها لتشمل ميادين عديدة في التجارة الدولية تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل التجارة في الخدمات ، والاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، فمجموعة الدول المتقدمة سيطرت على أكثر من ٧٦٪ من التجارة العالمية في الخدمات في الوقت الحالي .

هـ - تجدد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته وروافده ، فبعد إخفاق الفكر الكينزي في إيجاد الحلول للمشكلات المستجدة للاقتصاديات المتقدمة ، حدثت ثورة فكرية ضد المدرسة الكينزية وسياساتها ، أدت إلى صعود تيارات الليبرالية الجديدة تسعى إلى العودة إلى رأسمالية القرن الثامن عشر ، عن طريق الدعوة إلى المزيد من الحرية والانفتاح وإعادة الاعتبار لقوى السوق بشكل أساسي من خلال تحجيم دور الدولة، وتصنيف قطاعها العام... إلخ ، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ، وأولوية السياسات المرتكزة على تنمية قوى العرض الكلي في مقابل السياسات المرتكزة على الطلب الكلي الفعال ، وأولوية التوازنات النقدية والمالية في مقابل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في الاقتصاديات النامية .

فأوضحت المذهبية الرأسمالية في صورتها الليبرالية الجديدة الإطار المذهبي الذي يحكم مبادئ وأحكام واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة .

إن هذه الأوضاع قد ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة في الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، والتي سميت بجولة أوروغواي ، وكان من أهم نتائجها تحويل (الجات) إلى منظمة عالمية للتجارة كما أشرنا سابقاً.

وكما كان وجود (الجات GATT) في سنة ١٩٤٧ يعتبر جزءاً من : « عملية قامت

(١) ميشال لولار ، الصندوق الدولي وعملياته ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق، ط١ ، ١٩٩٥م، ص ١٢ .

بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع التجارية العالمية...، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدور الرائد في التخطيط (الجات) والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجارى العالمى الذى تضمنته مواد هذه المعاهدة...^(١)، والذى من خلاله حافظت على أسواقها ومنتجاتها طيلة نصف القرن، فإن المنظمة العالمية للتجارة كما سنرى ستكون فى خدمة مصالح الدول المتقدمة التى ستحصل على ٨٤٪ من الزيادات المتوقعة فى الدخل العالمى الناتج عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، بينما سوف لا يزيد نصيب البلدان النامية والاشتراكية سابقا عن ١٦٪ رغم أنها تشكل أكثر من ٧٥٪ من سكان العالم. وستقوم هذه المنظمة بدور كبير فى إدارة العلاقات التجارية الدولية وإعادة ترتيب قواها وتكتلاتها ومؤسساتها فى ظل المذهبية الرأسمالية المتجددة.

٢ - من الاتفاقية العامة « الجات » GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC :

لقد استمرت جهود الأطراف القوية فى العلاقات التجارية الدولية، من أجل تحرير التجارة وإزالة كافة العوائق التى تؤثر على حركية انسياب السلع والخدمات، ورغم فشل محاولات تنظيم العلاقات التجارية الدولية بإنشاء منظمة عالمية للتجارة تكمل دور مؤسسات بريتون - وودز "Bretton Woods" بالتخلى عن ميثاق هافانا نهائيا فى سنة ١٩٥٠، والاكتفاء بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التى تمت المصادقة عليها فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ من قبل ٢٣ دولة، وأصبحت تعرف باتفاقية الجات، وظلت هذه الاتفاقية التى تنظم بعض جوانب العلاقات التجارية الدولية إلى غاية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥، وكانت « الجات » عبارة عن اتفاقية فى شكل مؤسسة غير دائمة تقوم بوظيفة الإشراف على تنفيذ القواعد والمبادئ الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية للأطراف المتعاقدة، وتساهم فى تسوية الخلافات، وفرض المنازعات التى تنشأ بين الأطراف المتعاقدة، وتنظيم جولات المفاوضات التجارية من أجل توسيع وتعميق مبادئ حرية التجارة الدولية، وقد أدارت ثمانى جولات من المفاوضات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٣ كما هى مبينة فى الجدول التالى:

(١) د- إبراهيم العيسوى، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ١٩٥٥، ص ١٩ وما بعدها.

الجدول رقم (١) جولات المفاوضات الثمانية للجات خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٩٣

جولة المفاوضات	مدة الجولة	عدد الأطراف المشاركة	أهم النتائج المتحققة
جنيف (سويسرا) Geneve	١٩٤٧	٣٣	تخفيض التعريفات لـ ٥٠٪ من التجارة الدولية.
آنسى (فرنسا) Annecy	١٩٤٩	١٣	٥٠٠٠ تخفيض فى التعريفات
توركساي (إنجلترا) Torquay	١٩٥٠ ١٩٥١	٣٨	تخفيض ٢٥ ٪ لحوالى ٥٥٠٠٠ منتج.
جنيف Geneve	١٩٥٦	٢٦	تخفيضات للتعريفات تقدر بـ ٢,٥ مليار دولار .
ديلون (جنيف) Dillon	١٩٦١- ١٩٦٢	٢٦	تخفيضات للتعريفات لحوالى ٦٠٠٠٠ منتج . تعريف جمركية موحدة للاتحاد الاوروبى بدء المفاوضات الزراعية منتج بعد منتج .
كيندى (جنيف) Kennedy	١٩٦٤- ١٩٦٧	٤٨	تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٥٪ على المنتجات الصناعية . اتفاقية حول التعاملات ضد سياسات الإغراق .
طوكيو Tokyo	١٩٧٣- ١٩٧٩	١٠٤	تسمح اتفاقيات خاصة بالقيود غير التعريفية: ١ - اتفاقية الدعم . ٢- اتفاقية إجراءات القيود الفنية على التجارة . ٣- اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد ٤- اتفاق المشتريات الحكومية

٥- اتفاقية احتساب قيمة الجمارك.			
٦- اتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية.			
٧- اتفاقية الألبان.			
٨- اتفاقية التجارة فى الطائرات المدنية			
٩- اتفاقية مكافحة الإغراق.			
متوسط الحقوق الجمركية المطبقة بين البلدان الصناعية يصل إلى ٦,٣٪ أربعة ترتيبات خاصة			
اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة. مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة والنسيج ، والاستثمارات المرتبطة بالتجارة ، وحقوق الملكية الفكرية ، وتسوية المنازعات ، وتخفيضات الحقوق الجمركية .	١١٥	١٩٨٦ - ١٩٩٣	الأوروغواى Uruguay

وقد استطاعت الدول القوية أن تجسد فلسفتها التى عجزت على فرضها منذ تخليها عن ميثاق هافانا فى نهاية الأربعينيات بسبب بداية الحرب الباردة بين المعسكرين ، وعدم توافر الأجواء المناسبة سواء على المستوى التطبيقي أو على المستوى النظرى الفكرى .

وكانت المحصلة النهائية لجولة الأوروغواى التى استمرت حوالى ثمانى سنوات مجموعة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ، والقرارات الهامة التى تحكم مسار العلاقات التجارية الدولية ، وتوزع مكاسب تحرير التجارة على المستوى العالمى خلال القرن الحادى والعشرين ، والتى صادق عليها المؤتمر الوزارى المنعقد بمراكش فى أبريل ١٩٩٤ .

ولعل أهم تلك الاتفاقيات التى تم التأكيد عليها فى الاجتماع الوزارى الاستثنائى للجان الذى حضرته ١٢٥ دولة هو اتفاق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة التى أوضحت كيانا مستقلا ، ودائما اعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ يتولى تنفيذ سائر الاتفاقيات أسفرت عنها جولات المفاوضات وأهمها ^(١):

(١) راجع : أسامة الجندوب ، الجات من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ط٢ ، ١٩٩٧ ، ص ٦١ وما بعدها .

Fereydoun A. Khavant, Le nouvel ordre commercial mondial : du gatt a L O . M . C .
NATHAN . paris 1995 . p36 .

- ١- الاتفاق الختامي لتاتج جولة أورجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- ٢- اتفاق الوصول للأسواق للتجارة فى السلع.
- ٣- اتفاقية التجارة فى الخدمات.
- ٤- اتفاقية الزراعة والإجراءات الصحية.
- ٥- اتفاقية المنسوجات والملابس.
- ٦- اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار.
- ٧- بروتوكول جولة أورجواى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة.
- ٨- اتفاق قواعد المنشأ.
- ٩- اتفاق التفتيش ما قبل الشحن.
- ١٠- اتفاقية مكافحة الإغراق.
- ١١- اتفاق العوائق الفنية للتجارة.
- ١٢- اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.
- ١٣- اتفاقية الدعم والإجراءات التوازنية.
- ١٤- اتفاق احتساب قيمة الجمارك.
- ١٥- اتفاق المشتريات الحكومية.
- ١٦- اتفاقية إجراءات الوقاية.
- ١٧- مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات.
- ١٨- عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات.
- ١٩- اتفاقية قيود موازين المدفوعات.
- ٢٠- المذكرة التفسيرية للمادة الثالثة من اتفاقية الجات، والمتعلقة بالتنازلات الإضافية.
- ٢١- المذكرة التفسيرية للمادة ١٧ من اتفاقية الجات، والمتعلقة بالمعاملة الوطنية.
- ٢٢- المذكرة التفسيرية للمادة ٢٤ من اتفاقية الجات، والخاصة بالترتيبات الإقليمية.
- ٢٣- المذكرة التفسيرية للمادة ١٧ من اتفاقية الجات، والمتعلقة بتنظيم الإعفاءات.
- ٢٤- المذكرة التفسيرية للمادة ٢٧ من اتفاقية الجات، والمتعلقة بتعديل التنازلات.

٢٥- المذكرة التفسيرية للمادة ٣٥ من اتفاقية الجات ، والمتعلقة بالتحلل المؤقت من الالتزامات .

٢٦- آلية مراجعة السياسات التجارية .

٢٧- القرار الوزاري لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والأقل نموا .

وبعد الموافقة الأولية لممثلي الدول المشاركة في جولة أورجواي بجنيف في ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ ، انعقد الاجتماع الوزاري بمراكش (١٢-١٦) أبريل ١٩٩٤ ، وصادق على الوثائق النهائية للمفاوضات المتعددة الأطراف بجولة أورجواي عن طريق مجموعة من القرارات التالية (١) :

١- قرار بقبول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

٢- قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المكلفة بإجراءات إنشاء المنظمة وتحديد مجال عملها .

٣- قرار بدراسة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة .

٤- قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة ، وإنشاء لجنة دائمة مكلفة بذلك .

٥- الموافقة على إصدار إعلان مراكش الذي يمثل تلخيصا لنتائج جولة أورجواي .

٦- قرار باعتماد الوثيقة الختامية لجولة أورجواي و المصادقة عليها من قبل الوزراء .

٧- اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها من القرارات والاتفاقيات والإعلانات .

وعموماً يمكن القول بأن جولة طوكيو ٧٣/١٩٧٩ ، وجولة أورجواي ٨٦/١٩٩٣ بما تتمخض عنهما من اتفاقيات لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية ترجمة فعلية للفكر الاقتصادي للمدارس ، والتيارات الليبرالية الجديدة بعد عجز الفكر الكينزي ، والاشتراكي عن إبراز بدائل تخفف من حدة أزمات الاقتصاديات المتقدمة ، وتحد من تفاقم مشكلات الاقتصاديات النامية .

ثانياً : الهيكل التنظيمي والإطار المؤسسي للمنظمة العالمية للتجارة :

سوف نتعرض للجوانب المؤسسية والتنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة ضمن النقاط التالية :

(١) أسئلة الجندوب : مرجع سابق ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

- الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

- أسلوب اتخاذ القرارات وطريقة الانضمام والانسحاب.

- أسلوب تسوية المنازعات وقض الخلافات.

١ - الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة:

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من مجموعة الهيئات التالية:

- المؤتمر الوزاري.

- المجلس العام.

- المجالس المتخصصة.

- الأجهزة واللجان الفرعية.

- المدير العام.

أ - المؤتمر الوزاري:

وهو أعلى هيئة في المنظمة يتألف من ممثلي الدول الأعضاء وهو الذى يقوم بتأدية وظائف المنظمة ، وله صلاحيات اتخاذ القرارات فى جميع القضايا المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف ، بما فى ذلك صلاحية تعديل مواد اتفاقية ، ويعقد اجتماعاته كل سنتين .

ب - المجلس العام:

ويتكون من ممثلين عن الدول الاعضاء، ويتولى مهام المجلس الوزارى بين الدورتين ، من خلال الإشراف على التنفيذ المباشر لمهام المنظمة ، كما يتولى وضع القواعد التنظيمية والإشراف على جهاز تسوية المنازعات ، وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء، وعلى المجالس المتخصصة ، وهى مجلس التجارة فى السلع ، ومجلس التجارة فى الخدمات ، ومجلس حقوق الملكية ، كما يشرف على الأجهزة واللجان الفرعية ، ويضع الترتيبات و الاسس المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الدولية والهيئات الاخرى .

ج - المجالس المتخصصة:

وتشمل مجلس التجارة فى السلع ، ومجلس التجارة فى الخدمات ، ومجلس حقوق الملكية ، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التى تقع فى دائرة اختصاصه، من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له .

د- اللجان الفرعية:

وتشمل مجموعة اللجان الفرعية التابعة للمجلس الوزاري ، وهي : لجنة الإدارة ، إضافة إلى اللجان الفرعية المتخصصة لمجلس السلع ، والخدمات ، وحقوق الملكية .

هـ- المدير العام للمنظمة:

ويعين من قبل المؤتمر الوزاري للمنظمة ويعاونه أربعة مديرين عامين مساعدين كنواب له ، توضع تحت تصرفه أمانة عامة تضم حاليا أكثر من ٥٠٠ موظف دولي، ومقرها بجنيف (سويسرا).

ويقوم المدير العام بتأدية واجباته وممارسة صلاحياته خلال المدة المحددة في إطار القرارات والانظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري وتحت تصرفه، وتبلغ ميزانية المنظمة حاليا أكثر من ٩٣ مليون دولار.

وسوف نوضح ذلك الهيكل التنظيمي من خلال الشكل رقم (١).

٢- أسلوب اتخاذ القرارات وطريقة الانضمام والانسحاب:

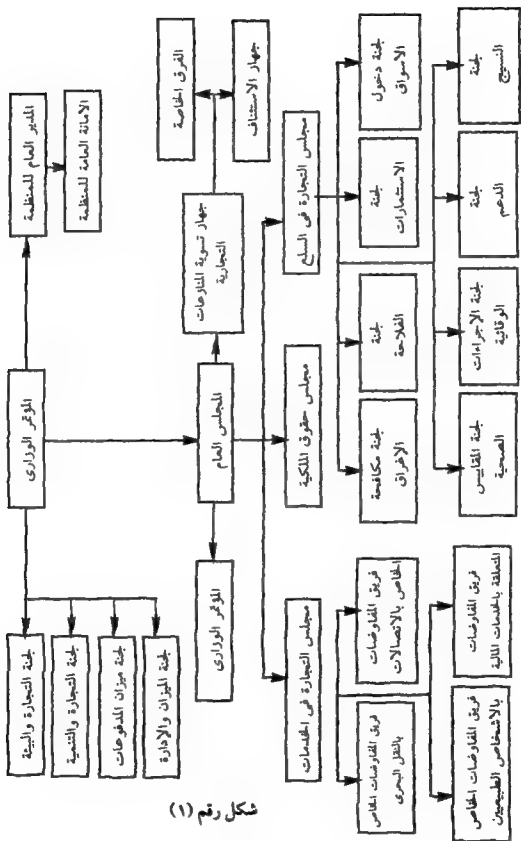
أ- أسلوب اتخاذ القرارات:

تتمتع كل دولة عضو بالمنظمة العالمية للتجارة بصوت واحد بغض النظر عن حجم الدولة ونسبة مساهمتها في ميزانية المنظمة ، وليس لأى دولة حق الاعتراض ، وهذا خلاف ما هو جار في المنظمات الأخرى ، والتي ترتبط فيها القوة التصويتية للدولة بحجم مساهمتها المالية كما هو الحال في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي .

وهذا الوضع يتيح للبلدان النامية أن ترفض مشاريع الاتفاقيات التي تتعارض مع مصالحها الوطنية ، رغم أن الواقع يدل بأن البلدان المتقدمة كما أنها تتحكم في مسار المنظمات الأخرى بحكم حجم مساهمتها المالية ، فإنها توجه مسار المفاوضات ، وتقرض مشاريع الاتفاقيات بسبب انعكاسات مشروطية وزنها الاقتصادي ونفوذها السياسى على البلدان النامية ، التي طالما كانت من أكثر الحاضرين الذين لا يؤثرون ، ومع هذا فإن المزيد من التنسيق والتعاون بين الأطراف الضعيفة يمكن أن يعظم مصلحتها ويجعلها كتلة فاعلة ومؤثرة ليست منفعة .

وتتخذ القرارات بالتوافق والتراضي طالما لا توجد اعتراضات، وفي الحالات التي يصعب فيها التوصل إلى قرار بالتوافق، فإن الأغلبية تحسم موضوع الخلاف، وقد تكون أغلبية الثلث أو أرباع، أو أغلبية الثلثين حسب طبيعة الموضوع الذي يكون محلا للتفاوض والتصويت^(١).

(1) Dominique Pantz. Institutions Politiques commerciales Internationales. ARMAND COLIN. 1998.P97.



شكل رقم (١)

ب- طريقة الانضمام والانسحاب:

يحق لأي دولة أو إقليم جمركي، الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بعد تقديمه بطلب الانضمام، والتزاماً بالتنازلات والتعهدات المحددة في كافة الاتفاقيات من خلال المفاوضات مع الدول الأعضاء.

كما يحق لأي عضو الانسحاب من المنطقة بعد ستة أشهر من إخطار المدير العام للمنظمة، فيتخلل بعد ذلك من كافة الالتزامات، والتعهدات، ويفقد بالمقابل امتيازات الانضمام.

٣- أسلوب تسوية المنازعات وفض الخلافات:

يمكن لأي طرف وقع عليه الضرر بسبب المخالفات للتعهدات أو الخرق للاتفاقيات التجارية أن يرفع شكوى إلى المنظمة بعد التأكد من عدم إمكانية حل النزاع عن طريق المشاورات ومساعدة الوساطة، فيتم تعيين الفريق الخاص بموضوع الخلاف، وتكليفه من قبل جهاز تسوية المنازعات بالاستماع إلى جميع الأطراف بما فيهم الخبراء المستقلين، وينتهي إلى إعداد تقرير أولي يحال إلى جهاز تسوية المنازعات، الذي يعتمد، ويتم وضع ذلك القرار موضع التنفيذ، وفي حالات رفض أحد الأطراف لتقرير الفريق الخاص، يحال على جهاز الطعن، الذي يعتمد تقريره ويتم اتخاذ القرار على ضوء ذلك؛ ليوضع موضع التنفيذ.

وقد يقبل العضو بشكل طوعي تنفيذ القرار الصادر عن جهاز تسوية المنازعات، أو يرفض، ففي هذه الحالة تجرى معه مفاوضات متعلقة بتنفيذ الحكم، وإذا فشلت تنسحب منه جميع الامتيازات التعريفية التي استفاد منها ويلزم بتطبيق القرارات المتعلقة بموضوع النزاع.

فقد تستغرق عملية حسم الخلاف ستين إذا لم تتم تسويتها بشكل ودي، عبر عدة مراحل بدءاً من مرحلة المشاورات والمصالحة، والتي قد تستغرق شهرين، ومرحلة الترتيبات الإجرائية المتعلقة بموضوع الخلاف وقد تستغرق ثلاثة أشهر، ومرحلة اتخاذ القرار وصدر الحكم وقد تدم ٩٠ يوماً، ثم مرحلة وضع تلك القرارات موضع التطبيق، والتي لا يجب أن تتجاوز مدتها ١٥ شهراً.

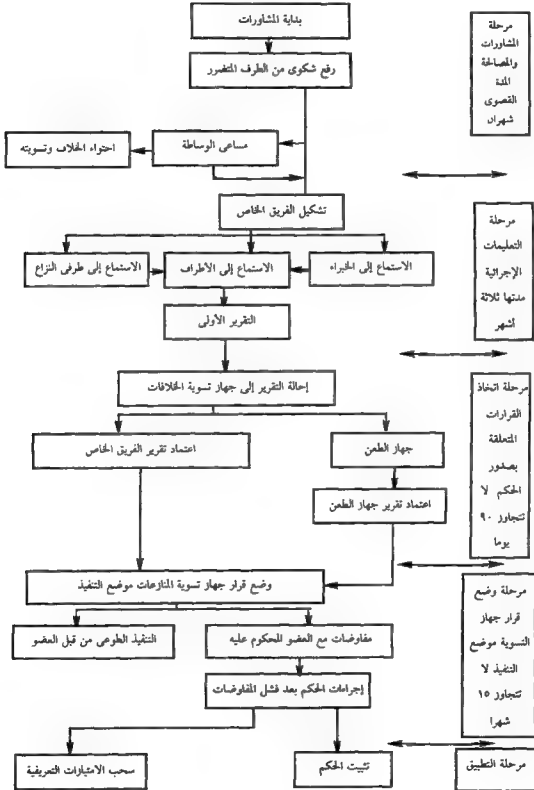
ويلاحظ بأنه في حالة رفض الطرف المدان بمخالفة الاتفاقيات للحكم الصادر، فإن للدولة المتضررة حق طلب التعويض عن الأضرار، أو توقيع عقوبات تجارية على العضو المخالف، مع العلم بأن المنظمة لا تتولى توقيع العقوبات، وإنما تفوض الأمر للطرف المتضرر بإيقاع العقوبة من خلال سحبه للامتيازات التعريفية أو تعليقه للالتزامات التجارية مع الدولة المدانة.

ونرى بأن هناك نوعاً من «عدم التناسب بين الإخلال بالتزام معين، والعقوبة الممكن توقيعها... فطالما أن توقيع العقوبة متروك للطرف المتضرر؛ فإن قدرة الأقوياء على معاقبة الضعفاء ستكون أكبر من قدرة الضعفاء على فرض عقوبات مؤثرة أو رادعة على الأقوياء» (١).

(١) إبراهيم العيسوي، الجلات وأغواتها، ص ٨٤.

والشكل رقم (٢) يبين مراحل تسوية المنازعات.

الشكل رقم (٢) : العملية الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات التجارية



المبحث الثانى

مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف

إن معظم مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف ، الذى أصبحت تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة والمؤسسات المكملة لدورها مفروضة من قبل الدول المتقدمة ، وتجسد هيمنة الأطراف القوية ، وتكرس أولوية مصالحها القومية على حساب البلدان النامية باعتبارها أطرافا ضعيفة ، رغم أنها تشكل أغلبية سكان المعمورة ، وهذا يعنى بأن آليات النظام التجارى المتجدد ستؤدى إلى المزيد من التوزيع غير المتوازن للثروات ومكاسب النمو ، وتكاليف التحولات الاقتصادية فى القرن الحادى العشرين . ولا غرابة إذا وجدنا أن الكثير من الإشكاليات التجارية لم تتناولها مبادئ النظام التجارى الجديد ، سواء على المستوى : تشكيلة السلع والخدمات ، أو على مستوى النشاط المؤسسى الاحتكارى المتعدد الجنسيات الذى يؤثر فى حجوم الإنتاج ، ويتحكم فى مستويات الأسعار ، ويحدد معدلات الأرباح ، ويقلل من درجة المنافسة مما يؤدى إلى الانتقال من أسواق شبه تنافسية إلى أسواق احتكارية فى العديد من الأنشطة الاقتصادية ، الأمر الذى يحد من التأثيرات الإيجابية لقوى السوق. هذا ناهيك عن عدم توسيع اهتمام آليات النظام التجارى لتشمل تجارة الأسلحة وبعض السلع والخدمات الاستراتيجية . . . إلخ .

إن النظام التجارى المتعدد الأطراف الحالى يركز فى أسسه الأيديولوجية على المذهبية الرأسمالية بموجبها الفكرية وتحولاتها الواقعية المتجددة ، ومن ثم فهو يساهم عن طريق عوامة النشاط التجارى فى فرض الخصوصية الحضارية الغربية .

ومن خلال القراءة السريعة للاتفاقيات ومذكرات التفاهم والقرارات الصادرة عن الجات ١٩٩٤ ، والمنظمة العالمية للتجارة يمكن إبراز المبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات التجارية بين مختلف الأطراف الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة ومنها (١) :

- مبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية .

- مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق .

- مبدأ الوقاية .

(1) Dominique Pantz, Institutions et Politiques Commerciales Internationales du Gatt a I , O.M.C. ARMAND COLIN. paris 1998.p 25.

أولاً: مبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية:

ويعنى مبدأ عدم التمييز أن أى عضو فى المنظمة العالمية للتجارة يحظى بنفس المعاملة التجارية لسلعه وخدماته المتماثلة مع الأعضاء الآخرين ، دون التمييز ، وهذا يتطلب ضرورة الالتزام بالمبادئ التالية :

١ - الالتزام بتعميم مبدأ المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية:

هذا المبدأ المنصوص عليه فى المادة الأولى للجات والذي يعتبره البعض القاعدة الذهبية للتجارة الدولية المتعددة الأطراف؛ يعنى أن المزايا أو المعاملة التفضيلية التى يمنحها أحد الأطراف للمنتجات الناشئة فى أية دولة ، أو المتجهة إليها سوف تعمم فوراً من دون قيود أو شروط على بقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة .

٢ - الالتزام بمبدأ المعاملة القومية المتساوية:

يقصد بمبدأ المعاملة القومية بأن الدولة لا تتخذ أية قيود غير تعريفية أو إجراءات إدارية وتنظيمية من شأنها أن توفر حماية للمنتج المحلى وتحديث تمييزاً ضد المنتجات المستوردة ، فالدول الأعضاء مطالبة بتطبيق مبدأ المعاملة المتساوية وغير التمييزية بين المنتجات المحلية ، والمنتجات المستوردة .

٣ - الالتزام بمبدأ الشفافية فى تطبيق الاتفاقيات:

يقتضى مبدأ الشفافية انكشاف المنظومة الإجرائية ، والتنظيمية الوطنية المتعلقة بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية للدولة العضو بما يتفق ، والاتفاقيات ، ويؤكد الالتزام بالتعهدات ، ويسهل متابعة السياسات التجارية للبلدان الأعضاء عن طريق آلية مؤسسية للرقابة التى تمارسها مختلف اللجان المتخصصة للمنظمة العالمية للتجارة .

٤ - استثناءات من تطبيق مبدأ عدم التمييز فى المعاملات:

هناك حالات يسمح فيها للدول الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة بعدم الالتزام بتطبيق بعض الاتفاقيات المتعلقة بمبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء ومن أهمها:

أ - التكامل الجهوى سواء كان متعلقاً بمناطق تجارة حرة، أو اتحادات جمركية حيث يستثنى أعضاء هذه الاتحادات من تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وهذا يعنى أن المزايا المتاحة للدول الأعضاء فى هذه الأشكال التكاملية لا يمكن تعميمها على بقية الأطراف الأخرى فى المنظمة العالمية للتجارة .

- ب - الإجراءات المتعلقة برعاية الآداب والأخلاق العامة، وحفظ الأمن الوطنى .
- ج - الإجراءات الخاصة بحماية الصحة العامة وحفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات .
- د - الإجراءات اللازمة لحماية التراث الثقافى .
- هـ - التدابير الضرورية للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة ، وحماية البيئة ... الخ .
- ثانياً: مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق:**

يهدف النظام التجارى المتعدد الأطراف إلى التجسيد الفعلى لمبدأ حرية الدخول إلى الأسواق الوطنية ، بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات ، وضمان المناخ التنافسى الملائم الذى يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق، والمناطق التجارية ، بشكل يساعد على الارتقاء بدرجات الكفاءة الاستخدمية ، ويحقق أفضل المستويات التخصيصية للموارد على المستوى العالمى، ويؤكد التوزيع الأمثل للثروات والدخول .

إن هذا التحليل النظرى الهام يواجه صعوبات واقعية بعضها عاجلته اتفاقيات الجات ١٩٩٤ ، وما ترافق معها من مذكرات تفاهم متعلقة بتجسيد مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق مثل اتفاقية التجارة فى السلع الزراعية ، واتفاقية التجارة فى السلع الصناعية ، واتفاقية الملابس والمنسوجات ، وغيرها من القواعد والإجراءات الكثيرة المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية ، والتي وردت ضمن العديد من الاتفاقات نذكر منها :

١ - الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ:

يمكن تعريف قواعد المنشأ بأنها منظومة القوانين والتشريعات والأحكام والآليات التى تتبعها وتطبقها أية دولة من أجل تحديد منشأ السلعة ، وكانت تستخدم كأداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة التجارية الخارجية ، فينص الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ بمنع استعمال قواعد المنشأ بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة كأداة للممارسات التقييدية التى تؤثر سلبيا على حرية التجارة الدولية ، وتخل بمبدأ الدخول إلى الأسواق بسبب ما يترتب على ذلك من قيود على الواردات انطلاقاً من المعاملة التمييزية المتعلقة بمنشأ السلع .

ولهذا يلتزم الأعضاء وفقاً لتطبيق مبدأ شفافية المعاملات بضرورة انكشاف منظومتهم القانونية المتعلقة بقواعد المنشأ عن طريق النشر والإعلام .

وقد تضمن الاتفاق التأكيد على أنه لا يجب أن تكون قواعد المنشأ التى تطبقها الدول الأعضاء على الصادرات والواردات أشد صرامة من تلك الخاصة بتحديد طبيعة السلعة

محلية أم أجنبية ، ويدون تمييز بين الدول الأعضاء مهما كان انتماء الأطراف المنتجة لتلك السلع ، بحيث تطبق تلك القواعد بشكل متوازن وعادل وموحد .

٢ - الاتفاق المتعلق بالرسوم الجمركية:

ويهدف هذا الاتفاق إلى المزيد من شفافية إجراءات التقييم الجمركى للحد من التهرب من أداء الرسوم الجمركية من جهة ، ولحماية المستوردين من تعسف السلطات الجمركية من جهة أخرى .

٣ - الاتفاق المتعلق بترخيص الاستيراد:

والذى يهدف إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص الاستيراد ، وإضفاء المزيد من الشفافية حول أحكامها ، وعدم استعمالها كإجراء تمييزى لتقييد الواردات وحماية المنتجين بالداخل من المنافسة الخارجية .

٤ - الاتفاق المتعلق بالتفتيش والفحص قبل الشحن:

وذلك للتأكد من نوعية السلع ودرجة جودتها، وطبيعتها وأسعارها، وتصنيفها الجمركى ، من أجل تقليل المنازعات بين المتعاملين فى مجال التجارة الخارجية والشركات المكلفة بالتفتيش والفحص ، فى حالة الشعور بالمعاملات المريبة وغير العادلة أو تسريب المعلومات السرية المتعلقة بالمصدرين ، أو الاختلاف المتعلق بأسعار السلع ونوعيتها . . إلخ، ويسعى هذا الاتفاق إلى تسهيل إجراءات الفحص والتفتيش بوضوح والخطوات والمراحل والوثائق المتعلقة بالمعينة والتفتيش .

٥ - الاتفاق المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة:

لقد أضحت المعايير الفنية للسلع والمواصفات القياسية للبضائع من بين أهم العوائق والقيود غير الجمركية للتجارة ؛ ولذلك فإن هذا الاتفاق يتضمن مجموعة المعايير والضوابط التى توجه عمل الأجهزة الحكومية فى البلدان الأعضاء فيما يتعلق بإعداد منظومة المعايير الفنية، والنظم القياسية، وكيفية تطبيقها، إضافة إلى الالتزام بتجسيد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ تحويل القيود غير الجمركية، إلى قيود جمركية ومبدأ الشفافية فى وضوح إجراءات المطابقة والتوافق التى تمكن أى منتج أجنبى من الدخول إلى السوق فى إطار نفس المعاملة والشروط الخاصة بالمنتج المحلى .

ولا شك بأن البلدان المتقدمة ما زالت تستخدم المعايير الفنية، والمواصفات السلعية كمعوقات أمام صادرات البلدان النامية .

٦ - الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية:

تضمن هذا الاتفاق مجموعة من القواعد الخاصة بضبط المعايير الصحية حتى يقلل من المبالغة في استخدامها كإجراء لتقييد الواردات من السلع، والمنتجات الزراعية، وخاصة من قبل البلدان المتقدمة.

رغم تعدد الاتفاقيات التي تؤدي إلى مزيد من الانفتاح التجارى الذى يعظم مصالح الأطراف القوية فى العلاقات التجارية، فإن هناك العديد من القضايا التى مارالت عائقه وستكون من أهم حقول نشاط المنظمة العالمية للتجارة وأصعبها مثل توحيد الإجراءات التى تحكم الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة الدولية، وآليات إدماج وضبط النشاط التجارى المتعدد الجنسيات ضمن وظائف المنظمة العالمية للتجارة، وعكبتها من مراقبة الممارسة الاحتكارية للشركات الدولية النشاط فى السوق الدولية والتى تؤثر على حرية المنافسة، وتؤدي إلى التحكم فى الأسواق والأسعار ومعدلات الأرباح، وتمارس أشكال نوعية من الإغراق والإصطفائية التحكيمية فى التجارة الدولية، إضافة إلى إيجاد أفضل الوسائل لعلاج مشكلات التطور متفاوت بين أعضاء المنظمة، وما يصاحبه من إمكانية تجميد استواء الدول القوية بإجراءات وآليات المنظمة العالمية للتجارة، واستثمارهم بمعظم المكاسب الناتجة عن تحرير الأسواق... إلخ.

ولا شك فى أن هذه المضغلات وغيرها ستم معالجتها عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف والاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية، وفى إطار الإجراءات التى تحكم تسوية المنازعات من خلال الأطر المؤسسية للمنظمة العالمية للتجارة، وستكون مصلحة الأطراف القوية هى الأولى بالتجسيد والرعاية فى ظل هذه الأوضاع المتأزمة التى تعيشها الاقتصادات النامية.

ثالثاً: مبدأ الوقاية:

يقوم النظام التجارى العالمى المتجدد على مبدأ الوقاية لأطرافه من الممارسات التجارية التى تؤثر بشكل سلبى على الأسواق الوطنية نتيجة لتجاوز قواعد التجارة، والإخلال بمنح المنافسة التجارية الدولية.

وبناء على ذلك فقد أجبز للأطراف الأعضاء فى المنظمة العالمية للتجارة أن تتدخل لحماية أسواقها الوطنية بصورة تساعد على تلافى الأزمات التى تؤثر على سرعة اندماجها فى منظومة العلاقات التجارية الدولية، ولكن مفهوم الحماية هنا فضلاً عن ظرفيته ومحدوديته فإنه يختلف عن المفهوم السابق المرتبط بحماية الاقتصاد الوطنى ككل

فى ظل سيادة كاملة للدولة وخاصة النامية ، فنحن نشهد عصر السيادة الاقتصادية المحدودة بسياساتها التجارية المنفصلة بتوجيهات الأطراف الفاعلة والقوى المهيمنة على العلاقات الاقتصادية الدولية.

فى ظل هذه الأوضاع تلجأ الدولة لحماية أسواقها فى حالات عديدة نذكر منها:

١ - حالة مواجهة سياسات الإغراق:

تعتبر سياسة الإغراق إذا قامت مؤسسة ببيع متوجها الموجه للتصدير فى دولة أخرى بسعر يقل عن قيمته الحقيقية ، بغية الهيمنة على السوق وتحطيم المؤسسات المنافسة المحلية والأجنبية ... إلخ.

وقد أتاح المنظمة العالمية للتجارة لأطرافها إمكانية مواجهة هذه السياسة الإغراقية عن طريق فرض رسوم تعويضية مضادة للإغراق بعد حصول حالات الإغراق وتأكيد الدولة وقوعه وإثبات تعرضها للضرر.

وقد أثبتت الوقائع التجارية بأن المستفيد الأول من إجراءات مكافحة الإغراق هو الدول القوية التى أضحت تستعمل وسائل مكافحة الإغراق كإجراءات لحماية اقتصادياتها، ولا غرابة إذا وجدنا أن عمليات مواجهة الإغراق قد تضاعفت ثلاث مرات قبل الجات ١٩٩٤ الأمر الذى جعل أحد الباحثين يؤكد ذلك بقوله:

" entre 1989 et 1994 Le nombre de procedures antidumping s'est multiplié par trois, celles-ci étant devenues une des armes les plus efficaces de l'arsenal protectionniste"⁽¹⁾.

والأطراف القوية فى المنظمة العالمية للتجارة لها القدرة على الاستفادة من الوسائل الحماية بفضل قوتها وحجم إمكاناتها وكفاءة دبلوماسيتها الاقتصادية إضافة إلى أن المادة ١٧ فى فقرتها السادسة: (تجمل إجراءات مكافحة الإغراق عرضة لقواعد مراجعة أو مراقبة من جانب منظمة التجارة العالمية... أقل تشددا مما هو معمول به فى كثير من الاتفاقيات الأخرى ، ومن ثم فتحة مجال رحب لحرية الحركة أمام السلطات المحلية المعنية بمراقبة الإغراق ، وتنفيذ إجراءات مواجهته ، فى تفسير نصوص الاتفاق على هواها، كذلك فإن الموارد المالية والإمكانات الفنية المطلوب توافرها محليا لإجراء التحقيق فى حالات الإغراق وإثبات وقوع الضرر من الإغراق ومتابعة الإجراءات الأخرى المنصوص عليها فى الاتفاق لا تقلد عليها سوى الدول الصناعية)^(٢).

(1) Ferey doun A. Khavand, op. cit, p167

(٢) د. إبراهيم العيسوى ، الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ ، ص ٦٧.

٢ - حالة وقاية بعض الفروع الإنتاجية من الأضرار الجسيمة لتدفق الواردات:

إجراءات الوقاية تهدف إلى حماية بعض فروع الإنتاج الوطنى من التدفقات الكبيرة للواردات من بعض المنتجات التى تسبب فى حدوث أضرار للمتجبن المحليين مما يؤدى إلى اضطراب سوق الدولة المتأثرة بتدفق الواردات.

ولتفادى هذه المخاطر يسمح للدولة باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع وقوع الأضرار، والتخفيف من انعكاساتها المحتملة، مثل التقييد الكمي للواردات، أو استخدام رسوم جمركية مرتفعة بالمقارنة مع تلك المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة (م.ع.ت)، وقد حددت مراحل وشروط التخفيف من قبل السلطات المحلية ضمن الاتفاق المتعلق بالإجراءات الوقائية.

وتتميز الإجراءات الوقائية بخاصيتين أساسيتين هما:

- كونها إجراءات مؤقتة.

- كونها إجراءات ليست انتقائية، تمييزية.

فهى إجراءات مؤقتة تسمح بإعادة هيكلة فروع الإنتاج المتضررة، وبالتالي فإنها مؤقتة، وليست موجهة للحماية من المنافسة الدولية بشكل دائم، وهى محددة المدة بأربع سنوات قابلة للتجديد، بعدها تؤمر السلطات المحلية للدولة بوقف تلك الإجراءات الوقائية.

وهى كذلك إجراءات ليست انتقائية ضد دولة معينة أو منطقة جغرافية معينة، بل تطبق على المواد المحددة التى تؤثر على فرع الإنتاج المحلى مهما كان المنشأ الجغرافى لتلك المنتجات أو دولها، وبذلك فلا يجب تطبيقها بشكل انتقائى على دولة دون أخرى، أو شركة دون غيرها.

ولا شك فى أن الدولة المتقدمة هى المستفيد الأول من الإجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطنى، إما على مستوى المرونة المحددة لها فى اتخاذ الإجراءات، أو على مستوى بقاء بعض الصادرات الهامة للبلدان النامية (واردات البلدان الصناعية) خارج الاتفاق المنظم للإجراءات الوقائية، مثل صادرات الملابس والمنسوجات، والصادرات الزراعية، الأمر الذى يمكن الدول المتقدمة من اللجوء إلى إجراءات تمييزية ضد الدول المنافسة الجديدة وخاصة فى تجارة المنسوجات والملابس، أو تعتمد على رفع الأسعار الجمركية بسبب تحويل القيود غير الجمركية إلى قيود جمركية فيما يتعلق بالتجارة فى المنتجات الزراعية... إلخ.

ولا غرابة إذا وجدنا بعض التكتلات كالاتحاد الأوروبى قد اتخذت احتياطاتها منذ

البداية عن طريق تحجيم الواردات من بعض المنتجات إذا كان دخولها يؤثر على صناعة أية دولة عضو بالاتحاد الأوروبي كما جاء فى المادة ١١٣ من اتفاقية روما.

ومن هنا نرى أن الأطراف الضعيفة فى المنظمة العالمية للتجارة يصعب عليها استعمال الإجراءات الوقائية لحماية فروعها الإنتاجية فى ظل الشروط المحددة ، وأوضاع سيادتها الاقتصادية المهددة والمنقوصة .

٣ - ضوابط الدعم والإجراءات المضادة له:

الدعم وسيلة من وسائل التدخل المباشر للدول فى السوق ، ويتجسد فى المساهمة المالية التى تقدمها الدولة ، أو إحدى تنظيماتها العامة ، سواء كانت فى شكل تحويلات مباشرة للأموال ، أو تنازل عن إيرادات عامة كالإعفاءات الضريبية والجمركية ، أو شكل دعم مباشر للدخول والأسعار ، وتقديم سلع وخدمات ، ومساعدات القاعدة الهيكلية ، والبنية الأساسية . . . إلخ ، والتى تقدم عادة للمؤسسات المحلية أو لبعض القطاعات والفروع الهامة بالاقتصاد الوطنى لتمكينها من مواجهة المنافسة فى السوق المحلية أو فى السوق الدولية .

ولقد تضمن الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى إطار جولة الأورجواى إلى تحديد ضوابط للدعم ، والإجراءات المضادة له ، وتم فى إطاره التمييز بين ثلاث أنواع من الدعم حسب مدى مشروعيتها:

أ - الدعم المسموح به (القائمة الخضراء):

ويشمل الدعم والإعانات العمومية المتعلقة بأنشطة البحث والتطوير ، والتنمية الجهوية للمناطق الأقل نمواً ، وحماية البيئة ، وحفظ المحيط مثل الإعانات التى تقدم لبعض المؤسسات من أجل تكييف أجهزتها ، ومعداتنا بشكل يقلل من مخاطرها على البيئة والمحيط .

ويستدعى الأمر أن يتم هذا الدعم فى إطار شروط دقيقة ومحددة ، وهذا الدعم مسموح به فى إطار المنظمة العالمية للتجارة ، ولا يستدعى إجراءات مضادة له .

ب - دعم محظور (القائمة الحمراء):

وهو ذلك الدعم غير المسموح به الذى يؤدى إلى تفضيل استعمال المنتجات المحلية (والخدمات المحلية) على المنتجات الأجنبية المستوردة ، وكذلك الدعم الخاص بالصادرات .

وقد وردت بعض الاستثناءات الخاصة التى تعفى البلدان الأقل نمواً من حظر دعم الصادرات ، وتعطى مهلة ثمانية سنوات للبلدان النامية الأخرى ، وهى قابلة للتمديد ، على أن يتم إلغاء الدعم حيث تكون تلك الدول قد تمكنت من تنمية قدرتها التنافسية خاصة

عندما تبلغ حصة الدول ٢٥,٣٪ من التجارة العالمية لتلك السلع، أو المنتجات المدعومة. وكذلك تعفى البلدان النامية لمدة ٥ سنوات، والأقل نموا منها لمدة ٨ سنوات من الالتزام بحظر دعم، وإعانة المنتجات المحلية في مواجهة المنتجات الأجنبية المستوردة، بدءا من تاريخ قيام المنظمة العالمية للتجارة.

كما يجوز للبلدان التي تقوم بإصلاحات اقتصادية تقديم الدعم التاهيلي للمشروعات المدرجة ضمن برنامج الخصخصة، مثل قيام الدولة بتغطية جزء من تكاليفها الاجتماعية (كالترسيخ والتقاعد، والذهاب الإداري...) وإعفائها من ديونها المستحقة... إلخ. كل ذلك من أجل تسهيل عملية خصصتها.

جـ- الدعم المباح في حدود عدم الإضرار (القائمة الصفراء):

وهي بعض أشكال الدعم الداخلية، والتي تدخل في بعض أصناف الدعم التي لا تحدث أضرارا بالغة بالمصالح التجارية للدول الأعضاء مثل الدعم الذي يتعدى ٥٪ من قيمة المنتج، الإعانات الخاصة لتغطية خسائر الاستغلال، والتشغيل للمشاريع العامة في بعض الفروع، والدعم المتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة للمؤسسات، وحوادث الأضرار البالغة لا يمكن اعتبارها إذا أثبتت الدولة التي تقدم الدعم بأن ذلك لا يحدث ضررا للدولة التي تقدمت بالشكوى.

أما الإجراءات المضادة للدعم فهي تلك الإجراءات التي تفرض على الدول التي تقدم دعما محظورا (القائمة الحمراء) أو بسبب ضرر جسيم يمس بالمصالح التجارية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وفي هذه الحالة تفرض رسوم تعويضية من أجل إلغاء آثار انخفاض الأسعار الناتجة عن الدعم للمنتج المصنع والمصدر، ترتفع هذه الرسوم بعد خمس سنوات إذا ثبت بأن الأضرار لن تستمر بعد إلغاء الرسوم التعويضية، ولا شك أن هذه الإمكانية قد تحولت إلى سلاح حمائي تستغله بعض البلدان وخاصة المتقدمة منها وهذا أكده أحد الباحثين بقوله:

"Mais dans la pratique, elle est devenue une arme protectionniste particulièrement redoutable. On constate en effet, que les pays importateurs ont tendance à appliquer systématiquement cette mesure à l'encontre des produits les plus compétitifs en provenance des pays les plus dynamiques"⁽¹⁾.

والملاحظ أن اتفاق الدعم لا ينطبق على السلع والمنتجات الزراعية التي تعالج الدعم المتعلق بصورة مستقلة في اتفاق الزراعة.

(1) FERXDON A. Khavand.Op. Cit. p 165.

المبحث الثالث

وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة

أولاً: وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

نصت اتفاقية التأسيس للمنظمة العالمية للتجارة والمكونة من ١٦ مادة على مختلف الجوانب والقضايا التي تحكم عمل المنظمة باعتبارها الإطار المتعدد الاطراف المشترك لتسيير العلاقات التجارية بين أعضائها وفقاً للاتفاقيات ، ومذكرات التفاهم التي تم إنجازها. وقد حددت المادة الثالثة من مواد هذه الاتفاقية مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

١- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، وكذا إدارة الاتفاقيات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط .

٢- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف ، في المسائل المعلقة ، أو المتفق عليها ، فضلاً عن الشروع في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية .

٣- الإشراف على جهاز فصل المنازعات ، وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم، ونجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة .

٤- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد ، والضوابط المتفق عليها .

٥- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق، والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي .

يتبين لنا مما سبق أن المنظمة ستكمل الدور الإيولوجي الذي تقوم به حالياً المؤسسات المالية والنقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية للبلدان النامية بصورة تضمن عولة المذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة، وهذا ما أكده المدير العام لصندوق النقد الدولي السيد ميشال كمديسييس بقوله: « ينبغي للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط في دعم تحرير التجارة على نطاق واسع وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة » .

ثانيا : مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة:

إن نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات كانت بداية لمرحلة جديدة من العلاقات التجارية الدولية ، تميزت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة من جهة ، و من جهة أخرى توسيع وتعميق مجالات عملها ، لتشمل ميادين جديدة وحساسة وخطيرة تجاوزت التجارة فى السلع ، وامتدت إلى التجارة فى الخدمات ، والأوجه التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية ، والاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة ، وأضحى عمل المنظمة العالمية يشمل المجالات التالية:

- التجارة فى السلع .

- التجارة فى الخدمات .

- التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية .

- الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة .

١ - التجارة فى السلع:

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف فى مجال تجارة السلع لتشمل مجالات جديدة مثل: التجارة فى السلع الزراعية ، والتجارة فى المنسوجات والملابس، إضافة إلى تعميق خطوات التحرير بموجب العديد من الضوابط والأحكام المتعلقة بحركة اتسياب السلع على المستوى الدولى .

ولعل أهم مجالات التجارة فى السلع التى أصبحت ضمن مجال المنظمة العالمية للتجارة، والتى شملتها الاتفاقيات الجديدة ، والمحددة ما يلى:

أ - التجارة فى السلع الزراعية :

كان القطاع الزراعى من أهم القطاعات التى حظيت بالسياسات الحمائية المتعددة الأشكال فى الدول المتقدمة ، بدءا من الرسوم والتعريفات الجمركية ، إلى الدعم المتنوع الصور ، إلى القيود الكمية والنوعية ، وهذا الوضع أدى إلى تحول بعض الدول المتقدمة إلى منافسين كبار فى السوق الزراعية العالمية ، الأمر الذى أثر على الاقتصاد الزراعى فى البلدان النامية ، وأدى إلى تحجيم نموه وتطوره ، وأضحى بعض البلدان مستوردة للغذاء بعد أن كانت مصدرة له .

ولما تزايد الصراع بين الأطراف القوية ، وتزايدت الأعباء الناجمة عن دعم القطاع الزراعى وأصبحت تفوق ١٥٨ مليار دولار ^(١) تتحملها الدول الصناعية للحفاظ على

(١) أسامة للجندوب ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

مواقعها التنافسية ، بدأت مفاوضات عميرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ، واليابان ، وكندا... في إطار مفاوضات جولة أورجواي ، التي كانت أساس اتفاقية رئيسية سميت باسم « اتفاقية بلير هاوس »، تضمنت التزامات الأطراف بعناصر الإصلاحات التي تؤدي إلى التحرير التدريجي لسوق السلع الزراعية وأهمها:

١- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات الزراعية إلى قيود تعريفية ، وبهذا يتم إلغاء الحصص الكمية ، وقوائم حظر الاستيراد ، وتحديد أسعار استيراد معينة ، وإحلالها برسوم جمركية تخضع للاتفاق .

٢ - تخفيض الرسوم الجمركية الحالية أو تلك الناتجة عن إزالة القيود غير الجمركية خلال فترة زمنية محددة ، وبمعدلات ونسب متفق عليها تتناسب مع طبيعة الظروف الاقتصادية للأطراف المتعاقدة ، فتلتزم الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها الجمركية بمعدل سنوي ٦٪ خلال ست سنوات أى بمتوسط خفض إجمالي يصل إلى ٣٦٪ ، وتلتزم الدول النامية بخفض تعريفاتها بمعدل سنوي يساوي ٤,٢٪ خلال فترة عشر سنوات ، أى بتخفيض إجمالي يصل إلى ٢٤٪ (١) .

٣ - تخفيض الدعم المحلي الممنوح للقطاع الزراعي بنسبة ٢٠٪ خلال ست سنوات للدول المتقدمة ، و١٣,٣٪ للدول النامية خلال عشر سنوات ، وإعفاء الدول الأقل نمواً وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً .

وقد استنتجت الاتفاقية بعض أنواع الدعم ومنها:

- الدعم المتعلق بتنمية البحوث والتطوير .

- الدعم الخاص بالإرشاد الزراعي ومحاربة الآفات والأمراض الزراعية ، والكوارث والبيئة .

- الدعم الموجه للتنمية الجهوية والريفية والزراعية .

- الدعم المتعلق بالإصلاحات الهيكلية .

- الدعم المقدم بنسبة ٥٪ من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي للدول المتقدمة وبنسبة ١٠٪ للدول النامية .

- إضافة إلى أشكال أخرى عديدة منها (٢): الدعم الغذائي المقدم إلى الفئات المحتاجة ، والدعم الخاص بخدمات التفتيش ومراقبة تطبيق المعايير الصحية وخدمات

(١) د . عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٤٠ .

(٢) إبراهيم العيسوي ، مرجع سابق ، ص ٦١ .

التسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية، وبرامج تخزين الغذاء، وصيانة الأمن الغذائي، ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج والأسعار، ودعم التأمين الزراعي.

ولا شك أن الاستثناءات العديدة للدعم، والنسب الإجمالية المحددة تتيح للدول المتقدمة على الخصوص إمكانية استعمال وسيلة الدعم لحماية القطاع الزراعي عند مستويات مرتفعة، كما يمكن أن تخفض نسب قليلة في بعض الزراعات الاستراتيجية.

٤- تخفيض دعم الصادرات تخفيضاً قيمياً بنسبة ٣٦٪ من قيمة الصادرات المدعومة وكما بنسبة ٢١٪ من كمية الصادرات المدعومة باعتبار فترة الأساس هي (١٩٨٦-١٩٩٠) بالنسبة للدول المتقدمة، خلال ست سنوات للدول النامية، مع إعفاء الدول الأقل نمواً.

٥- الإجراءات الصحية المتعلقة بصحة الإنسان والحيوان والنبات: لقد تم الوصول إلى تحديد مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات التي من شأنها حماية صحة الإنسان والحيوان، والنبات بشرط ألا تستخدم كوسيلة حامية تجارية، ويدعو الاتفاق إلى إقرار مواصفات وتوصيات منظمة الأغذية، والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ولجنة دستور الأغذية، والمتعلقة بـ: «المواد المضافة إلى الأغذية ومخلفات العقاقير البيطرية والمبيدات والملوثات وطرق التحليل وأخذ العينات، والمبادئ والتوجيهات بشأن الممارسة الصحية» (١).

وكذا التوجيهات الخاصة بالحيوانية من قبل المكتب الدولي للأمراض الوبائية الحيوانية (IOE) والمعاهدة الدولية لحماية النبات (IPPC) التي أعدتها الفار، وتشمل إجراءات المكتب الدولي للأمراض الوبائية: «القوانين واللوائح والأنظمة والمتطلبات والإجراءات المتعلقة بمعايير المنتج النهائي، وعمليات طرق الإنتاج والاختبار والتفتيش ومنح الشهادات، واعتماد المعالجات في المخابر الصحية، ومتطلبات التغليف المتعلقة بسلامة الغذاء» (٢).

ونحن نعتقد من واقع التجربة في العلاقات التجارية الزراعية بين البلدان المتقدمة والنامية بأن الذي يمتلك إمكانيات الالتزام بهذه المعايير الصحية، ويتوفر على قدرات التقدير والتقييم هي الأطراف القوية ممثلة في الدول المتقدمة، وبالتالي سوف تستخدم هذا الاتفاق لغطاء حمائي تجاري، إذا اقتضت مصالحها الوطنية ذلك كما حدث في السابق مع العديد من البلدان النامية.

٦- قرار تعويض الدول النامية المتضررة من الإصلاحات التي تضمنتها اتفاقيات التجارة في السلع الزراعية، والتي سترتب عليها ارتفاع في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى

(١) د. عبدالواحد المغوري، المولة والمجلات: التحليلات والقرص، مكتبة مدبولي، ط ١، ٢٠٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٠، ٨١.

ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية ، وهذا يتطلب ضرورة تخفيف الانعكاسات السلبية التي تتعرض لها الدول المتضررة ، إلا أن الاتفاق لم يحدد أشكال الالتزامات ، وأنواعها بالنسبة للدول المتقدمة للتخفيف من حدة تلك الآثار على الاقتصادات النامية .

ب- التجارة في السلع الصناعية:

لقد أسفرت جولة أورجواى عن مجموعة متعددة من التنازلات الجمركية بما تتضمنه من إعفاءات وتخفيضات من أجل التحرير الانتقائى للسلع الصناعية التى ترغب الدول المتقدمة فى تحرير أسواقها ، وأهمها (١):

١- إعفاء مجموعة من السلع الصناعية من الرسوم الجمركية فى أسواق الدول الصناعية ومنها : المنتجات الصيدلانية ، ومعدات البناء ، والمعدات الطبية ، والصلب ، والآلات ، والمعدات الزراعية . ورفع نسبة الواردات الصناعية المعفية التى تدخل أسواق البلدان الصناعية من ٢٠٪ إلى ٤٤٪ من إجمالى وارداتها الصناعية .

٢- خفض تعريفات السلع المصنعة من متوسط ٦,٣٪ إلى متوسط ٣,٨٪ أى بنسبة خفض تصل إلى ٤٠٪ فى الدول المتقدمة .

٣- تقليص حجم الواردات التى تدخل إلى أسواق البلدان الصناعية بتعريف جمركية تساوى أو تزيد عن ١٥٪ من ٧٪ إلى ٥٪ من إجمالى الواردات وتكون تلك النسبة فى البلدان النامية من ٩٪ إلى ٥٪ .

٤- تعهد الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة ٤٠٪ على الأسماك والمنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل بنسبة ٦٠٪ على الأخشاب والورق وعجائن الورق والآلات اليدوية .

إضافة إلى التزامات أخرى، ولكنها تبقى دون مستوى التخفيضات التى قامت بها البلدان النامية فى إطار برامج الإصلاح التى فرضت عليها من قبل المؤسسات النقدية والمالية والدولية .

ونلاحظ على الفروع الصناعية التى أعفيت من الرسوم بأن مساهمة الاقتصاديات النامية فيها إما ضعيفة ومحدودة ، بموجب معايير أخرى ، أو فروع تحتاجها الدول المتقدمة كالصلب وغيره ، أو نجدها تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات . أما الفروع الهامة التى تتميز الاقتصاديات النامية فيها بمكانة استراتيجية فإنها لم تطرح ضمن مقاضات السلع الصناعية مثل البترول .

(1) Dominique pantz, op. cit. p 66
- Fereydoun A. Khavand, op.ci.T,p 141,142

جـ- التجارة في المنسوجات والملابس:

لم تكن التجارة العالمية في المنسوجات والملابس خاضعة لأحكام الجات الأصلية ، بل كانت تحكمها منذ ١٩٦٢ أحكام الاتفاقية التي عرفت باسم « اتفاقية الألبان المتعددة الأطراف » والتي كان يتم على أساسها تحديد حصص تصدير الدول المصدرة ، وحصص استيراد الدول المستوردة وقد « مثلت هذه الاتفاقية صورة من صور التمييز من قبل الدول الصناعية المتقدمة ضد صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس التي تمتلك الميزة النسبية لإنتاجها... وقد كان هذا النظام قيداً صارماً على قدرات البلدان النامية في صناعاتها وبالتالي في صادراتها من المنسوجات والملابس »^(١).

وتشكل هذه التجارة حوالي ٤٠٪ من مجموع صادرات البلدان النامية ، وهي تتناسب مع طبيعة هذه الاقتصادات من حيث خصائصها فهي صناعة تقوم على التكنولوجيا الكثيفة العمالة ، وبالتالي فهي بسيطة التكنولوجيا ومنخفضة التكاليف وغير ملوثة للبيئة ومعظم مدخلاتها محلية ، إضافة إلى كونها مرتفعة العائد.

وقد استطاعت البلدان النامية إدماج قطاع المنسوجات والملابس ضمن مفاوضات جولة أورجواي التي أسفرت عن اتفاقية عرفت باتفاقية المنسوجات والملابس التي تهدف إلى تحرير هذه التجارة من خلال الوسيلتين التاليتين:

١ - الوسيلة الأولى: وتمثل في إدماج تجارة المنسوجات والملابس وإخضاعها لمبادئ اتفاقية الجات الجديدة خلال عشر سنوات خلال أربع مراحل كما هي مبينة في الجدول التالي (٢) :

المرحلة	التاريخ	نسبة الإدماج
الأولى	١٩٩٥/٠١/٠١	٪١٦
الثانية	١٩٩٥/٠١/٠١ - ١٩٩٨/٠١/٠١	٪١٧
الثالثة	١٩٩٨/٠١/٠١ - ٢٠٠٢/٠١/٠١	٪١٨
الرابعة	٢٠٠٢/٠١/٠١ - ٢٠٠٥/٠١/٠١	٪٤٩

(١) د. عبدالواحد العفوري ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

(2) F.A. Khavand, op. cit p:157.159

٢- الوسيلة الثانية: زيادة الحصص الكمية المفروضة على واردات المنسوجات والملابس من بعض المنتجات خلال عشر سنوات بنسب تقدر بـ ١٦٪ خلال السنوات الثلاث الأولى اعتباراً من ١٩٩٥، و ٢٥٪ خلال الثلاث سنوات التالية لها، و ٢٧٪ خلال الأربع سنوات التالية.

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أنها تضمنت بعض الجوانب الانتقائية في التطبيق مما يقلل من آثارها الإيجابية على الاقتصاديات النامية، سواء من حيث طول مدة الدمج لهذا القطاع الذي ترتب عنه تأخير حوالي ٥٠٪ من الواردات إلى مرحلة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ أو من حيث حرية الأطراف في اختيار بعض السلع النسيجية التي يتم إخراجها من اتفاقية الالاف المتعددة الأطراف، خلال كل فترة، الأمر الذي يتيح لبعض الدول اختيار السلع والمنتجات التي لا تخضع لحماية كبيرة، أو لعدم أهميتها، هذا فضلاً عن إمكانية لجوء الدولة إلى إجراءات وقائية تمييزية إذا تضررت بعض فروع القطاع خلال هذه الفترة الانتقالية المحددة بعشر سنوات.

٢- التجارة في الخدمات:

يعد مجال التجارة في الخدمات من أهم المجالات الجديدة التي تم إدراجها ضمن القواعد والأحكام المتعددة الأطراف المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها والتي أسفرت عنها جولة أوروجواي، وأضحى الإشراف على التجارة في الخدمات من اختصاصات المنظمة العالمية للتجارة التي ستطبق الاتفاقيات المتعلقة بهذا المجال وتسعى لدفع المفاوضات نحو المزيد من التحرير للتجارة في قطاع الخدمات الذي صار يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاديات الحديثة، النامية والمتقدمة، إذ يمثل أكثر من ٦٠٪ من الناتج المحلي العالمي، وتزيد هذه النسبة في البلدان المتقدمة عن ٦٥٪، وتزيد عن ٥٠٪ في البلدان النامية، الأمر الذي يؤكد حجم التوسع المتوقع في التجارة الدولية المرتبط بتحرير تجارة الخدمات التي تشكل حالياً حوالي ٢٠٪ من حجم التجارة الدولية.

وتتميز فروع قطاع الخدمات بالتفاوت بين البلدان المتقدمة من جهة، وبين هذه الأخيرة ومجموعة الدول النامية التي تتميز بضعف كبير في مستويات التقدم بهذا القطاع بمختلف المعايير، من جهة أخرى، الأمر الذي يبين بأن التحرير المتسرع لهذا القطاع يعنى إيجاد مناخ للمنافسة غير المتوازنة بين الأطراف القوية بشركاتها الكبرى في قطاع الخدمات والبلدان الضعيفة بمؤسساتها الأضعف، وتكون نتائج المنافسة هي مزيد الاصطفاء السوقي لصالح الدول المتقدمة للاختراق الانتشاري للنشاط الاقتصادي الخدمي الذي يشكل أكثر من ٥٠٪ من الناتج المحلي في البلدان النامية. ولهذا كانت الولايات المتحدة على رأس

الدول التي ساهمت بقوة في إخضاع هذه التجارة لقواعد النظام التجارى المتعدد الاطراف، عكس البلدان النامية التي كانت تسعى من أجل إبقاء التجارة فى الخدمات خارج إطار الاتفاقيات المتعددة الاطراف لما يترتب عن ذلك من مس بسيادة الاطراف الضعيفة وتهديد لمصالحها الوطنية.

ورغم محدودية اتفاقية التجارة فى الخدمات حيث ستغطى نسبة ٢٥٪ من قطاعات الخدمات فى الدول المتقدمة ، ونسبة ٧٪ من البلدان النامية^(١)، إلا أن أهميتها تتجلى فى انطلاق المزيد من المفاوضات المتعددة الاطراف المتعلقة بتحرير هذا القطاع تحت الإشراف المباشر والدائم للمنظمة العالمية للتجارة.

وقبل إبراز أهم عناصر الاتفاقية المتعلقة بالتجارة العالمية فى الخدمات ، لابد من التعريف بالفروع التي يشملها قطاع الخدمات من أجل التأكيد على أهمية هذا القطاع ، وحسب التصنيف الأول الذى أعدته مجموعة المفاوضات فإنها تشمل المجموعة الخدمية التالية:

أ - خدمات الأعمال: وتشمل الخدمات المتخصصة (القانونية والمحاسبية والضريبة والهندسية والصحية والبيطرية) ، وخدمات الحسابات الآلية وما يرتبط بها (مثل خدمات التركيب ، وخدمات تنفيذ البرامج وقواعد البيانات ، ومعالجتها) وخدمات البحوث والتطوير فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى ، والخدمات العقارية ، وخدمات الإيجار والتأجير (السفن والطائرات وغيرها ، الآلات والمعدات) وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلان والتسويق والاستشارات الإدارية والعلمية والفنية والتحليل ، وتلك المتصلة بالزراعة والصيد والتعدين والتصنيع والطاقة والصيانة والتصوير والطباعة والنشر... إلخ.

ب - خدمات الاتصالات: وتشمل خدمات البريد والاتصالات بمختلف أنواعها (مثل البريد السريع، وخدمات الهاتف والفاكس والتلغراف ونقل البيانات بالإرسال السريع وإرسال الدائرة والبريد الإلكتروني والبريد الصوتي والفاكسميل وتحويل الرموز والشفرات ونظم المعلومات الآتية ومعالجة البيانات... إلخ) وخدمات الوسائل السعوية والبصرية (مثل خدمات إنتاج وتوزيع وعرض الأفلام التلفزيونية ، وشروط الفيديو وخدمات الإذاعة والتلفزيون والإرسال الإذاعي والتلفزى ، والتسجيل... إلخ).

ج - الخدمات الإنشائية وما يرتبط بها من خدمات هندسية: وتشمل خدمات أعمال

(١) سايجون ج . إيفنت ، نظام التجارة العالمى: المسار المقبل ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤١/ ١٩٩٩ ص ٢٥.

إنشائية عامة للمباني وللهندسة المدنية ، وخدمات التركيب والتجميع ، وخدمات إتمام البناء وأعمال التشطيب... إلخ.

د - خدمات التوزيع: وتتضمن: خدمات الوكلاء بالعمولة ، وخدمات تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات حقوق الامتياز التجارية... إلخ.

هـ - الخدمات التعليمية: بما تشمله من خدمات التعليم الابتدائي والثانوى والعالى ، وتعليم الكبار... إلخ.

و- خدمات البيئة : مثل خدمات المجارى، وخدمات التخلص من النفايات ، وخدمات الصرف الصحى... إلخ.

ز - الخدمات المالية: وتشمل خدمات التأمين (التأمين على الحياة ، والتأمين الصحى، والتأمين ضد الحوادث) خدمات إعادة التأمين ورد التأمين ، خدمات المساعدة التأمينية بما فيها السمسرة والوكالة) والخدمات المصرفية والمالية مثل : قبول الودائع والأقراض والتأجير التمويلي ، خدمات الدفع وتحويل الاموال والضمانات والالتزامات ، والإيجار لحساب المنشأة أو لحساب العملاء فى البورصة أو فى سوق الأوراق المالية غير المسجلة وما يتصل بذلك، المشاركة فى إصدار الأوراق المالية بكافة أنواعها بما فيها أعمال الضمان والاستثمار ، السمسرة المالية ، إدارة الأصول ، مثل إدارة الحافظة وكافة أشكال إدارة الاستثمار الجماعية وإدارة صناديق المعاشات وخدمات ودائع الكفالة والأمانة، خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية ، الخدمات الاستشارية المالية وغيرها من الخدمات المساعدة ، خدمات تقديم ونقل ومعالجة المعلومات والبيانات المالية والبرامج المتصلة بها... إلخ.

ح - الخدمات الصحية والاجتماعية: وأهمها خدمات المستشفيات وخدمات الصحة البشرية الأخرى والخدمات الاجتماعية... إلخ.

ط - خدمات السياحة والاسفار: وأهمها الفنادق والمطاعم والتموين المرتبط بها، وخدمات وكالات السفر والسياحة ، وخدمات الإرشاد السياحى... إلخ .

ى - الخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية: ومنها الترفيه عن طريق الغناء المباشر والمسرح والسيرك، وخدمات وكالات الأنباء ، والمكتبات والمتاحف وغيرها من الخدمات الرياضية والترفيهية الأخرى... إلخ.

ك - خدمات النقل: بما فيها من خدمات النقل البحرى، والنقل المائى الداخلى، والنقل الجوى، والنقل الفضائى، والنقل بالسكك الحديدية والنقل البرى ، وخدمات النقل

بالأنايب ، والخدمات المساعدة لجميع وسائل النقل (وكالات نقل البضائع ، التخزين والمخازن) .

وهناك خدمات استثنيت من الاتفاقية وهي الأكثر ارتباطا بالسيادة الوطنية مثل: خدمات الدفاع والأمن والعدالة... إلخ.

إن تلك الفروع التي أشرنا إليها تبين أهمية هذا القطاع والمخاطر المستقبلية للتحريك المتسرع للتجارة في الخدمات.

ولقد تضمنت الاتفاقية بالتجارة العالمية في الخدمات القضايا التالية:

١ - تحديد طبيعة التجارة في الخدمات:

انطلاقاً من معيار تأدية الخدمة فتأخذ تبعاً لذلك التجارة في الخدمات شكل انتقال الخدمة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستفيدة كما هو الحال في خدمات المصارف وشركات التأمين والخدمات العالمية للاتصالات... إلخ، أو تأخذ شكل انتقال مستهلك الخدمة من دولته إلى دولة تقديم الخدمة، مثل خدمات السياحة والأسفار، أو شكل التواجد للمشروع الذي يؤدي الخدمات من الدولة الأصلية إلى الدولة المستفيدة مثل إنشاء فروع الشركات وتواجد الوكالات ومكاتب التمثيل، أو شكل انتقال المواطن من دولة إلى دولة أخرى لتأدية خدمة مثل خدمات الخبراء والمستشارين الأجانب، وخدمات العمالة المهاجرة التي لم يشملها الاتفاق.

٢ - الالتزامات العامة المتعلقة بالتجارة في الخدمات:

تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة هي في معظمها تأكيد على تجسيد قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف، مثل تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ الشفافية وما تتطلبه من وضوح الإجراءات والقوانين الوطنية ذات الصلة بالتجارة في الخدمات، وزيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية للخدمات عن طريق تحسين القدرة القطاعية وكفاءة الأداء التنافسية وزيادة فرص دخولها لأسواق الخدمات، وتسهيل وصول موردی الخدمات فيها للمعلومات الخاصة بأسواق الدول المتقدمة، والجوانب الفنية والتجارية لتوريد الخدمات، إضافة إلى تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات، وخاصة بين البلدان النامية التي تميز لها بنود الاتفاقية الدخول في اتفاقات تكامل تام لأسواق العمل فيما بينها، إضافة إلى التعهد بإزالة العوائق التمييزية، والاعتراف بتأثير التعليم والخبرة والمؤهلات كأساس لمنح تراخيص توريد الخدمات، وعدم فرض شروط على باقي الأطراف بخصوص الاعتراف المتعلق بمنح

التراخيص ، أو استعمالها بشكل تمييزي بين الاعضاء ، أو ربط منح التراخيص بضرورة اكتساب الخبرة والتأهيل ونوع معين من التعليم في البلد الذي يمنح تراخيص التوريد للخدمات ... إلخ.

٣ - الالتزامات المحددة المتعلقة بالتجارة في الخدمات:

وهي عبارة عن مجموعة من الالتزامات والتعهدات المحددة في القطاعات التي ترغب الدولة في تحريرها مرفوعة بشروط الوصول إلى الأسواق والتأهيل للمعاملة الوطنية والجدول الزمني لتنفيذ التعهدات وتواريخ سريانها ، وأن هذه الالتزامات للتحرير الجزئي حسب الظروف القطرية يحددها كل عضو بكل حرية ، ولكن بعد إقرار هذه التعهدات تصبح جزءا لا يتجزأ من اتفاقية التجارة في الخدمات ويلتزم العضو بتنفيذ تلك التعهدات، وليس له الحق في تعديلها إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ التنفيذ.

وتتعهد الدول الأعضاء بزيادة وتائر تحرير تجارة الخدمات من خلال المزيد من المفاوضات في مختلف الفروع ضمن برنامج المنظمة العالمية للتجارة.

٤ - فروع تجارة الخدمات التي يشملها التحرير:

لقد تم الوصول إلى اتفاق بين الدول الاعضاء على الفروع الأساسية لتجارة الخدمات التي يجب أن يشملها التحرير خلال هذه المرحلة وهي (١):

الخدمات المالية ، خدمات النقل الجوي والبحري ، خدمات الاتصالات الأساسية والاتصالات عن بعد، خدمات السياحة، خدمات التشييد والمقاولات، الخدمات الاستشارية، خدمات ريفية ، خدمات التعليم ، نشاط الأعمال، انتقال الأشخاص الطبيعيين (الذين يؤدون خدمة في ظل إقامة مؤقتة ، وليس الذين يريدون الوصول إلى سوق العمل عند دولة أخرى).

ويتم تعميق إجراءات التحرير بموجب دفع المفاوضات بشكل أكبر في هذه المجالات، بالإضافة إلى توسيع فروع الخدمات في المراحل اللاحقة.

٣ - حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة:

أ - إدراج حقوق الملكية الفكرية ضمن العلاقات التجارية وانعكاساته:

يعد مجال الحقوق الفكرية من بين المجالات الجديدة لنطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة ، ولقد شهد العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برن Berne لحقوق

(١) أسامة للجندوب ، الجات من هافانا إلى مراكش ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

المؤلف، واتفاقية باريس الخاصة بالبراءة والعلامات، واتفاقية روما لحماية المؤدين ومتسجي التسجيلات، و، اتفاقية واشنطن لحقوق الملكية المتعلقة بالدوائر المتكاملة، إضافة إلى تأسيس المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية فى سنة ١٩٦٧ واعتبارها من بين الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة اعتباراً من سنة ١٩٧٤ وهى تضم أكثر من ١٥٠ دولة وتشرف على إدارة أكثر من ٢٣ اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، ومع هذا فقد أصرت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى تحت ضغط الشركات الدولية النشاط على تأمين المزيد من الحماية لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، ورغم رفض البلدان النامية التى رأت بأن هذا المجال من اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية من جهة، فضلاً عن ذلك فإن الهدف هو حرمان الدول النامية من التحكم فى التكنولوجيا، وإضفاء المزيد من الاحتكار فى المجال العلمى والمعرفى من قبل الدول المتقدمة التى طالما تذرعت بانتهاك شركات البلدان النامية لحقوق الملكية عن طريق الاقتباس من الاختراعات والمحاكاة للعلاقات... إلخ، ورغم أن الكثير من التطورات التى حدثت فى الدول المتقدمة ما كانت لتحقق لو فرض عليها حصار إجرائى دولى فيما يتعلق بهذه الحقوق أثناء الفترات الحاسمة من تطورها.

وقد نجحت فى النهاية الدول المتقدمة بتوصلها إلى حل توفيقى مع البلدان النامية على إدراج حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف التى تم التوصل فيها إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وقد أكدت المادة السابعة بأن الهدف من هذه الاتفاقية هو بأن: «تسهم حماية وإنفاذ الملكية الفكرية فى تشجيع روح الابتكار التكنولوجى ونقل وتعميم التكنولوجيا، بما يحقق المنفعة المشتركة والتوازن بين الحقوق والواجبات»^(١)، ونحن نعتقد بأن هذه الاتفاقية لا تودى إلى تحقيق الأهداف فعلاً بل العكس هو وضع قيود على انتقال المعرفة وتطويع التقنيات الحديثة، وتحميل الاقتصادات النامية تكاليف مرتفعة نتيجة لاستهلاكها للتكنولوجيا وحرمانها من فرض مشاركتها فى إنتاجها، هذا إلى جانب كون الاتفاقية تؤمن مستويات عالية من الحماية لحقوق الملكية تتناقض فى معظم الأحيان مع مبادئ التحرير التى تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ودعوى التعاون والتنسيق الدولى، ولذلك فحين: «تصفح هذا الجزء من الاتفاقية تكتشف أنه من الضخامة بالشكل الذى لا يمكن إغفاله، كما كتب بصيغ قانونية من الصعوبة والغموض، بحيث لا يمكن القول غير أنها تحقق أهداف الغرب وأساليه الجديدة فى السيطرة على العالم»^(٢).

(١) نص المادة السابعة من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

(٢) د. مصطفى عبدالغنى، الجات والتبعية الثقافية، مركز الحضارة العربية، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٧.

ب- مجالات حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ونطاقها:

لقد حددت الاتفاقية مجالات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والتي أصبحت تدخل ضمن نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة وهي تشمل الميادين التالية (١):

- ١- حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها.
 - ٢- العلامات التجارية المميزة للسلع والخدمات.
 - ٣- المؤشرات الجغرافية وهي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة معينة في أراضى بلد عضو أو منطقة أو موقع في تلك الأراضى حين تكون النوعية والسمعة والسمات المميزة للسلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشئها الجغرافى.
 - ٤- التصميمات الصناعية وهي تلك المتعلقة بتصميم السلع وتحديد شكلها النهائى أو غلافها... إلخ.
 - ٥- براءات الاختراع سواء المتعلقة بالمنتجات أم بالعمليات الصناعية فى كافة ميادين التكنولوجيا إذا كانت جديدة وتنطوى على خطوة إبداعية وقابلة للاستخدام الصناعى.
 - ٦- التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة.
 - ٧- حماية المعلومات السرية ، والمتعلقة بالمعارف التقنية ، والأسرار التجارية من «عمليات الإخلال بالثقة ومن الممارسات التجارية غير الشريفة ، وألا يتم الإفصاح عنها إلا عند الضرورة ، وبإذن من الجهة التى وفرتها ، كما يجب حماية بيانات الفحص أو الاختيار التى تقدم للحكومات للحصول على موافقتها لتسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية التى تستخدم مواد كيماوية جديدة » (٢).
 - ٨- مكافحة الممارسات غير التنافسية فى التراخيص التعاقدية .
- وتتعهد جميع الأطراف المتعاقدة بحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات عن طريق تشريعاتها المحلية ، ولقد حدد الاتفاق الحد الأدنى للحماية الذى يجب التقيد به .

٤ - إجراءات الاستثمار الأجنبى المرتبط بالتجارة:

لقد توسع نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة ليشمل مجال الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة ، بعد الضغوط التى مارستها الدول المتقدمة من أجل تحرير حركة الاستثمارات الأجنبية وإزالة كافة القيود والعوائق المتعلقة بانسيابه ، وهذا فى إطار سعى الأطراف القومية إلى تحرير كل المجالات التى تمتلك فيها ميزة تنافسية كبيرة ، رغم تحفظ

(١) راجع نص الاتفاقية.

(٢) د. عاطف السيد ، لجأت والعالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

البلدان النامية واعتبارها بأن تحرير الاستثمارات الأجنبية بدون ضوابط سيؤدي إلى تعظيم مصلحة الدول المتقدمة صاحبة الشركات الكبرى ،على حساب الأطراف الضعيفة في سرق رؤوس الأموال .

ولقد توصلت أطراف المفاوضات في جولة أوروغواي إلى اتفاق بشأن إجراءات الاستثمار الأجنبي المتعلقة بالتجارة ،سياسهم في إزالة كافة الضوابط والإجراءات السيادية للسياسة الاقتصادية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد الوطنى على المستوى المحلى ،وذلك بتقليص سلطة الدولة ودورها ،لصالح حرية المستثمر الأجنبي فى التوطن الاستثمارى على المستوى المكانى والزمانى ،وعلى مستوى الفروع والعلاقات الإنتاجية والتسويقية والتصرف فى العوائد ،بالدول التى تنساب إليها الاستثمارات .

ولقد ارتكز اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة على مبدئين أساسيين من مبادئ النظام التجارى المتجدد الذى تشرف عليه المنظمة العالمية للتجارة وهما: مبدأ المعاملة الوطنية ،ومبدأ الشفافية :

أ - المعاملة الوطنية للاستثمارات الأجنبية :

لقد نص الاتفاق على تساوى المعاملة الممنوحة للمستثمر الوطنى والأجبنى من جهة وضرورة إزالة كافة القيود المعيقة للاستثمار الأجنبى فى إطار تطبيق اتفاقية الجات ٩٤ المتعلقة بالتجارة فى السلع ،وهذا يعنى ضرورة التزام الدول الأعضاء بالتخلص من القيود والإجراءات التالية :

١ - قيد المكون المحلى فى المنتج النهائى:فالدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية أحيانا تفرض شروطا متعلقة باستخدام المستثمر مواد أولية أو نصف مصنعة أو سلعا محلية بنسب وقيم معينة ضمن قيمة الإنتاج المتحقق ، فيموجب الاتفاق يتم إلغاء هذا القيد بضمان حرية المستثمر فى عدم استخدام أى منتج محلى إذا أراد ذلك .

٢ - قيد التصدير والاستيراد:تلتزم الدول الأعضاء بالتخلص من القيود المتعلقة بإلزام المستثمر الأجنبى بتصدير نسب معينة من إنتاجه أو تسويق نسبة معينة فى السوق الداخلية أو تقييد استيراد بعض المدخلات . . إلخ وكل ذلك من أجل تحقيق توازن بين صادرات المستثمر الأجنبى ووارداته .

٣ - قيد العملة الأجنبية :تلتزم الأطراف المستضيفة للاستثمارات الأجنبية بالتخلص من هذا القيد الذى يربط بين قيمة النقد الأجنبى المخصص للاستيراد وبين العوائد المتحققة من التصدير من أجل إحداث توازن يضمن مصلحة الاقتصاد الوطنى ،فالدولة بموجب الاتفاق ملزمة بالتخلص من هذه القيود النقدية والقيمية وغيرها .

ب - شفافية المنظومة الإجرائية والقانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي:

إن إعمال مبدأ الشفافية يقتضى التزام الدول الأعضاء بالإعلان عن منظومة إجراءات الاستثمار الأجنبي المرتبط بالتجارة ، بحيث تكون معلومة لجميع الأطراف عن طريق إبلاغ مجلس التجارة فى السلع بكافة الإجراءات والتدابير بما فيها تلك المتعارضة مع الاتفاق والتي يستدعى الأمر ضرورة إلغائها خلال سنتين بالنسبة للدول المتقدمة ، و ٥ سنوات بالنسبة للدول النامية ، و٧ سنوات للدول الأقل نمواً .

لا شك فى أن هذا الاتفاق يجسد رغبة الأطراف القوية ، ويعظم مصلحتها ، وهو يتجاهل أشكال الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة ، ولا يتعرض للسياسات الاقتصادية للشركات الدولية النشاط ، ولا يتناول ممارستها الانتقائية وتزايد تكتلاتها الاحتكارية بشكل أضحى مخلاً بشروط التنافس فى معظم الأسواق ، وازداد خطره على الاقتصاديات النامية ، ولعل ما حدث فى شرق آسيا أكبر دليل على المخاطر التى يمكن أن تحدثها العولمة المالية فى البلدان النامية .

القسم الثانى
دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى
فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

ويتناول الباحث التالية:

المبحث الأول: الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولى وهيكله التنظيمى وموارده وأشكال مساعداته.

المبحث الثانى: مجموعة البنك الدولى والمؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولى.

المبحث الثالث : مضمون برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمؤسسات المتكاملة معهما.

المبحث الرابع : دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية.

المبحث الخامس: تكاليف برامج التكيف الليبرالى المفروضة من قبل الصندوق.

المبحث السادس: أوهام ومخاطر برامج التكيف الليبرالى والعملة القسرية.

المبحث السابع: صندوق النقد الدولى بعد نصف قرن من الإخفاقات وضرورة الإصلاحات.

المبحث الأول

الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي وموارده وأشكال مساعداته

أولاً: تأسيس صندوق النقد الدولي وأهدافه:

١ - تأسيس الصندوق:

بعد الأزمات التي شهدتها الحياة الاقتصادية ، والاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية برزت مناقشات متعددة بتشجيع من الدول الرأسمالية القوية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الطرق المثلى للتحكم فى أسعار الصرف ، وفى ظل أى نظام نقدي ، كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية وتحقيق نوع من الاستقرار فى ميزان المدفوعات .

وبعد مشاورات بين عدد من الدول ، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى اتفاق عرض فى مؤتمر « بريتون وودز » "Bretton Woods" سنة ١٩٤٤ يعتمد بشكل كبير على مخطط هارى هويت الأمريكى الذى كان يعمل موظفاً كبيراً بقسم الخزينة الأمريكية ، ويأخذ بعض البنود من مخطط جون . م . كتر الإنجليزى ، ويعلق السيد دومينيك كارو على اتفاقية التأسيس موضحاً بأنه « اتفاق شبه إجماعى برز للوجود فيما يتعلق بتأسيس صندوق دولى يقتبس عناصره التأسيسية الرئيسية من مخططات هويت و ركينز وباديا هكذا كأنه تسوية أنجلو أمريكية من الممكن حتى أن تعين فيها الهيمنة الأمريكية » (١) .

وفى هذا المؤتمر الذى حضرته ٤٤ دولة تقرر تأسيس منطمتين هما : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حالياً حوالى ١٨٢ دولة :

٢ - الأهداف الأساسية للصندوق:

أولكت إلى صندوق النقد الدولى مجموعة من الأهداف ، كان الاعتقاد سائداً بأنها ستحقق الاستقرار فى النظام النقدي الدولى حسب مناقشات مؤتمر « بريتون وودز » ، ويمكن اختصارها فى النقاط التالية :

(١) دومينيك كارو ، صندوق النقد الدولى ، ترجمة د. مصطفى عدنان ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٨ ، ص ١٢ .

١ - تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى الذهب.

- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

- السماح بتقلبات في أسعار الصرف في حدود ١٪.

- متابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود ١٠٪ بالموافقة في العادة، وإذا زادت عن ذلك فإن للصندوق رأيه بالإيجاب أو الرفض.

ب - تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها.

ج - رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي حيث تلتزم الدول الأعضاء :

- رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.

- إزالة أشكال الرقابة عن عمليات الصرف الخارجي وصولا إلى حرية التحويل بين العملات.

د - تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملين بصندوق النقد الدولي تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

وقد بدأ الالتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمس سنوات منذ إضفاء الاتفاقية لتلافي المشكلات الصعبة والظروف الخطيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

٣ - انهيار اتفاقيات « بريتون وودز » وتطور دور صندوق النقد الدولي:

نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا، وبداية الشعور بأن الدولار قد فقد قيمته، فحدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني الذي أعلنت ألمانيا عن تعويمه في سنة ١٩٧١.

فكانت السياسة الجديدة الاقتصادية للرئيس نيكسون متضمنة بنودا تلغي بعض أصول

اتفاقيات « برتون وودز » ، ومنها عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتعميمه ، وفرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان ، فانهارت بذلك دعمتان هامتان فى النظام النقدى الدولى هما :

- التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب .

- التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تنابع عمليات تعويم العملات من قبل الدول الأعضاء الذى كانت نتيجة لصالح الولايات المتحدة إذ أدى إلى (١) :

تنشيط صادراتها واستعادة قوتها الاقتصادية ، تخفيض مديونيتها الخارجية بالقيمة الحقيقية ، استرجاع الدولار لمكانته العالمية ، إضعاف مراكز بقية الدول فى الاقتصاد الدولى .

إن هذه التغييرات فى بعض المبادئ التى يقوم عليها صندوق النقد الدولى - كأكبر مؤسسة مؤثرة فى النظام النقدى الدولى - جعلت دوره يقل فى الدول المتقدمة التى تهيمن على إدارته ، ويزداد تأثيره فى البلدان النامية التى تشكل ثلثى أعضائه ، حيث أصبح يلعب دورا خطيرا فى إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التى تعكس مصالح الدائنين ، وأصحى يقوم بالمهام التالية (٢) :

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها وإقراضها .

- الإشراف والرقابة على تنفيذ سياسته وبرامجه فى البلدان النامية والاشتراك سابقا ، والدول الحديثة التصنيع بعد تطور أزماتها المالية .

- تنامى دوره التنظيمى فى إدارة أزمة المديونية العالمية ، فقد أصبحت النسبة العظمى من القروض المنسابة إلى البلاد النامية والديون المعاد جدولتها لا تتم إلا بموافقة المسبقة وضمائنه المشروطة بتعهد البلدان المثقلة بالديون بتطبيق برنامج التكيف كمدخل لدمج تلك الاقتصاديات فى النظام الرأسمالى العالمى ، ويوجد حاليا أكثر من ٥٠ بلدا ، أى ثلث عدد الأعضاء تستخدم تمويل الصندوق فى تنفيذ السياسات الاقتصادية التى يوصى بها الصندوق فضلا عن دخوله كطرف بين مجموعة من البلدان النامية والدائنين الخواص أو الرسميين .

(١) د. محمد مرعشلى ، فى واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ١٩٧٨ ، ط١ ، ص ١٣٥ .

(٢) د. رمزي زكى ، نحو مفهوم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى ، مجلة دراسية عربية ، العدد ١٩٨٩/٩ .

ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي:

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي ،وقد أجريت عليها ثلاثة تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر من سنة ١٩٤٥،وهي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

- مجلس المحافظين.

- المجلس التنفيذي.

- المدير العام.

- اللجنة المؤقتة.

- لجنة التنمية.

١ - مجلس المحافظين:

ويتكون من محافظ ونائب لكل دولة من الدول الاعضاء في الصندوق ،والمحافظون عادة هم إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية وأحيانا يختارون من بين الشخصيات الأخرى المماثلة ،وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق ،ويجتمع مرة واحدة في السنة ،وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق ،ومنها:

أ - الفصل في شروط انضمام الاعضاء الجدد .

ب - مراجعة الحصص وأشكال الدفع .

ج - تعديل اتفاقيات الصندوق أو حله .

د - تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه . . . إلخ .

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم حصتها، فهناك أعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، وهناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغليتهم داخل المجلس ،ولذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجهات الصندوق لأن: «أسلوب اتخاذ القرارات يقضى بضرورة حصول أى قرار مبدئي على أكثرية ٨٥٪ من الأصوات ،وهذا ما يعطى الولايات المتحدة وحدها ما يوازى حق النقض لأى قرار توافق عليه» (١)، فهي تمتلك

(١) د. عز الدين صالحتي ،صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، ط ١ ، ١٩٨٣ .

بمفردها ١٧, ٨٣٪ من الأصوات (١) .

٢ - المجلس التنفيذي:

يتكون من ٢٤ مديراً تنفيذياً يجرى تعيين خمسة منهم بصورة مفردة من قبل بلدانهم وهي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ويختب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقيمة إلى مجموعة، بحيث تختار كل مجموعة مديراً تنفيذياً يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي وممارسة صلاحياته كمراقبة سياسات أسعار الصرف وتحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها، وإجراء المشاورات مع أعضائه، والقيام بالمراقبة عن طريق إرسالاته للبلدان المعنية بذلك، وتحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها، واختيار المدير العام للصندوق. وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر: « أهم عنصر في العلاقات المالية والتنظيمية بين العضو وصندوق النقد الدولي » (٢).

وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي - مجلس إدارة صندوق النقد الدولي - وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية... وهو المحرك الحقيقي والفعل لصندوق النقد الدولي.

٣ - المدير العام لصندوق النقد الدولي:

يختب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، فكان جميع مديري الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن من الأوروبيين (٣).

ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق، وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن بالتنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

ويقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل إدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة شؤون النقد الدولي والصرف، وإدارة الإحصاء والخزينة... إلخ، أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة

(١) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٣.

(٢) نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس ١٩٩٤، ص ٥.

(٣) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٥ وما بعدها.

إفريقيا ، ودائرة آسيا ، ودائرة أوروبا ، ودائرة نصف الكرة الغربى ، أو ذات الاختصاص الفنى والتكوينى مثل معهد صندوق النقد الدولى ، ومعهد فيينا المشترك ، ودائرة المصارف المركزية ، وأمانة المساعدة الفنية . . . إلخ ، ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذى وبمساعدة ثلاثة نواب له .

٤ - اللجنة المؤقتة :

أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام ١٩٧٤ وتتكون من ٢٤ محافظا من محافظى الصندوق (وزراء المالية عادة) ، وتجتمع مرتين خلال السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدى الدولى وترفعها بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق .

وقد أنشئت بصورة مؤقتة كبدل للمجلس الذى نصت عليه الاتفاقية ويعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزارى الذى يشرف على إدارة النظام النقدى الدولى ويقدم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية ، ولكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس .

٥ - لجنة التنمية :

وهى لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظى صندوق النقد الدولى ومجلس محافظى البنك الدولى ، وتتكون من ٢٢ عضوا من وزراء المالية ، وتعد عادة اجتماعين فى السنة يتوافقان مع اجتماعى اللجنة المؤقتة ، وتقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية .

إن لجنة التنمية تعتبر الهيئة التى تساعد على التنسيق القرارات والتكامل البرامجى بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تعاملها مع البلدان النامية .

وهناك لجانان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمى للصندوق تمثل الاولى الدول الاكثر تنميا فى العالم وتسمى مجموعة العشرة ، وتمثل الثانية البلدان النامية وتسمى مجموعة الـ ٢٤ (GROUPE DES 24) .

٦ - مجموعة العشرة :

قد أنشئت سنة ١٩٦٢ بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الاعضاء وهى بلجيكا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، ألمانيا ، إنجلترا ، السويد ~~على تقديم عرض~~ دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه فى إطار تسهيلات

الاتفاقيات العامة للقروض ، وتعتبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي والمالي ، وتعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذى يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولي .

وقد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المديرون التالية أسماؤهم :

- كاميل جات من بلجيكا : أول مدير عام للصندوق ١٩٤٢-١٩٥١ .

- إيفاروت من السويد : مدير عام للصندوق ١٩٥١ - ١٩٥٦ .

- بير جاكسون من السويد : مدير عام للصندوق ١٩٥٦ - ١٩٦٣ .

- بير بول شويتزر من فرنسا : مدير عام للصندوق ١٩٦٣ - ١٩٧٣ .

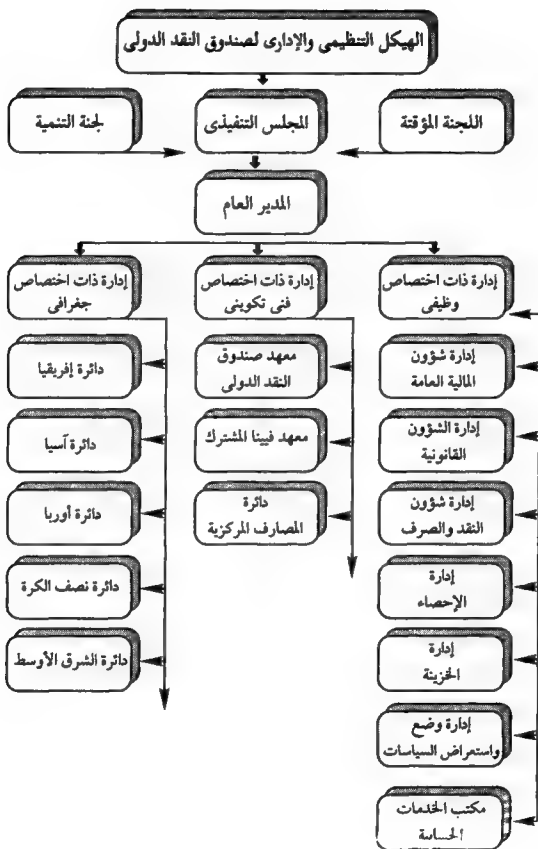
- جوهانس ويتفين من هولندا : مدير عام للصندوق ١٩٧٣ - ١٩٧٨ .

- جاك دى لاروزيير من فرنسا : مدير عام للصندوق ١٩٧٨ - ١٩٨٧ .

- ميشال كاميسو من فرنسا : مدير عام للصندوق منذ ١٩٧٨ .

٧- مجموعة ال٢٤ الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية:

وقد انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٧٢ ، وهى تتكون من ٢٤ دولة بواقع ٨ دول لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وهى تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي وتجتمع بالموازاة مع اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للصندوق ، ولها مواقف انتقادية جريئة تجاه برامج الصندوق وسياسته فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية .
والشكل اللاحق يبين بعض أجزاء الهيكل التنظيمى للصندوق .



ثالثاً: موارد صندوق النقد الدولي وأشكال مساعداته:

١ - موارد صندوق النقد الدولي:

يمكن تقسيم موارد الصندوق إلى قسمين أساسيين:

أ - حصص الأعضاء .

ب - الاقتراض .

أ - حصص الأعضاء:

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها:

- اكتتاب كل دولة في الصندوق .

- القوة التصويتية لكل دولة .

- الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب) .

كان الأعضاء يدفعون ٧٥٪ بالعملة الوطنية و ٢٥٪ من الحصة المتبقية بالذهب ، وعدلت فيما بعد وأصبح البلد العضو يدفع ٧٥٪ بالعملة الوطنية و ٢٥٪ بالعملة القابلة للتحويل والاستخدام .

تحديد حصص الأعضاء:

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشتمل على متغيرات اقتصادية هامة كالدخل القومي ، والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل، وقيمة الصادرات والواردات... إلخ .

وقد استحدثت الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتحديد الحصص المبدئية أهمها ^(١) :

$$Q = (0,01 Y + 0,025 R + 0,5p + 0 X(1+C/Y) 227 vc .$$

ثم أصبحت:

$$Q = 0,0045Y + 0,05281008 R + 0,039 (P + C) + 1,0432VCO$$

(١) صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق ، مصادرها واستخداماتها، معهد الصندوق ١٩٩٤ .

وتعرف الرموز السابقة كما يلي:

$$Q = \text{الحصة.}$$

$$Y = \text{إجمالي الناتج المحلي (١٩٨٥).}$$

$$R = \text{متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (١٩٨٥).}$$

$$P = \text{المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط ١٩٨١ - ١٩٨٥).}$$

$$C = \text{المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط ١٩٨١ - ١٩٨٥).}$$

$$VC = \text{تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٥).}$$

وقد أجريت تعديلات وزيادات في حصص جميع الأعضاء تقريبا.

حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ

: Le droit de tirage specialsdr

ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم وهي: الدولار الأمريكي ، الجنيه الاسترليني، الين الياباني ، المارك الألماني ، الفرنك الفرنسي. وكانت النسب المئوية المرجحة المتفق عليها في تحديد مقدار كل عملة ضمن سلة التقييم حتى نهاية سنة ١٩٩٠ هي ٤٠٪ للدولار، ٢١٪ للمارك، ١٧٪ للين الياباني، ١١٪ لكل من الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني وتحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة الدولية بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء في الصندوق، وكذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التي احتفظت بها الدول الأعضاء في الصندوق خلال فترة معينة متغيرة.

ويحسب - بناء على ذلك - النقد الدولي يوميا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار الأمريكي انطلاقا من سلة التقييم الخماسية العملات. وسنين في الجدول اللاحق كيفية حساب وحدة حقوق السحب الخاصة:

قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٦

عملات سلة التقييم	مقدار العملة (١)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (٢)	القيمة المعدلة بالدولار (٣)
المارك الألماني	٠,٤٤٦٠	١,٤٨٤٥٠	٠,٣٠٠٤٣٨
الفرنك الفرنسى	٠,٨١٣٠	٥,٠٧٥٠٠	٠,١٦٠١٩٧
اليين اليابانى	٢٧,٢٠٠٠	١٠٨,٣٥٠٠٠	٠,٢٥١٠٣٨
الجنيه الاسترلى	٠,٠١٠٥٠	١,٥٤٨٢٠	٠,١٦٢٥٦١
الدولار الأمريكى	٠,٥٨٢٠	١,٠٠٠٠٠	٠,٥٨٢٠٠٠
وحدة حقوق السحب الخاصة			١,٤٥٦٢٣٤

• وحدة حقوق السحب الخاصة = ١,٤٥٦٢٣٤ دولار أمريكى .

الدولار = ٦٨٦٧ , وحدة حقوق سحب خاصة .

العمود (١): يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة .

العمود (٢): يمثل أسعار الصرف لوحدات العملات مقابل الدولار الأمريكى ، عدا الجنيه الاسترلى الذى يعبر عنه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الاسترلى .

العمود (٣): المقابل بالدولار الأمريكى لمقادير العملة فى العمود (١) / سعر الصرف فى العمود (٢) ، أى العمود (١) مقسوما على العمود (٢) .

المراجع: نشرة صندوق النقد الدولى ، أغسطس ١٩٩٦ ، ص ٢٠ .

أثر الحصص على القوة التصويتية فى الصندوق:

إن مقدار الحصة الذى يتحدد على أساس القوة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة فى حجم اقتصاده يعتبر أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية والتنظيمية والتأثيرية بالصندوق، وتحسب على أساسه قوته التصويتية. فلكل عضو ٢٥٠ صوتا مستحقا مضافا إليها صوت واحد مقابل كل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب خاصة .

ومن هنا نجد أن البلدان النامية القوية هي المهيمنة على الصندوق، وسياساته تتدرج في استراتيجيتها العامة، وإنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصادية الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها.

تستحوذ خمس دول على أكثر من ٣٩٪ من الحصص والأصوات، وهي أمريكا بـ ١٧٪ واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا بـ ٢٢٪.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي نجد أن ١٢ دولة تستحوذ على أكثر من ٥٢٪ من الأصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها ١٧٨ دولة إلا على أقل من ٤٨٪ من الحصص والأصوات. وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة ؛ ولذا فإن استراتيجياته وإصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التي تشهدها تلك البلدان بغية تكييف التطورات في البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة في إطار موجة جديدة لعولة الليبرالية وإعادة إنتاج التبعية وتجهيد ألياتها.

والجدول التالي يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى كمثال بتاريخ أغسطس ١٩٩٦.

الدول	الحصة مليون (ح س خ)	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع الأصوات %
الولايات المتحدة	٢٦٥٢٦,٨	٢٦٥١,٨	١٧,٨٢
ألمانيا	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٥٥
اليابان	٨٢٤١,٥	٨٢٦٦٥	٥,٥٥
فرنسا	٧٤١٧,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٩
المملكة المتحدة	٧٤١٧,٦	٧٤٣٩٦	٤,٩٩
إيطاليا	٤٥٩٠,٦	٤٦١٥٧	٣,١٤
بلجيكا	٣١٠٤,٣	٣١٢٧٣	٢,١٣
هولندا	٣٤٤٤,٢	٣٤٦٩٢	٢,٣٦
المجموع	٦٨٩٧٦,٢	—	٤٦,٥٣
سويسرا	٢٧٧٠,٤	٢٤٩٥٤	١,٧
النمسا	١١٨,٨٣	١٢١٣٣	٠,٩
إسبانيا	١٩٣٥,٤	١٩٦٠٤	١,٣
السويد	١٦١٤	١٩٦٠٤	١,١
المجموع	٧٦١٨٤,٣	—	٥١,٥٣

ب- الاقتراض :

يعد الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسى المتمثل فى حصص الاعضاء الذى يلجأ إليه الصندوق فى حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه .

وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتباراً من سنة ١٩٦٢، وتم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد المجلس التنفيذى فى يناير ١٩٨٢ المبادئ التوجيهية للاقتراض التى تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه وحدوده .

٢- أشكال المساعدات التى يقدمها الصندوق:

يقدم الصندوق شكلين من أشكال المساعدات هما: المساعدات المالية، والمساعدات الفنية :

أ- أشكال المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق:

يقدم صندوق النقد الدولى للأعضاء مساعدات مالية متنوعة ومتباينة حسب طبيعة وقيمة العجز فى موازين المدفوعات ، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات التى تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية والاقتصادية وفق رؤية خبراء الصندوق .

وإن المساعدات المالية والتسهيلات التى يقدمها الصندوق للدول الاعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادلها من عملات باقى الاعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولى ، وبعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد شراء عملته واستردادها من الصندوق باستعمال عملات الدول الاعضاء أو حقوق السحب الخاصة ، وهذه العملية الاقتراضية من شراء وإعادة الشراء مماثلة لعملية الاقتراض بفائدة ، ذلك أن الصندوق يفرض رسوماً على عمليات الشراء .

ومن أهم أنواع المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق نذكر:

١- الشريحة الاحتياطية Reserve tranche :

وهى مقدار الزيادة فى حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته فى حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء والاقتراض التى قام بها ذلك البلد . فى إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق ، ويجوز للبلد الذى له شريحة احتياطية أن يقتضى مبلغاً يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسة الاقتصادية المتبعة ولا تفرض عليه رسوم وهى ليست استخداماً لموارد الصندوق يمكن للبلد المعنى أن يستخدمها بحرية .

٢- الشرائع الائتمانية Credit tranches :

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق ، حيث يقدم الائتمان فى أربع شرائع يعادل مقدار كل شريحة ٢٥٪ من حصة البلد العضو .

ويمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة فى إطار الشرائع الائتمانية إلى :

- الشريحة الائتمانية الأولى .

- الشرائع الائتمانية العليا .

الشريحة الائتمانية الأولى:

وتتم عملية الاقتراض فى إطار الشريحة الائتمانية الأولى المقدرة بـ ٢٥٪ من حصة البلد العضو، بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة فى إطار إصلاحاته المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعاته خلال مدة البرنامج. وفى العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) فى فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .

الشرائع الائتمانية العليا:

وتقدم باقى الشرائع الائتمانية المتبقية فى حال كون البلد العضو ملتزما بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذى يرى بأنه برنامج سليم ومعقول يدخل فى إطار سياساته العامة، وتتم عملية سحب الشرائع على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوب ، وتسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات .

٣ - تسهيل التمويل الممدد (EFF) Extended fund facility :

يستخدم هذا التسهيل البلد الذى يعانى من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية فى مجالات الإنتاج والتجارة والأسعار ، الأمر الذى يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر فى تطبيق السياسات الائتمانية والإصلاحات التى يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولى . ويحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ تفوق تلك المبالغ المخصصة فى إطار الشرائع الائتمانية ، إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على ٦٨٪ من حصته سنويا ، وأكثر من ٣٠٠٪ من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحيانا، ويقوم البلد الذى يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها ١٢ قسطا خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات إذا كانت الموارد عادية، ويقوم

بالتسديد إذا كانت الموارد مقترضة على أقساط ثمانية خلال فترة من ثلاث سنوات ونصف إلى سبع سنوات (١).

ومن الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، يحدد فيه الأهداف ويوضح فيه السياسات خلال فترة البرنامج، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية والسياسات المراد تنفيذها والإجراءات المطلوب اتخاذها. وتخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة والمتابعة والتوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي. مع العلم بأن هذا التمويل قد أنشأ في سبتمبر ١٩٧٤.

٤ - التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي :

Structura adjustment acility (SAF):

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم في ميزان المدفوعات ، من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي والهيكل.

ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة وتتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، ويترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصصات التسهيل التمويلي ، ويستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق وأداء تلك البرامج وفي العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تساوي ١٥٪ من حصة تتبعها شريحتان اثمانيتان في السنة الثانية والثالثة ومقدار كل واحدة منهما ٢٠٪ من حصة العضو.

وقد أنشأ التسهيل (SAF) في مارس ١٩٨٦ لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض ٥,٠٪ ويسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

٥- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي

Enhanced Facility Adjustment Structural (EASF) :

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم وتحمل (١) صندوق النقد الدولي ، موارد الصندوق ، مصادرها واستخداماتها ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات .

وقد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز فى ديسمبر ١٩٨٧ وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي لتصحيح الهيكل من حيث الاهداف والشروط والخصائص، ولعل الفروق الاساسية تمكن فى الاحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها ، وأسلوب المتابعة والتقييم وطريقة التمويل ، ففضلا عن أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد فى إطاره يبلغ حدا أقصى قدره ١٩٠٪ من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ ٣ سنوات وقد يصل أحيانا إلى ٢٩٩٪ فى الحالات الاستثنائية ، وعادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوى وتسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات ونصف إلى عشر سنوات .

ويبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المؤهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من ٧٠ دولة من أشد البلدان النامية فقرا .

٦ - تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ :

contingency financing facility (CCFF) :

إن الدول الأعضاء التى تواجه عجزا فى ميزان مدفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية ، يمكنها الحصول على مساعدة فى إطار هذا التسهيل .

ويبلغ حجم التمويل المتاح للبلد العضو ٣٠٪ من حصته إذا كان المعجز مرتبطا بانخفاض حصيللة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية ، و ١٥٪ من الحصة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب ، ويجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين بـ ٢٠٪ أخرى من الحصة .

وإذا كان البلد قد التزم ببرنامج مع صندوق النقد الدولى فيماكانه الحصول على تمويل متعلق بالطوارئ لمواجهة التغيرات فى الظروف الاقتصادية الخارجية التى تؤثر فى تحسين الوضع الخارجى للدولة العضو، فإنها تحصل على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج وكذا العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيللة الصادرات وارتفاع تكاليف واردات الحبوب ليصل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالى ٧٥٪ من حصة البلد العضو .

ويبدأ التسديد بعد ثلاث سنوات وثلاث أشهر وينتهى بعد خمس سنوات ، ولكنه فى

الحالات التي يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التي استفادت من هذا التمويل فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة التي أشرنا إليها. مع العلم بأن هذا التسهيل قد أنشئ في سنة ١٩٦٣ وأجريت عليه عدة تعديلات وأدمج في أغسطس ١٩٨٨ مع التمويل المتعلق بالطوارئ الخارجية.

٧- التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية :

Buffer Stock Financing Facility (BSFF) :

إن الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الأمر الذي يعكس في تقليل تغيرية الصادرات ، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل ٣٥٪ من حصة البلد العضو.

وقد استخدم الصندوق موارده فيما يتعلق بالمخزونات الاحتياطية من القصدير والكاكاو والمطاط الطبيعي والسكر.

٨- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية:

Systemic Transformation Facility (STF) :

أنشئ هذا التسهيل في سنة ١٩٩٣ لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي. والدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتماني هي الدول الاشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة. وتقوم بتحويلات جذرية للانتقال إلى النظام الليبرالي. « فعندما يتقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهيل التحول النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد سياسات ، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد السوقي والمضي بالسياسة الاقتصادية في إطار السوق^(١). وتبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي ٥٠٪ من حصة البلد العضو ويبدأ تسديد القروض بعد أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات، مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

(١) المصدر السابق ص ١٩ .

٩- مساعدات خاصة بانتهاء الأنظمة النقدية فى البلدان النامية التى قامت بإجراء سلسلة من التغيرات الهيكلية الليبرالية الانفتاحية تحت إشراف صندوق النقد الدولى ومتابعته المستمرة :

ولقد بدأ الصندوق يقدم مساعداته المالية لهذه الأزمات المستجدة والتى تتطلب حجما معتبرا من التمويل لتفادى انعكاساتها السلبية على النظام النقدى الدولى من جهة، وللحفاظ على مصداقية الصندوق فيما يتعلق بجدوى السياسات التى فرضها على البلدان النامية ، من جهة ثانية لإبقاء الحد الأدنى من الثقة لدى أعضائه ، ولعل من أهم تلك الأزمات التى وصفها السيد « ميشال كمدسيس » بأنها أزمات القرن الواحد والعشرين تأتى الأزمة المكسيكية فى المقدمة ، والتى تطلبت توفير مساعدة مالية من قبل الصندوق تقارب ١٨ مليار دولار وهو أكبر التزام مالى فى تاريخ الصندوق يقدمه للبلدان النامية، هذا إضافة إلى ما قدمته الدول الكبرى الأخرى .

وامتدت الأزمات النقدية للدول الحديثة التصنيع بشرق آسيا بنموها وأشباهها بدءا من تايلاند التى قدم لها الصندوق أكثر من ١٧ مليار دولار وكذا أندونيسيا التى حصلت على ٢٣ مليار ، وكوريا الجنوبية التى تطلب دعمها تمويلا قدره ٥٥ مليار دولار، وغيرهم من الدول التى أصبحت الآن فى قبضة الصندوق ليعيدها إلى حظيرة الدول التى يهيمن عليها بمشروطيته .

ب- المساعدات الفنية التى يقدمها الصندوق:

١- أنواع المساعدات الفنية:

- المساعدات الفنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية .
- المساعدات الفنية المرتبطة ببناء المؤسسات وتطويرها (كالمصارف المركزية، ووزارة المالية...) .

- المساعدات الفنية المتعلقة بجميع الإحصاءات وتحسين دقتها .
- المساعدات الفنية المرتبطة بمراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها .
- المساعدات الفنية المتعلقة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين .

٢- لجنة المساعدات الفنية :

نتيجة لتطور دور الصندوق فى تقديم المساعدات الفنية المذكورة والمرتبطة بتزايد دوره فى صياغة السياسات والبرامج ومتابعتها ، فقد أنشأ فى سنة ١٩٩٢ لجنة خاصة بالمساعدات

الفنية مهمتها تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب المساعدة الفنية، وتنسيق المساعدة الفنية بين مختلف الإدارات داخل الصندوق وكذا بالتعاون بينه وبين المؤسسات الدولية والجهوية الأخرى. ويشارك في عضوية هذه اللجنة كبار موظفي الصندوق من مختلف الإدارات الماتحة للمساعدات الفنية.

٣- طرق تقديم المساعدات الفنية:

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية عن طريق إدارات عديدة أهمها:

أ - إدارة شؤون النقد والصرف: وتقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، وتصميم السياسات النقدية وتحسين أدواتها، وضبط أنظمة الصرف والتسويات والمحاسبة.

ب - إدارة شؤون المالية العامة: وتضطلع بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بالسياسة الضريبية وإصلاح إدارة الضرائب والجمارك وأنظمة الخزينة العامة وتحسين المحاسبة الخاصة بالميزانية وسبل ضبط وترشيد النفقات العامة وتغيير أنماط الضمان الاجتماعي فنظمت بما يتناسب ورؤية الصندوق ... إلخ.

ج - إدارة الشؤون القانونية: وتمثل مساعدتها في إعداد التشريعات الجديدة ومراجعة القوانين السارية وإعادة صياغتها وتكييفها مع متطلبات التوجهات الليبرالية للاقتصاد الوطنى للبلد العضو، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية.

د - إدارة الإحصاء: وتقوم بمساعدة الأعضاء على الالتزام بالمعايير المقبولة دوليا في إعداد البيانات الإحصائية التى تتضمنها التقارير الإحصائية التى على أساسها تتحدد الكثير من جوانب السياسات الاقتصادية، وعلى ضوءها تتم عملية التقييم والمتابعة، والغرض من تقديم هذه المساعدة هو الوصول إلى أنظمة إحصائية سوقية.

هـ - إدارة الخزينة: وتقدم مساعدات فنية فيما يتعلق بفتح الحسابات الخاصة بمعاملات صندوق النقد الدولي، وكيفية ضبطها وأهم المعاملات التى تقوم بها البلدان الأعضاء ومنها مدفوعات الحصص.

و - إدارة وضع واستعراض السياسات: وهى تقدم المساعدة الفنية المتعلقة بإدارة أزمة المديونية، وتساعد على تصميم السياسات التكميلية المناسبة.

ز - مكتب الخدمات الحاسوبية: وتقدم المساعدة الفنية المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلوماتية.

ح - معهد صندوق النقد الدولي: ويقوم بتقديم البرامج التدريبية والحلقات الدراسية والندوات والمحاضرات التكوينية للمسؤولين والموظفين الحكوميين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية والقضايا الثقيلة المتعلقة بتطبيق السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، وتقدم هذه المساعدة الفنية التدريبية بمقر المعهد بواشنطن وكذا على المستوى الإقليمي والجهوى .

ط - معهد فيينا المشترك : ويتكامل مع معهد صندوق النقد الدولي فى تأمين المساعدة الفنية التكوينية للمسؤولين والموظفين فى البلدان الأعضاء .

٤ - طبيعة المساعدات الفنية وأشكالها:

تعد البعثات الاستشارية للصندوق من أهم الأشكال التى تقدم بها المساعدات الفنية حيث بلغت الموارد البشرية المخصصة من قبل الصندوق لهذا الغرض أكثر من ٣٠٠ شخص مختص وخبير فى السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ .

أما طبيعة المساعدات الفنية من حيث محتواها المذهبى الأيديولوجى فهى ليست حيادية ؛ ذلك لأنها تجسد المذهب الرأسمالى بصيغته الليبرالية الجديدة ، فىكون ذلك التكوين الفنى والتقنى مترافقا مع محتواه الفكرى والفلسفى ، الذى يعمل على تكوين أجيال من المسؤولين والموظفين الحكوميين الكبار الذين يضطلعون بالمهام الأساسية والوظائف الاستراتيجية ، تكويننا يؤكد حتمية المنهج الغربى ، ويجدد الطرح المتمحور حول الذات الغربية .

ولم يكن أبدا ذلك الفكر المتحرر من النزعة الغربية، ولم يحاول أن يدرس بجدية وعمق المشكلات النقدية الدولية منفصلة عن مصالح الدول المهيمنة؛ ولهذا يتجلى لنا بوضوح ضعف كفاءة السياسات المطبقة فى التخفيف من حدة المشكلات التى تعاني منها البلدان الأعضاء .

المبحث الثانى

مجموعة البنك الدولى والمؤسسات

المكملة لدور صندوق النقد الدولى

ستعرض ضمن هذا المبحث إلى البنك الدولى ، ومجموعة الدول الدائنة ومصارفها المركزية وإلى مجموعة المصارف الجهوية ، والإقليمية وكذلك نبرر دور المنظمة العالمية للتجارة :

أولاً: مجموعة البنك الدولى - (Banque internationale pour la reconstruction et le developpement (BIRD) :

ويتكون من: البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ومؤسسة التمويل الدولية ، ووكالة التنمية الدولية ، والوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار .

١ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير :

أ - تأسيس البنك الدولى :

أسس البنك الدولى بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولى فى ١٩٤٤ ليقوم بمهمة تكاملية معه ، وفى حين يقوم الصندوق بتوفير الائتمان القصير الاجل لمعالجة الاضطرابات الآتية فى موارىء مدفوعات الدول الاعضاء لتحقيق نوع من الاستقرار والثبات فى أسعار الصرف ، يقوم البنك الدولى بمهمة إعادة إعمار البلدان التى تضررت بفعل الحرب العالمية الثانية والدول النامية فيما بعد ، وذلك عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الامد للمشروعات التنموية (١) .

ب - الأهداف الأساسية للبنك :

يمكن تحديد الأهداف الأساسية للبنك فى النقاط التالية (٢) .

- تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف فى البلدان الاعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية ، وبناء اقتصاديات البلدان الاعضاء ، وإعادة إعمارها ، وتحويل الموارد اللازمة للبلدان الأقل نمواً .

- تشجيع الاستثمار الأجنبى وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك .

(1) David D. driscoll, The IFM and The World Bank, IFM, 1994.

(٢) راجع د. عز الدين صالحانى ، صندوق النقد الدولى والمساهمة السعودية ، معهد الإنماء العربى ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص ٥٤ .

- تنظيم المبادلات الدولية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن فى موازين مدفوعاتهم.

- تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء عن طريق توسيع عمليات التوظيف وتدعيم الاستثمارات الدولية.

- تنظيم عمليات الائتمان والإقراض الدولية، وتسهيل انسياب القروض التى تتطلبها عمليات الإعمار والبناء.

فخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوروبا، وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التى تتعاضد فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى الخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات والسبعينات، أما الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالى فلم تكن تحظى بأية مساعدات تستحق الذكر بل أحيانا كانت توضع فى القائمة السوداء للبنك.

جـ- تطور دور البنك الدولى:

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد سنة ١٩٦٠ عندما أسست وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك، والتى تعطى قروضا ميسرة، فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعداتها.

وأصبح البنك يلعب دورا متزايد فى الدول النامية، ورغم إصراره على خلو مساعداته من الشروط السياسية إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية فى الدول التى تطلب المساعدة فخيروا يقومون بدراسة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى واحتمالات تطوره، ودراسة معدل نمو السكان ومعدل الادخار والوسائل التى يتحقق بها، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبى ومصادر الاقتراض والقواعد الضريبية، ومعدلات التبادل التجارى، وتطورات المديونية، والفوائد والشروط المرتبطة بها، وكذا مدى اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وآثار التغيرات فى الأسعار الدولية على الصادرات وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبى اللازم لدفع المستحقات الخارجية ودراسة الهيكل الجمرىكى والتعريفات المفروضة، ومصادر الطاقة وحجم الاعتماد على الخارج فى مجال الغذاء والحالة الاقتصادية العامة للبلاد ومدى ارتباطها بمشاريع متتجة أو غير متتجة، ولاشك أن هذه المعلومات ضرورية كما يقول «يوجين روتنبرج»، والبنك يصير على الحصول عليها. ومن المعلوم بأنه مجرد الحصول عليها يعتبر تدخلا فى الشؤون الداخلية، فضلا عن دراستها وتحليلها وصياغة توجيهات وبرامج على ضوءها فى ظل فلسفة البنك التفريرية الليبرالية.

وبهذا تزايد دور البنك فى صياغة استراتيجيات التنمية فى البلاد النامية بالتنسيق مع

صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة للبنك مثل : مؤسسة التمويل الدولية ، ووكالة التنمية الدولية ، وكذلك مجموعة البنوك التجارية .

وقد لخص أحد الباحثين طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بقوله : « وفي الواقع تجسد طبيعة العلاقات بين هاتين المنظمتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته ، وهذا يعنى أنهما يتعيان إلى أيديولوجية واحدة وأن سياستهما تأخذ مسبقا صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه » (١) .

٢ - مؤسسة التمويل الدولية (SFI) Societe Financiere Internatioale :

أسست مؤسسة التمويل الدولية بعد التوقيع على اتفاقية تأسيسها في سنة ١٩٥٥ وأصبحت سارية المفعول سنة ١٩٥٦ ، ومهمتها مساعدة البنك الدولي في تدعيم واستكمال دوره عن طريق تنشيط وتطوير القطاع الخاص للدول الأعضاء بهذه الهيئة وهي تابعة عمليا لإدارة البنك الدولي .

والهدف الجوهري لإنشاء هذه المؤسسة هو تشجيع القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى قيامها بالاستثمار بشكل مباشر ، أو المساهمة في امتلاك أسهم المشروعات في حدود ٢٥٪ من الحصة الكلية للأسهم ، وتتميز « عن بقية مؤسسات التنمية متعددة الأطراف في أنها تقدم قروضا بغير ضمان واستثمارات في الأسهم في الشركات الخاصة والمشاركة في البلدان النامية الأعضاء التي يبلغ عددها ١٢٢ بلد » (٢) .

وأصبحت المؤسسة أكبر مصدر تمويل متعدد الأطراف للاستثمار الخاص في البلدان النامية وهي تساعد أكثر من ١٠٠٠ مشروع في أكثر من ٩٠ بلدا .

ومعونات هذه المؤسسة مشروطة بتنفيذ المصالح الغربية والتقيد بالبرامج والتوصيات التي توسع وتنمي دور القطاع الخاص والاتجاه الليبرالي عموما ، كما جاء في منشورات البنك الدولي « من المستصوب للنهوض بالقطاع الخاص أن تبحث الحكومة إلغاء المشبطات الواضحة بتوفير بيئة اقتصادية ليبرالية » (٣) .

٣ - وكالة التنمية الدولية - Association Internationale pour le developpement (L, AID):

أسست وكالة التنمية الدولية في سنة ١٩٦٠ كوكالة متخصصة ومتفرعة عن مجموعة

(١) د. عز الدين صالحاني ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

(٢) والتر أليكان ، لمحة عن مؤسسة التمويل الدولية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ / ١٩٨٨ ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق ص ٤١ .

البنك الدولي ،والهدف الأساسى لتكوينها هو مواجهة توسع المعسكر الاشتراكى خاصة بعد حصول كثير من الدول النامية على استقلالها وخوفا من انتشار المد الشيوعى ،عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الرأسمالية إلى إنشاء هذه الوكالة ،فقد جاء فى مقدمة اتفاقية إنشائها بأن: « الحكومات الموقعة على الاتفاقية مقتنعة بأن التعاون لتحقيق أغراض اقتصادية بناء وتنمية سليمة للاقتصاد الدولى ،ونمو متوازن للتجارة الدولية هو من الأمور التى تعزز السلام وتشر الرخاء فى العالم ،وإن رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادى فى البلدان النامية لأمر مرغوب فيه لا لمصلحة هذه البلدان فقط بل لمصلحة الأسرة الدولية برمتها » ولذلك كانت العضوية بهذه الوكالة تنقسم إلى مجموعتين:

أ - مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة التى تقدم الرساميل وهى تمتلك أكثر من ثلثى رأسمال الوكالة.

ب - مجموعة الدول النامية المتلقية للمعونات ،وقد أنشئت لخدمة أغراض محددة تتمثل أساسا فى تقديم المعونات الميسرة لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات ومجابهة الأزمات الاقتصادية التى تعانىها البلدان الدائرة فى فلك الدول الرأسمالية حيث تقدم قروضا تتراوح مدتها بين ١٠ إلى ٤٠ سنة بسعر فائدة رمزى لايزيد أحيانا عن ٧,٥ ٪، ولكن بشروط أدناها التقيد بالبرامج والتوصيات التى تخدم مصالح الولايات المتحدة سواء فى المجال الاقتصادى أو فى مجال السياسة الخارجية للدول المستفيدة. ولذلك نجد أن معوناتها المقدمة فضلا عن طابعها الأيدىولوجى البحث فهى وسيلة لتحريك وتنشيط الاقتصاديات الغربية وخاصة الاقتصاد الأمريكى ،فكما ورد فى إحدى نصوص الوكالة: « فأكثر المفاهيم خطأ عن برنامج المعونة الأجنبية هو أننا نرسل مالا إلى الخارج ونحن لا نفعل إذ تتألف المعونة الأجنبية من تجهيزات أمريكية وكلها مقدمة كمشتريات تنمية محددة راجعناها بأنفسنا ووافقنا عليها ،إن ٧٣ ٪ من اعتمادات وكالة التنمية تنفق مباشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية كمدفوعات لهذه الأشياء» (١).

فى بداية السبعينات مثلا فى سنة واحدة « تسلمت ٤٠٠٠ شركة أمريكية فى ٥٠ ولاية ١,٣ مليار من اعتمادات وكالة التنمية الدولية مقابل منتجات كجزء من برنامج المعونة الأجنبية» (٢)، وبذلك يتضح الطابع الحقيقى لدور هذه الوكالة التابعة لمجموعة البنك الدولى.

٤- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار Agence Multilatérale de Garantie des Investissements (L' AMGI) :

مؤسسة دولية وافق على إنشائها مجلس المحافظين بالبنك الدولي فى اجتماعه

(١) د. عادل حسين ،الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعة ،دار الوحدة ١٩٨١، ج١، ص ٢٥٦.

السوى عام ١٩٨٦، وأنشئت فعلا عام ١٩٨٨ لتقوم بدور فعال فى تشجيع وتسهيل انسياب رؤوس الجنية الخاصة وذلك عن طريق:

أ - التقليل من المخاطر التى يتعرض لها الاستثمار من جراء القيود التى تفرضها الدول على تحويل العملات ،أو تلك المتعلقة بالتأمين والمصادر وفسخ العقود ، بحيث تقوم الوكالة فى هذا المجال بإصدار ضمانات الاستثمار ضد المخاطر المتنوعة لصالح المستثمرين الخواص ، وتستطيع عن طريق نفوذها وتعاونها مع مختلف المؤسسات النقدية والمالية الدولية والجهوية أن تخفض من تلك الاخطار.

ب - تقديم المعطيات الإرشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف ، والمناخ الاقتصادى السائد والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها ، كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين.

ثانيا : مجموعة الدول الدائنة وبنوكها التجارية ومصارفها المركزية:

١ - مجموعة البنوك التجارية:

تتكون هذه المجموعة من آلاف البنوك بفروعها المتخصصة التى تغطى الطلب الائتماني فى مختلف الأنشطة الاقتصادية ، ويقود هذه المجموعة عدد محدد من الاحتكارات المصرفية الكبرى التى تبرم الاتفاقيات مع المدينين وتدارس الضغوط بالتنسيق مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ، وتكون البنوك الصغرى فى أغلب الأحيان خاضعة فى توجهاتها إلى الخطوط الكبرى التى ترسمها هذه الاحتكارات الكبرى وتقوم مجموعة البنوك التجارية بدور تكاملي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فى مجال عمليات تغيير وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية بما ينسجم مع مصالح الدول المتقدمة ؛ ولذلك فقروضها مشروطة بقبول المدينين ببرنامج التكيف والتغيير الهيكلى التى يفرضها الصندوق والبنك وتمتنع عن تقديم المعونات للبلدان التى تسوء علاقاتها مع الأشقاء الآخرين (الصندوق ومجموعة البنك الدولي). « فثمة علاقة تكميلية فى الأساس بين صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية » (١).

فهذه البنوك منذ عام ١٩٧٨ تطلب أن يكون لدى البلد المدين برنامج تكيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل المفاوضات (٢)، وبالتالي فهى تمارس ضغوطاً كبيرة من أجل قبول الدول المدينة كلياً أو جزئياً بتطبيق البرامج ذات التوجهات الليبرالية التى تهدف إلى تفريب العالم الثالث.

٢ - الدول الدائنة ومصارفها المركزية:

إن الدول الدائنة تستخدم وسيلة الإقراض لتنمية وتطوير اقتصادها على حساب غيرها

(١) دافيد ويليامز ، الائراض الدولي بين القرض والتمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

من الدول النامية ، ولذلك غالبا ما يرتبط انسياب التمويل الرسمى بشروط اقتصادية وسياسية قاسية ، كما تقوم مصارفها المركزية بدور فعال فى تحديد توجهات ومسارات النظام النقدى الدولى من خلال تقديم المصالح القطرية القومية والتكتلاتية على حساب المجموعة الدولية ، فتنهض من السياسات التى غالبا « ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولى » كما أكدت ذلك مارجريت جارىتس بحكم ظواهر الدورة النقدية والفرنكة وغيرهما والناجمة عن الفراغ الرهيب فى النظام النقدى الدولى بخصوص إيجاد عملة دولية غير خاضعة للهيمنة والتأثير القطريين .

ثالثا : المؤسسات المالية والنقدية الجهوية :

تلعب المؤسسات المالية الجهوية دورا مكملا ومساعدة للدور الذى تقوم به التكتلات السابقة (صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى ، والدول الدائنة الكبرى ومصارفها المركزية وبنوكها التجارية) فى مجال عمليات إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة واحتواء التطورات التى حققتها البلدان النامية الحديثة التصنيع ، عن طريق فرض سياسات للبرلة المتسربة والعملة القسرية . ويمكننا التمييز بين نوعين من المؤسسات المالية الجهوية :

١ - المؤسسات المالية التى أنشأتها الدول المتقدمة والمتعلقة بضمان استمرار تطورها الاقتصادى ، وتدعيم جهودها التكاملية مثل المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبى .

٢ - المؤسسات المالية الجهوية التى أنشأتها الدول النامية لتطوير تعاونها الاقتصادى وتسهيل وتشجيع الجهود التنسيقية التعاونية فيما بينها على مستوى بعض المناطق فى البلدان النامية مثل : البنك الإفريقى للتنمية ، والبنك الآسيوى للتنمية ، وصندوق النقد العربى ، وهذه المؤسسات رغم الطبيعة الخاصة بتأسيسها وامتلاكها إلا أنها تابعة فى توجهاتها أو ضعيفة فى مجال تأثيرها .

رابعا : المنظمة العالمية للتجارة L'organisation Mondiale du Commerce (OMC) :

س١ - تأسيس المنظمة العالمية للتجارة :

لقد حدثت تحولات مهمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت الأوضاع والشروط المناسبة التى ساعدت على إنشاء كيان جديدة للتحكم فى تنظيم التجارة الدولية وتوجيه السياسات التجارية المحلية ، ومن بين هذه التحولات نذكر :

أ - انهيار المعسكر الاشتراكى وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتى السابق اللذين أفسحا المجال لهيمنة المعسكر الرأسمالى وانفرادة بإدارة الاقتصاد العالمى وتوجيهه والتحكم فى مسارات تطوره .

ب - إخفاق مسيرة التنمية وتفاقم مشكلة الديونية وما ترتب عن ذلك من قبول اضطرارى بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ومن بينها سياسة تحرير التجارة .

جـ - تنامي مشاكل الدول الصناعية المتقدمة ورغبتها فى توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادى من جهة وللتخلص من الأعباء المتزايدة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى.

د - محدودية الاتفاقات التجارية التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وضرورة توسيعها لتشمل مجالات جديدة تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل: تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ؛ لأن تلك الدول تسيطر على ٧٦٪ من التجارة العالمية للخدمات فى الوقت الحالى.

هـ - تجدد الفكر الليبرالى ممثلا فى مختلف تيارات المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذى يركز على ضرورة بعث وإحياء الليبرالية الاقتصادية للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التى عجزت المدرسة الكيترية عن إيجاد الحلول لها ، فتجاوزتها الأحداث وأصبحت مبررا لإعادة نشر وتعميم الفكر الكلاسيكى والسياسات الاقتصادية المرتبطة به .

وهذه الأوضاع ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة فى الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التى تمت فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات GATT) وسميت بجولة الأورجواى التى اختتمت أعمالها فى ديسمبر ١٩٩٣، وكان من أهم نتائجها تحويل (الجات) إلى منظمة عالمية للتجارة ، وفعلا قد اجتمع ممثلوا حوالى ١١٨ دولة فى أبريل من سنة ١٩٩٤ بمراكش للتوقيع الأولى على الاتفاقيات المتعددة لجولة الأورجواى وإطارها المؤسسى ممثلا فى المنظمة العالمية للتجارة التى ظهرت إلى حيز الوجود فى بداية يناير ١٩٩٥ .

وكما كان وجودالجاتGATT فى سنة ١٩٤٧ يعتبر جزءاً من : « عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساسا لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية . فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدور الرائد فى التخطيط للجات والتوصل إلى صياغة أسس النظام التجارى العالمى تضمنته مواد هذه المعاهدة . . . »^(١)، والذى من خلاله حافظت على أسواقها ومنتجها ، فإن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة التى ستحصل على ٨٤٪ من الزيادة المتوقعة فى الدخل العالمى الناتج عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، بينما سيكون نصيب البلدان النامية والاشتراكية سابقا حوالى ١٦٪^(٢) .

وستقوم هذه المنظمة بدور كبير فى الإشراف على تطبيق الاتفاقيات التجارية التى تشمل تجارة السلع الصناعية، والسلع الزراعية، والمنسوجات، والملابس وتجارة الخدمات،

(١) د . إبراهيم العسوى، الجات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ١٩ وما يبعدها .

(٢) المصدر نفسه ص ١١٣ .

وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة...^(١) وتساهم في تنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، واعتبرت الإطار المؤسسى لحسم الخلافات وفرض المنازعات بين أعضائها.

٢ - مهام المنظمة العالمية:

حددت المادة الثالثة من مواد اتفاقية التأسيس مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلى^(٢):

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية .
 - تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء .
 - الفصل فى المنازعات المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات التجارية .
 - مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق والقواعد المتفق عليها .
 - التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولى والبنك والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل توجيه وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولى .
- يتبين لنا مما سبق بأن هذه المنظمة ستكمل الدور الذى تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية فى إدارة الاقتصاد العالمى وتوجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية بصورة تضمن العولة القسرية للمذهبية الرأسمالية بموجتها الليبرالية الجديدة ، وهذا ما أكده السيد ميشال كمديسيس المدير العام الحالى لصندوق النقد الدولى بقوله : « ينبغي للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط فى دعم تحرير التجارة على نطاق أوسع وذلك بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة »^(٣).

ولا شك فى أن تحرير التجارة سيؤدى إلى مزيد من التفكيك للبنية الاقتصادية للأطراف الضعيفة فى العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ، ويساهم فى تحريك عملية النمو فى البلدان المتقدمة التى تعد من الإنجازات التى افتخر بها السيد ميشال كمديسيس بقوله : « تمكنت البلدان النامية ، بواسطة الارتفاع السريع فى وارداتها ، من منع هبوط اقتصادى أشد فى العالم الصناعى . والواقع أنها أصبحت فى حد ذاتها عاملا محركا للنمو . أليس هذا إنجازا ضخما ؟ »^(٤).

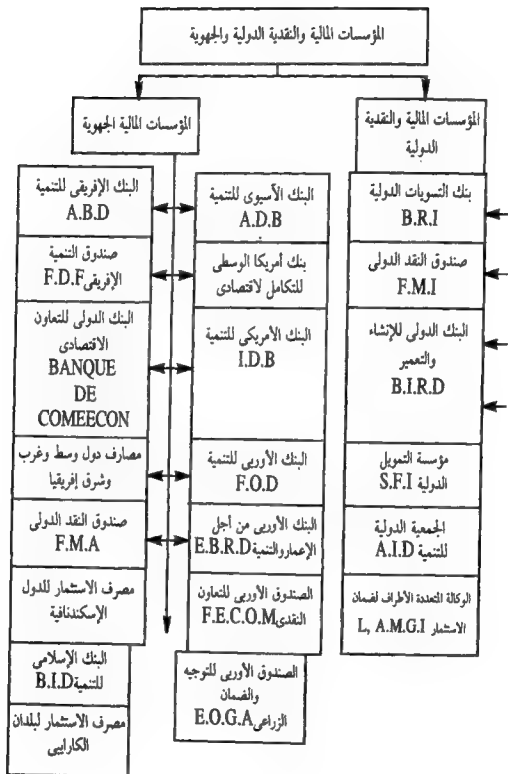
(١) مازالت بعض السلع غير خاضعة لإشراف المنظمة العالمية للتجارة ، مثل الصلب والبتروىل ، الطائرات المدنية .
(٢) المرجع السابق والمراجع التالى :

Fereydoun A. KHAVAND. Le nouvel ordre commercial mondial du GATT

L'OMC. NAATHAN 1995, p 25, 26.

(٣) ميشيل لولار ، الصندوق النقدى الدولى وعملياته ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط١ ١٩٩٥ ، ص ١٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٢ .



المبحث الثالث مضمون برنامج صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمؤسسات المتكاملة معها

إن صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ، والدول الدائنة ومصارفها المركزية وبنوكها التجارية ، جميعها تشكل تكتلا استراتيجيا ، بحيث يتكامل دورهم فى برنامج منسق للقيام بمهمة أيديولوجية كبيرة تتمثل فى إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية بما يجعلها مجالا اقتصاديا حيويا يساهم فى التقليل من حدة الأزمات التى تعانىها الاقتصاديات المتطورة ، بشكل مستمر مع بقائها مجرد توابع ضعيفة فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

وحتى نتضح لنا هذه الحقيقة يستدعى الأمر أخذ نظرة عامة مركزة على أهم البنود والعناصر التى تتضمنها برامج أخطر وأهم المؤسسات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، ولذلك فإن دراسة هذا المبحث سوف تتوزع على النقاط التالية :

- مضمون برنامج صندوق النقد الدولي ونتائجه التطبيقية .
- مضمون برنامج مجموعة البنك الدولي .
- البرامج التى تؤكد عليها الدول الدائنة ومصارفها التجارية .
- البرامج التى تدعمها المنظمة العالمية للتجارة .

أولا: مضمون برنامج صندوق النقد الدولي ونتائجه التطبيقية :

إن برنامج التكيف والتثبيت لصندوق النقد الدولي تتوزع إجراءاته على ثلاث محاور^(١):

- الإجراءات المتعلقة بالطلب .
- الإجراءات المتعلقة بالعرض .
- الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجى .
- النتائج التطبيقية لبرنامج التكيف لصندوق النقد الدولي .

١ - الإجراءات المتعلقة بالطلب :

وهى الإجراءات التى تهدف إلى إحداث انسجام بين مستوى الطلب الكلى وتوزيعه وبين معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى وذلك بالتقليل من التضخم وتخفيض العجز

(١) د. رمزي زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ١٨٧ وما بعدها .

فى ميزان المدفوعات عن طريق بعض أدوات السياسة المالية والتقنية التى تفضى فى النهاية إلى الحد من العجز فى الميزانية العامة للدولة ، ومن أهم تلك الإجراءات التى تؤدى إلى تدعيم دور القطاع الخاص على حساب تصحيح أوضاع القطاع العام ما يلى :

زيادة الضرائب ، إلغاء الدعم السعوى ، رفع أسعار منتجات وخدمات القطاع العام ، زيادة أسعار الطاقة ، تصفية المؤسسات العاجزة وتحويل مواردها للقطاع الخاص ، تقليل الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام وزيادة الحجم المخصص لتحفيز القطاع الخاص .

ولا خلاف بين الاقتصاديين على ضرورة معالجة العجز المتزايد فى الميزانية العامة ، ولكن هذه الوصفة للصندوق النقد الدولى فى هذا المجال تتميز بكونها معالجة أيديولوجية تهدف إلى تحويل الاقتصاديات النامية إلى اقتصاديات ليبرالية مشوهة ، وتطبيق هذه الإجراءات سيؤدى إلى تدعيم دور القطاع الخاص باعتباره الأكفأ فى استخدام الموارد المتاحة فى ظل سوق مفتوحة كما يرى منظرو الصندوق .

والواقع الذى لوحظ فى البلاد النامية التى طبقت هذه الإجراءات قد أثبت العكس ، فانسحاب الموارد للقطاع الخاص لم تصاحبه كفاءة تخصيصية ، وقدرة استخدامية للموارد المتاحة وإمكانية توجيهها نحو الأولويات المجتمعية ، فكثيرا ما وجهت الأموال الضخمة وخصصت الموارد المتوفرة للمجالات الكمالية والترفيهية والضيافة داخليا ، أو لتطوير بعض المنتجات التى تعمق الارتباط بالسوق الدولية فضلا عن تخريب المجهودات التى بذلت خلال سنوات فى معظم قطاعات الاقتصاد الوطنى ممثلة فى شركات القطاع العام ، يقول د . رمزى زكى « أما كيف يستخدم القطاع الخاص تلك القروض وهل يستخدمها فى إنتاج ما هو ضرورى ويلزم لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، أم أنه يبددها فى وجوه استثمارية طفيلية وكمالية ، لا نفع ولا طائل من ورائها . . . فتلك أمور لا يهتم بها الصندوق ، المهم هو تحويل الموارد بشكل متزايد للقطاع الخاص مهما كانت اتجاهات استثماره » (١) .

٢ - الإجراءات المتعلقة بالعرض :

من أهم ما يركز عليه برنامج التكيف هو زيادة حجم المعروض من السلع الموجهة للتصدير عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات فى جانبين أساسيين هما :

أ - الإجراءات المتعلقة بالأسعار المحلية .

ب - الإجراءات المتعلقة بسعر الصرف والمبادلات الخارجية .

فبالنسبة للأسعار المحلية يعالجها الصندوق على ضوء فلسفته الليبرالية فيلج على ضرورة الوصول إلى نظام للأسعار يتحقق فى ظل التفاعل الحريين قوى العرض والطلب ، وهذا

(١) د . رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ١٨٨ .

سيؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار لتتناسب مع مستواها العالمي فترتفع أسعار الطاقة المستهلكة محليا لترشيد استخدامها ، وترتفع أسعار منتجات القطاع العام ، وأسعار المحاصيل الزراعية... وكذا ضرورة رفع أسعار الفائدة المدينة والدائنة لزيادة المقدرة الادخارية ورفع الكفاءة المحلية في استخدام القروض ، يقول مانويل ج: « وتستدعي هذه الأهداف على المستوى العام أسعار فائدة حقيقية كما تستدعي أن تكون أسعار الفائدة قادرة على المنافسة دوليا حتى يمكن الاحتفاظ بالمخزونات داخليا وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية »^(١)، والحقيقة أن الاعتماد على نظام الأسعار السوقية بلا ضوابط موضوعية سيؤدي إلى تخصيص الموارد وتوجيهها حسب قوى العرض والطلب ، وهذه مخاطرة كبيرة إذ منسب إلى المجالات الثانوية على حساب الأولويات المجتمعية ، إضافة إلى المخاطر الاجتماعية والسياسية المترتبة على رفع الأسعار وإلغاء الدعم .

والذي يتبع تطبيق سياسات صندوق النقد في البلدان المتخلفة يجد التناسب الطردى بين عمليات التطبيق لهذه الإجراءات وتزايد الاضطرابات الاجتماعية ، بل إن التوسع في تطبيقها يؤدي حتما إلى توسيع دائرة الفقر والتبعية ، وأقرب الأمثلة إلينا ما حدث في الأردن ومصر وتونس ، والجزائر والمغرب والبرازيل والمكسيك ، وأندونيسيا... إلخ .

أما بالنسبة لسعر الصرف فإن برامج الصندوق تركز عليها معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات ، يقول نائب مدير إدارة التبادل لصندوق النقد الدولي: « ولأسعار الصرف والقدرة على المنافسة أهمية حاسمة للنمو وسلامة ميزان المدفوعات . وهكذا فإن إجراءات أسعار الصرف المصممة جيدا تساعد في موازنة الحسابات الخارجية بشكل مباشر باحتواء الاستيعاب الداخلي وبشكل غير مباشر بتحسين تخصيص الموارد فيما بين القطاعين الداخلي والخارجي »^(٢) .

ومن أهم الإجراءات التي يصر على تطبيقها صندوق النقد الدولي في هذا المجال ما يلي:

- تخفيض قيمة العملة المحلية .
 - إلغاء القيود وتحرير المعاملات الخارجية .
 - التوسع في درجة الانفتاح .
- ويتم ذلك على أساس أن تخفيض سعر الصرف سيؤدي إلى تخفيض أساسي في أسعار الصادرات ، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادتها بشكل ملموس ، يترتب على ذلك الإجراء ارتفاع أسعار الواردات فينخفض الطلب عليها ، وقد استعملت هذه السياسة في

(١) مانويل جوتيان ، دور صندوق النقد الدولي في التكيف ، مجلة التمويل والتنمية ١٩٨٧/٢٤ ، ص ٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

البلدان المتقدمة فأدت إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات في بعض الأحيان إلا أن تطبيقها في الاقتصاديات المتخلفة التابعة سترتب عليه آثار عكسية ، فانخفاض أسعار الصادرات لا يؤدي إلى زيادتها لمحدودية الطلب العالمي عليها المرتبط بالظروف المتأزمة للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة التي تضع حواجز كبيرة أمام صادرات البلدان النامية، الأمر الذي ينعكس في شكل خفض حصيلة الدولة من العملات الصعبة والتأثير على حجم الواردات بالانخفاض لارتفاع أسعارها من جهة ولانخفاض حصيلة الصادرات من جهة أخرى ، وبصورة عامة يمكن القول بأن سياسة تخفيض سعر الصرف لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في الاقتصاديات المتخلفة لها نتائج خطيرة يمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي (١):

- أ - ارتفاع قيمة الواردات بالعملة الصعبة فيؤثر ذلك سلباً على جانبي هامين:
 - ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة التكاليف الاستثمارية بالمشروعات الجديدة.
 - ارتفاع مستوى المعيشة وانعكاساته على الأغلبية الساحقة للمواطنين وانعكاسات ذلك على مستويات الادخار العائلي ، والطلب المحلي.
- ب - تفضيل الاستثمار الأجنبي على المحلي وذلك للميزة التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب ، وبالتالي تحدث منافسة غير متكافئة تمكن مؤسسات الاستثمار الأجنبي من السيطرة على الاقتصاد الوطني.
- ج - زيادة المديونية الخارجية.
- د - أفضلية المؤسسات العاملة في قطاع التصدير وبالتالي يرتفع معدل نهب الموارد المتاحة محلياً.

يقول أحد الباحثين - مقيماً سياسة تخفيض سعر الصرف: «فليس هدف هذه السياسة هو مساعدة هذه البلاد على تقليل العجز في ميزان مدفوعات وحل مشاكل النقد الأجنبي فيها ، بل في الحقيقة فتح هذه البلاد أمام صادرات الدول الرأسمالية وفوائض رؤوس أموالها وتسهيل عملية نقل الموارد منها إلى الدولة (الأم) وفاء لديونها الخارجية» (٢).

٣ - الإجراءات المتعلقة بالهيكل الإنتاجي:

تهدف إجراءات برنامج التكيف إلى تحويل الهيكل الإنتاجي في الفروع الأساسية والأنشطة الهامة نحو السوق العالمية من خلال تبني استراتيجية تشجع الصادرات ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اتخاذ عدة خطوات منها:

- أ - اتخاذ سلسلة من التسهيلات التي تسهل وتحمي رؤوس الأموال الأجنبية وتمكنها

(١) د. رمزي دكي ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٩١ .

من ارتياد المجالات الأساسية.

ب - تسهيل مشاركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الشركات المحلية بالقطاعات العام والخاص.

ج - استصدار مجموعة من القوانين التى تعيد تنظيم الجهاز الجمركى بما يسهل عملية الاستثمار الأجنبى عند توطينه أو عند تحويل أرباحه.

والحقيقة أن الصادرات لها أهمية كبرى فى استقرار وتزايد العائدات من العملات الأجنبية التى تغطى الواردات الضرورية لحاجات الاستهلاك المحلى ولحاجات الاستثمار ولتغطية مخصصات خدمة الدين ، ومع ذلك فإن تحويل العملية التنموية الحضارية الشاملة إلى مجرد عملية اقتصادية جزئية واختزالها فى شكل سياسة تصديرية تربط البلد النامى بتقلبات الاقتصاديات العالمية ، سيعمق التبعية الخارجية بمختلف أشكالها كعائق مستقبلى أمام إجراءات التنمية المستقلة الموجهة نحو الداخل والمعتمد على الإمكانيات المحلية بالدرجة الأولى.

٤ - النتائج التطبيقية لبرنامج التكيف لصندوق النقد الدولى:

تناولنا فيما سبق أهم الانتقادات الموجهة لهذا البرنامج ضمن فقراته الأساسية ، ونحاول الآن أن نضيف بعض النتائج التطبيقية وأهمها:

أ - إن إجراءات تقليل العجز ومكافحة التضخم التى تركز على محورية الحد من الإنفاق العام وتقليل العجز الحكومى، وتحجيم الائتمان المصرفى، إجراءات غير موضوعية لأن مشكلة التضخم والعجز المتزايد يرتبطان ارتباطا جوهريا بالحالة العامة للتخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وبالتالي فالمسألة مرتبطة بعوامل هيكلية والسياسات والاستراتيجيات الحاطة لعملية التنمية خلال هذه العقود مثل القصور الكبير فى نمو قطاع الإنتاج والاختلالات الهيئية الناتجة عن تهميش بعض القطاعات وتقزيم بعض الفروع على حساب تطوير فروع أخرى وانعكاسها على حركة العمالة بين القطاعات وآثارها ، إضافة إلى تجاهل العوامل الخارجية كالتضخم المستورد فى صورة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع تكلفة الاقتراض وتزايد معدلات خدمته .

ولعل حرص الصندوق على عملية ترشيد الإنفاق كهدف لجميع السياسات المقصد من ورائه تأمين الموارد اللازمة لاستمرار الوفاء بالدين الخارجى وفق آلياته التى تعمل على نقل الموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة بشكل متصاعد ومتنام عبر الزمن .

ب - إن الأسس التى تقوم عليها برامج التكيف تستند إلى رؤية المدرسة النقدية التى

يتزعمها ميلتون فريدمان (مدرسة شيكاغو) التى نشأت كرد فعل لفشل المدرسة الكينزية التى ساعدت على توسيع دور الدولة الاقتصادى؛ ولذلك كانت إجراءات المدرسة النقدية لحل أزمات الاقتصاديات المتقدمة أو المتخلفة تركز على أهمية وأولوية الجوانب النقدية فى عملية العلاج، وهذا جعلها تهمل الأسباب الحقيقية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية الأخرى وكذا النواحي الاجتماعية والثقافية. وأدى تطبيق هذه السياسة فى البلدان الرأسمالية نفسها إلى زيادة معدلات البطالة وارتفاع فى أسعار الفوائد، وفوضى فى أسعار الصرف، وتحمل الفقراء أعباء التوازن النقدى، وبالتالي فإن تطبيق هذه الإجراءات فى البلاد المتخلفة التى تعاني من الاختلالات الهيكلية والفقر سيزيد من تأزيم الوضع كما يظهر فى واقع الدول التى انتهجت هذه السياسة حيث زادت فيها معدلات التضخم، وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدولة، وازداد العجز فى ميزان المدفوعات، وارتفعت معدلات خدمة الدين. وتطورت التنمية لدرجة فقدان السيطرة على القرار الاقتصادى والسياسى وتدهورت معدلات النمو وتزايدت درجة الفقر (١).

جـ - تركيز إجراءات برنامج التكيف على المعالجات فى المدى القصير لمشكلات ذات طبيعة هيكلية تستلزم إجراءات تطبيقية فى الأمدين المتوسط والطويل. ورغم أن الصندوق بدأ يراعى مؤخرا قضايا الأجل الطويل ويعطيها مزيدا من الاهتمام خاصة بعد فشل الذريع الذى رافق تطبيق هذه البرامج، ونظرا لحجم التكاليف الاجتماعية والسياسية المرتفع الذى يتمخض عنها والإحراج السياسى الذى سببه لأنظمة الحكم التى قبلتها، فقد حرص الصندوق على تغيير تقنياته، مع التثبت باستراتيجياته، إذ راح يتحدث مؤخرا عن ضرورة (التكيف مع النمو)، وتخفيف الضغط على الفقراء وأصحاب الدخل الضعيفة، وابتكر تسهيلات يسمى: تسهيل التكيف الهيكلى (٢)، فقد تطور دور الصندوق فى معالجة مشكلات العجز فى ميزان المدفوعات المرتبطة بالمدى الطويل والتى تتطلب إجراءات تغييرات هيكلية فأنشأ تسهيل التكيف الهيكلى فى مارس ١٩٨٦.

ويوضح نائب مدير إدارة العلاقات الخارجية بالصندوق طبيعة هذا التسهيل بقوله : «ويقتصر الاستحقاق فى تسهيل التكيف الهيكلى على البلدان المنخفضة الدخل وتقدم قروض التسهيل للبلدان التى تواجه مشكلات موازين مدفوعات طويلة الأجل ودعما لبرامج متوسطة الأجل لتكيف الاقتصاد الكلى، والتكيف الهيكلى الرامية إلى تشجيع

(1) Jacques brasseul, Introduction a economie de developpement, Armant Colin, 1993.

(٢) د. رمزي زكى، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية، مرجع، ص ١٤٨ وما بعدها.

النمو وتعزيز وضع ميزان المدفوعات» (١).

ولاشك في أن إجراءات برامج التكيف فى الامدين القصير والمتوسط تنسجم وتتكامل مع برنامج البنك الدولى والمؤسسات التابعة له ، وفى هذا يقول أحد الاختصاصين بالبنك بأن « برامج البنك والصندوق تدعم بعضها بعضا على الصعيد العملى فى انعكاساتها على الجهود المبذولة بغية إعادة الاستقرار وتحقيق النمو الوطنى » (٢).

ثانيا: مضمون برنامج مجموعة البنك الدولى:

تتكامل السياسات التكييفية الطويلة والمتوسطة المدى للبنك الدولى مع السياسات قصيرة المدى التى يدعمها صندوق النقد الدولى بغرض التقليل من العجز فى موازين المدفوعات، رغم أن كلا المؤسستين قد نشذ عن ذلك أحيانا فيقوم البنك الدولى بعمليات تمويل قصيرة ومتوسطة فى إطار سياسات التكيف الهيكلى ، وكل ذلك فى إطار تكامل وتنسيق محكم بين هاتين المؤسستين ، وحتى تتضح طبيعة ذلك التكامل نستعرض أهم عناصر برنامج التكيف الهيكلى للبنك الدولى بشكل مختصر كما هو مبين فيما يلى (٣):

١ - السياسة التجارية:

وتشمل الإجراءات المتعلقة بعدة جوانب أهمها:

- سياسة تحرير أسعار الصرف.

- حوافز إصلاح التعريفات الجمركية وتحرير الاستيراد.

- حوافز التصدير والاستيراد وتحسين الدعم المخصص للمصدرين عن طريق تأمين

التصدير وتمويل وتنشيط مؤسسات النهوض به وضبط البرامج الخاصة بأهم قطاعاته.

٢ - السياسة القطاعية:

أ - السياسة الطاقوية: وتهدف إلى تطوير المصادر المحلية ورفع أسعار الطاقة حتى تتناسب مع الأسعار العالمية للتقليل من استهلاكها خاصة فى الدول ذات المصادر الطاقوية الكبيرة وتشجيع الصادرات منها.

ب - السياسة الزراعية: وتهدف إلى إعادة النظر فى نظام الأسعار من أجل تحريرها ونظم الضرائب ، وتطوير نظام التسويق بالتركيز على تطوير الزراعات التصديرية.

ج - السياسة الصناعية: وتهدف الإجراءات المتبعة إلى تطوير نظام الحوافز والاهتمام بالفروع الصناعية الموجهة نحو التصدير بالتعاون والاعتماد على الدور الذى يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبى المباشر.

(١) شارلن. س. جاردنر ، تعزيز التكيف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٦.

(٢) يارم ، الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٢٠.

(٣) يارم ، مرجع سابق ، ص ١٩.

٣- سياسة الاستثمار الحكومي:

وتتطلب من مراجعة سياسة الأولويات القطاعية ، ودعم القدرات المؤسسية المكلفة بوضع وتنفيذ برامج الاستثمارات الحكومية ، كل ذلك في ضوء الهيكل المتغير للأسعار الدولية والموارد المتاحة محليا .

٤ - السياسة المتعلقة بمؤسسات القطاع العام:

تهدف سياسة البنك في هذا المجال إلى إعطاء الأولوية للمؤسسات الخاصة باعتبارها صاحبة الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، وبالتالي يتعين إعادة النظر في مؤسسات القطاع العام الموجودة بتصنيفية المؤسسات العاجزة وبيعها أو فتح المجال للمشاركة الخاصة في أسهمها إضافة إلى تحسين الإيراد المالي للمؤسسات غير العاجزة برفع دعم الدولة عنها مثلها كممثل سائر المؤسسات المحلية الخاصة والدولية الخاصة في سوق المنافسة التامة .

٥ - سياسة تعبئة الموارد عن طريق:

أ - سياسة الميزانية .

ب - سياسة أسعار الفائدة .

ولا تختلف إجراءات هاتين السياستين عن البنود التقليدية التي يحتويها برنامج الصندوق .

٦ - سياسة إدارة أزمة المديونية:

وتشمل الآليات المختلفة لتمكين الدولة من تغطية خدمة الديون السنوية .

إن الإجراءات المتعلقة بجميع عناصر التكيف تهدف إلى إجراء تحويل تدريجي للبلد النامي الذي يلتزم بتلك البرامج إلى اقتصاد ليبرالي مشوه وضعيف وتابع بتنسيق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما جاء على لسان أحد خبراء البنك بأن « لقروض التكيف الهيكلي التي يمنحها البنك جوانب مشتركة مع الاتفاقيات التي يقدمها الصندوق بمقتضى تسهيلات الموسعة » (١) .

ثالثا: البرامج التي تؤكد عليها الدول الدائنة والبنوك التجارية:

إن الدول الدائنة والبنوك التجارية وتكتلات الشركات الاستثمارية لها ارتباط وثيق بالمؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ، فتؤكد الدول الدائنة والبنوك التجارية المقترضة على ضرورة الالتزام ببرامج متفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وهذا الشرط بدأ التأكيد عليه منذ نهاية السبعينات وتزايدت أهميته بتزايد تفاقم أزمة المديونية وتنامى دور الصندوق الدولي في إدارتها ومراقبتها وتوجيه مسارها ، وقد أشارت وثائق الصندوق والبنك إلى هذا الارتباط بينهما وبين البنوك التجارية ، ومنذ عام ٧٨ تطلب

(١) يارم ، المرجع السابق ص ٢٠ .

البنوك دائما تقريبا أن يكون لدى البلد المدين برامج تكييف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل بدء المفاوضات^(١).

وتتضح لنا الأدوار المتكاملة التي يقوم بها الاشقاء الثلاث في تغريب الاقتصاديات النامية وجعلها مجرد توابع تساهم في تسكين مشكلات وأزمات الحاضرة الليبرالية المهيمنة كما هو موضح في مخطط حلقة العولمة التغريبية.

رابعا : البرامج ستؤكد عليها المنظمة العالمية للتجارة:

إن المنظمة العالمية للتجارة ستمارس المزيد من الضغوط بالتنسيق مع النقد الدولي والبنك الدولي لدفع البلدان النامية للاتجاه إلى تطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية تتضمن حرية التجارة وسهولة التوظيف والاستثمارات ، وتحجيم دور الدول ، الأمر الذي يحد من حرية البلدان النامية في رسم سياستها التنموية واتخاذ الإجراءات التجارية التي تحمي اقتصادياتها وتضمن تحقيق الحد الأدنى من مصالحها الاستراتيجية. ذلك أن الاتفاقيات الجديدة تتضمن الكثير من الضوابط والالتزامات والجداول التي يتعين على البلدان الأعضاء التقيد بها. وهذا الوضع يؤدي إلى فقدان حرية اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب، وتصبح تلك الدول مجرد جهاز منفذ للسياسات والقرارات التي تتخذها الأطراف الفاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد كانت المادة الثالثة من مواد اتفاق تأسيس المنظمة صريحة في تأكيد ضرورة التنسيق المؤسسي لرسم السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي وخاصة بين هذه المنظمة وبين الصندوق والبنك الدوليين^(٢) اللذين لعبا دورا خطيرا في إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة بصورة تؤدي إلى إعادة إنتاج التخلف وتهديد التبعية عبر الزمن. وبذلك تكون الدول النامية أكبر خاسر في النظام التجاري الليبرالي الذي أرسنه جولة الأورجواي ، وقد عبر أحد الباحثين عن الدعم الذي ستقدمه الأطراف المستفيدة وهي الدول الصناعية للجهود والتحولت الليبرالية التي قامت بها البلدان النامية ، بقوله :

" Rien n'est moins sur, perdues dans le dedale du conflit entre l'union europeenne et les Etats Unis, les negociation d'Uruguay n'ont pas recompense l'ardeur des pays en developpement et des pays en transition par la liberalisation de leur economie en general et leur échanges extérieurs en particuliers " (3) -

(١) هيئة التحرير ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٣ ، سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٨ .

(2) Fercydoun A.Khavand. Le nouvel ordre Commercial Mondial: du GATT a L'OMC.P 25.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٩.

المبحث الرابع

دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية

لقد تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان النامية الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضها ويشرف على تنفيذها ويتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط اتفاقيات إعادة الجدولة.

وسوف نتعرض في هذا المبحث للنقاط التالية:

- إعادة الجدولة - مفهومها وشروطها.

- دور صندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة.

- تطور الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أولاً: إعادة الجدولة - مفهومها وشروطها:

إن أزمة المديونية الحادة التي انعكست آثارها السلبية على البلدان النامية قد أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنوياً من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحددة. مما جعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الأغذية والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة والتي تنعكس في صورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأسعار، وتدنّي نسب استخدام قدرات الإنتاج، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض قيمة العملات، وتنامي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

١ - الخيارات المتاحة:

إن هذه الأوضاع المضطربة تدفع البلدان المدينة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

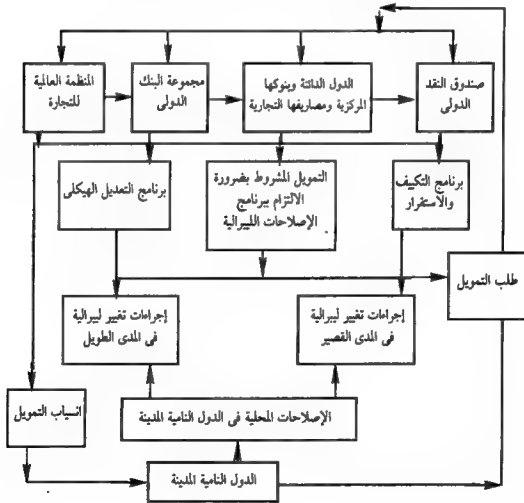
أ - أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون، وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلاً، فضلاً عن احتمال إعلان إفلاسه وما يترتب على ذلك من إمكانية مصادرة ممتلكاته بالخارج من أجل الوفاء بالدين.

ب - أن يخفف البلد من وارداته ويستمر في خدمة دينه، وهذا الخيار صعب؛ لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين، ونحن نعلم أن معظم أنظمة الحكم

فى البلدان النامية تفتقد إلى هذا العنصر الذى يجعل الشعوب تتقبل التضحية وتحمل التكاليف ، مما يجعل ارتباط هذا الخيار باضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة فيصبح هذا الخيار صعب التطبيق إلا إذا تراق مع ديموقراطية حقيقية تقلل من الفساد و الانحرافات .

جـ - أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه وإعادة ترتيبها أو إعادة تمويلها ، وهذا هو الخيار الذى اتبعته معظم البلدان النامية رغم مخاطره الكبيرة التى تؤدى عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبى فى صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها فى هذه البلدان بما يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة .
وستتكمّل عن إعادة الجدولة ودور صندوق النقد الدولى وأشقائه فى إدارتها وتوجيه مفاوضاتها والتأثير على قراراتها .

حلقة العولمة التفريرية فى ظل تطور أزمة المديونية



٢ - مفهوم إعادة الجدولة (١):

إعادة الجدولة هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات يشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها الالتزام بتطبيق برامج لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، وتعمد بتنفيذها وإتاحة المجال لتابعيتها من قبل خبراء صندوق النقد الدولي لبرامج التصحيح في المدى القصير، وخبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرامج التكيف الهيكلي في المدى الطويل، إضافة إلى الشروط الأساسية التي تتزامن مع تطبيق مرحلة هذه السياسات والبرامج. ومن المبررات التقليدية لإعادة الجدولة هو أنها تمكن البلد الذي يعاني من نقص مؤقت في العملات الأجنبية من تحسين وضعية ميزان مدفوعاته، وتساعد الدول التي تكون فيها مشكلة العجز راجعة إلى ضعف طاقتها الاقتصادية على تخفيف عبء البلد، وتوفر له الوقت اللازم لاتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة.

٣ - إعادة التمويل:

إعادة التمويل هي محاولة تدبير قرض جديد قصير أو متوسط الأجل قيمته قيمة الدين المستحق يسدّد مع حصيلة القرض، فهو إذن الاقتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء وفي العادة تكون شروط إعادة الجدولة وبالمقابل، فإن الاعتماد الكبير في خدمة الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطره المتصاعدة لأنه يؤدي بالتدريج إلى تزايد حصة القروض القصيرة ضمن إجمالي الديون، وهذا النوع من القروض يتميز بأسعار فائدة مرتفعة وانعدام فترات السماح به.

٤ - شروط إعادة الجدولة:

إن البلدان التي تواجه مصاعب الدين تتجه إلى دائيتها لطلب إعادة ترتيب وإعادة هيكلة جدول تسديد الديون المستحقة، وفي العادة لا يوافق الدائنون على إعادة الجدولة إلا إذا التزم البلد المعنى بمجموعة من الشروط أهمها (٢):

أ - يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمدد في طلبات إعادة الجدولة، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها.

ب - تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الليبرالية انطلاقاً من توصيات برامج صندوق النقد الدولي، يبين فيه كيفية التغيير ومدته، ويترجم البلد

(١) راجع مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، ١٩٨٣، ص ٢٦.

(٢) د. رمزي ركي، التاريخ التقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٥، ص ٣١٨ وما بعدها.

المدين، هذا الاتفاق فى شكل خطاب للتوايا يرسل للصندوق للموافقة عليه ليتحول إلى اتفاق ملزم يتابع خبراء الصندوق تنفيذه بدقة.

ثانياً: دور صندوق النقد الدولى فى مفاوضات إعادة الجدولة:

يمكن التمييز بين نوعين من ديون إعادة الجدولة وفى كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال فى إدارة وتوجيه مفاوضاتها:

١ - الديون الرسمية:

وهى الديون التى تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية. وعادة تجرى مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمى فى نوادى الدائنين، وأشهرها هو نادى باريس الذى تكون سنة ١٩٥٦ عندما التقى عدد من ممثلى بعض الدول الأوروبية لإعادة التفاوض فى الموازين القائمة لحساباتهم الثنائية مع الأرجنتين، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا النادى المحفل الرئيسى لإعادة جدولة الديون الرسمية والديون المضمونة من قبل الحكومات، ويرأس الاجتماعات أحد كبار مسؤولى الخزينة الفرنسية، ويحضر اجتماعات النادى مراقبون عن صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأونكتاد ١، إضافة إلى البلد المدين وممثلى البلدان الدائنة.

وقد قام النادى منذ إنشائه بأكثر من ٢٥٠ عملية إعادة جدولة، شملت ٧٠ بلداً بلغت قيمتها الإجمالية ٢٦٠ مليار دولار، وفى سنة ١٩٩٢ أعاد النادى جدولة ديون ١٩ بلداً بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢٣ مليار دولار، أما فى سنة ١٩٩٣ فقد وقع ١١ بلداً اتفاقاً مع هذا النادى بقيمة إجمالية تقدر بـ ١٩ مليار دولار... إلخ.

ويلعب صندوق النقد الدولى دوراً فعالاً فى إدارة وتوجيه المفاوضات حيث يقدم مثله تقريراً تقييماً لوضعية البلد الاقتصادية وضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق، كما يقدم ممثلو البنك الدولى تحليلاً لأوضاع البلد الاقتصادية فى الامدين المتوسط والطويل.

ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع الصندوق والبنك الدولى الدوليين، ويطلب منه الالتزام بتطبيق برنامج تكييف تحت إشراف صندوق النقد الدولى فى العادة.

٢ - ديون البنوك التجارية:

أصبحت ديون البنوك التجارية تشكل حصة هامة ضمن إجمالى الديون، كما أصبحت مصدراً هاماً للتمويل الخارجى لمجموعة كبيرة من البلدان النامية، وقد ازداد دورها فى التأثير على البلدان النامية من خلال عمليات إعادة الجدولة التى تقود مفاوضاتها

البنوك الدائنة الرئيسية في نادى لندن عادة الذى يضم تكتل البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية والخاصة غير المضمونة ، وتشترط البنوك التجارية على الدول المدينة تسديد الفوائد المستحقة قبل توقيع اتفاق إعادة جدولة ديونها .

ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط صندوق النقد الدولى بمجموعة البنوك التجارية ، إلا أن دوره أساسى فى المفاوضات التى تجريها تلك البنوك مع المدينين ، حيث يقدم للدائنين تقييماً لوضعية البلد المدين وعلى ضوء ذلك التقييم تتخذ البنوك الرئيسية الدائنة موقفها من البلد المدين وتقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولى .

فيتضح أن هناك تعاوناً وتنسيقاً بين صندوق النقد الدولى ومؤسسات البنك الدولى ومجموعة البنوك التجارية من أجل فرض برامج وسياسات على البلدان المدينة لإعادة هيكلتها ودمجها فى العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم الاقتصادية المتطورة ويقلل من حدة أزمتها .

ثالثاً : تطور الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولى فى ظل الحكومات المتعاقبة :

تميز السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية فى الجزائر ، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من ٣٤ مليار دولار ، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التى أصبحت تلتهم أكثر من ٨٠٪ من حصيللة الصادرات ، وتطورت خدمة الديون من ٣ ، ٠ مليار دولار سنة ١٩٧٠ إلى ٥ ملايين دولار سنة ١٩٨٧ إلى ٧ ملايين دولار سنة ١٩٨٩ إلى أكثر من ٩ ملايين دولار سنة ١٩٩٢ وأكثر من ٩ ، ٠ مليار دولار سنة ١٩٩٣ ، مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة فبلغت ٤ ، ٢٥٠ مليار دولار سنة ١٩٩٤ و ٤ ، ٢٤٤ مليار دولار سنة ١٩٩٥ ، وبلغ معدل خدمة الدين ٣٨٪ فى سنة ١٩٩٥^(١) ، وانخفض إلى ٣٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب التأجيلات فى تسديد الديون المرتبطة بعمليات إعادة الجدولة . فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيلة والمعدات الرأسمالية ، وأضحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة .

ويتفاقم أزمة المديونية وتنامى تأثيراتها السلبية اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة (تعاقب الليل والنهار) إلى الحلول المسنودة المعلقة وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار أن

(١) عبد الوهاب كيرامان ، الاقتصاد الجزائرى بين الاستقرار والاصلاح الهيكلى ، الملحق الثانى : تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر ، ص ٢١ .

الحلول الذاتية الاصلية المحلية تتطلب اقتناعا جماهيريا وثقة شعبية وهو ما تفتقده تلك الحكومات ، فجريا وراء الحلول السياسية السهلة التى تسكن الازمات ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع صندوق النقد الدولى والبنك من أجل كسب تأييدها ودعمهما من النواحي التالية:

- من ناحية الاسترشاد ببرامجهما كحلول جاهزة لتسكين الازمات المتنامية .
- من ناحية الحصول منهما على شهادة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين انسياب التمويل الخارجى .

- من ناحية الحصول على السيولة القصيرة الاجل التى يقدمها الصندوق لدعم الدول التى تطبق برامجه للتخفيف من حدة الاضطرابات فى موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية .

فبعد تجربة فاشلة فى ظل المنهج الاشتراكى بدأت تجربة أخرى مع بداية الثمانينات تؤكد وتراهن على المنهج الرأسمالى (الليبرالى) فى علاج أزمات الاقتصاد الجزائرى . وقد بدأت التحولات الاقتصادية الليبرالية فى الجزائر قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولى الذى بدأ دوره يتعاظم فى توجيه الاقتصاد الوطنى فى أواخر الثمانينات خاصة بعد خطاب الولاة الذى أرسله وزير المالية الجزائرى للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولى فى مارس ١٩٨٩ الذى أكد فى حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التى تركز على برنامج صندوق النقد الدولى فأكدت على: «المضى فى عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، وخلق البيئة التى تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية . والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما فى ذلك سياسة سعر الصرف » (١) ، كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الاساسى فى الإصلاح الاقتصادى هو توسيع دور القطاع الخاص .

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار فى الاتفاقيات التى أبرمتها مع صندوق النقد الدولى لأول مرة فى مايو ١٩٨٩ وفى يونيو ١٩٩١ والاتفاقيات التى أبرمتها مع البنك الدولى فى سبتمبر ١٩٨٩ وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولى فى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائرى فبدأت خلال عام ١٩٨٩ أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزى للنقد الأجنبى ، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب فى تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التى تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لحصص بنوك تجارية وجاءت

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٥٤.

خطة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ مستكملة لتطبيق برنامج التكيف فى معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات فى اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية ، وحرية تحديد الأسعار ، وتقليص دور خزانة الدولة فى تمويل عجز تلك المؤسسات ، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور ، وتغيير مياسة الإعانات ، ونظم الدعم ، وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة ، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكنى ومكنت القطاع الخاص من المشاركة فى التجارة الخارجية . . . (١).

هذه التحولات الكبرى نحو الليبرالية تمت فى ظل حكومات متعاقبة ولم تتأثر بهذا التعاقب ؛ لأن برنامجها ثابت يستمد خطوطه العريضة من برنامج الصندوق والبنك فى إطار اتفاقيات تخلفها الحكومة الأولى إلى الثانية . . . وهكذا باستثناء حكومة بلعيد عبد السلام التى كانت مخالفتها لبرامج صندوق النقد الدولى ونقدها الرسمى لهذه المؤسسة الدولية ، أحد أسباب إقالتها . وقد تدعمت هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى فى عهد حكومة مولود حمروش وحكومة سيد أحمد غزالى حيث فصلت البرامج كفيات التوسع فى تطبيق معظم بنود برنامج التكيف والاستقرار فى تواريخ محددة يتم على أساسها الاستمرار والتوسع فى التمويل الخارجى أو تقليصه من أجل زيادة الضغوط الخارجية لدفع الجزائر بقوة نحو استكمال تطبيق إجراءات الليبرالية المنحطة التى أصبحت عاجزة عن معالجة أزمات بلدانها المتقدمة التى تعمل على تصديرها .

وأن المراهنة على الثروة البترولية كحل لمشكل المديونية للتقليل من الضغوط الخارجية فى ظل برنامج ليبرالى وتصورات علمانية تطبق فى واقع اقتصادى دمرته الحلول المستوردة خلال فترة تزيد عن ٣٥ سنة ، لا يمكن أن تأتى بنتائج إيجابية قطعاً بل سيزداد نهب الثروات الناضبة للأمة لعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على صياغة استراتيجيات للتنمية وتأمين هذه الموارد وتمديد فترة الانتفاع بها للأجيال اللاحقة فى إطار الاستراتيجيات الآتية المرتكزة على بيع هذه الثروات ليأكل الشعب من الغاز ويشرب من البترول عن طريق تعميق التبعية وزيادة الاندماج فى السوق العالمية ، فتلک سياسات السوق ، أما خبراء هذه الثروات فيؤكدون على إمكانية رفع عدد منتجاتها إلى ١٢ ألف سلعة وبالتالي رفع قيمة البرميل المصدر من هذه الثروة إلى عشرات الأضعاف بالمقارنة مع قيمته الحالية فى السوق الدولية .

والنظام الجزائرى بحكومته الحالية أو حكوماته المتوقعة ، أو المعدلة خلال المراحل اللاحقة ، تتبنى رسمياً سياسات اقتصاد السوق « كمرجعية لعالم الإصلاح الاقتصادى » ،

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

وقد تبنّاها قبله المجلس الأعلى للدولة^(١)، الأمر الذى شجع الحكومة الحالية على تكثيف اتصالاتها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإقدامها على إبرام الاتفاق التقليدي مع تلك المؤسسات التى تلتزم بموجب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى تحت إشراف وتوجيه ومتابعة من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ولذلك رفضت الحكومات السابقة (حكومة رضا مالك وحكومة مقداد سيفى ، وحكومة أويحيى الأولى والثانية) الإفصاح عن برامجها دون تزكية وموافقة المؤسسات الدولية، لأنها فقدت حرية القرار الاقتصادى فى محيط أوضاعها المضطربة ، وبالتالي فقد رأينا منذ البداية بأن برنامجها هو برنامج صندوق النقد الدولى ، وأن الفترة الانتقالية التى حددتها ندوة الوفاق الوطنى لها علاقة كبيرة ببرامج التكيف التى يفرضها الصندوق فى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات تتجدد حسب تطورات الأوضاع الاقتصادية بتلك الدولة، ذلك أن تلك البرامج لا يمكن أن تطبق فى ظل مناخ ديمقراطى حقيقى ، بل عادة ما تفرض فى أجواء الاستبداد أو فى مناخ ديمقراطيات مزيفة تركز تواصلية الأنظمة التقليدية التى أنتجت الأزمات .

إن هذا الاختيار لاستراتيجيات الإصلاح الاقتصادى قد تم تحت ضغط الظروف الداخلية الصعبة وتزايد الاختلالات الهيكلية فى الميدان الاقتصادى ، وانعدام الشرعية وفقدان الثقة وتدنى نسبة المشاركة الشعبية فى الميدان السياسى ، كما تم بسبب تطور التأثير الخارجى الناتج عن تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبى وتدهور المقدرة التسديدية اللازمة لتغطية الواردات والوفاء بخدمات الديون ، وتنمى تيار العولمة الليبرالية .

ونؤكد من الآن بأن مآل الحلول المستوردة القشل والإخفاق ، وأن البرامج الليبرالية التى تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على البلدان الشديدة المديونية تتميز بارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . . . وقد دلت التجارب بأن الدول النامية التى قطعت أشواطاً كبيرة فى تطبيق برامج التكيف والإصلاح الهيكلى لم تتحسن أوضاعها الاقتصادية وتطورت أزمة مديونيتها كالأرجنتين ، البرازيل ، المغرب ، مصر ، المكسيك . . . إلخ .

ونخلص مما سبق بأن الجزائر قد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولى كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون فى السابق ثم إعادة جدولتها اعتباراً من سنة ١٩٩٤ .

فأول اتفاق مع صندوق النقد الدولى "Stand By" تم فى ٣٠ مايو ١٩٨٩ ،

(١) راجع الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى للدولة ، ولخطب الرسمية .

وثاني اتفاق معه كان في ٣ يونيو ١٩٩١، وقد أبرم في سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذي أبرم في بداية ١٩٩٤ والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من ١ أبريل ١٩٩٤ إلى ٣١ مارس ١٩٩٥، واتفاق آخر سنة ١٩٩٥، تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (٣١ مارس ١٩٩٥ - ١ أبريل ١٩٩٨)، وبالموازنة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي بدءاً من اتفاقية سبتمبر ١٩٨٩ إلى اتفاق يونيو ١٩٩١... فانفاقيات سنة ١٩٩٤. وفي نهاية شهر مايو ١٩٩٦ تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨ يصل إلى ٣ مليار دولار، فضلاً عن إعادة جدولة أكثر من ١٦ مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته ١٩ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٤/١٩٩٨.

هذه الاتفاقيات التي تشكل الإطار المرجعي المذهبي للتوجهات الاقتصادية للنظام القائم قد مكنته من إبرام عقود متعددة لإعادة هيكلة ديونه وإعادة جدولة بعض منها، نذكر منها على الخصوص:

أ - اتفاق مع إيطاليا سنة ١٩٩١.

ب - اتفاق مع فرنسا سنة ١٩٩١.

ج - اتفاق مع القروض الليوني الفرنسية ممثلاً لحوالي ٢٤٠ بنكاً أجنبياً مشاركاً في القروض المراد إعادة هيكلتها والمقدرة بـ ١,٤٥ دولار بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٢... إلخ.

د - اتفاقان لإعادة الجدولة سنة ١٩٩٤ وسنة ١٩٩٥ مع نادي باريس بخصوص الديون العمومية التي أعيدت جدولتها والمقدرة بأكثر من ١٣ مليار دولار.

هـ - اتفاق إعادة جدولة حوالي ٣ مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في يونيو ويوليو ١٩٩٦ وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس ١٩٩٤ إلى غاية ديسمبر ١٩٩٧ (١).

تلك الاتفاقيات المتعلقة بإعادة هيكلة جزء من الديون العمومية والخاصة الجزائرية لا تختلف عن اتفاقيات إعادة الجدولة الحالية على اعتبار أن أخطر ما في إعادة الجدولة هو الالتزام بالبرامج المفروضة بشكل يفقد الدولة سيادتها الاقتصادية... ولذلك كنا نقول منذ بداية الاتفاق مع المؤسسات المالية النقدية الدولية بأن الجزائر دخلت من الناحية

(١) عبدالوهاب كيرمان، الملحق الأول مرجع سابق، ص ١٥.

العملية (القبلية) في حلقات إعادة الجدولة ، ونعتقد أن الباحث المتحرى للحقيقة لا يستطيع إنكار هذه القضية، وفي هذا المجال يقول الدكتور حسن بهلول: « هذا فيما يتعلق بإعادة تشكيل الدين الخارجى للجزائر مع البنوك الخاصة وهى شبه إعادة جدولة جزء من الدين لأنها تمت تحت شروط التزام الدولة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية» (١) ذات التوجيهات الليبرالية .

(١) محمد حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلب ، ص ٢٢٣ .

المبحث الخامس تكاليف برامج التكيف الليبرالى المفروضة من قبل صندوق النقد الدولى

إن تطور أزمة المديونية الخارجية فى البلدان النامية وتدهور أوضاعها الداخلية فى ظل أنظمة تكرس التخلف وتعمق التبعية ، وتعيد تهديد ظروف تجزئها واستمرارها عن طريق إعادة هيكلة أوضاعها الاقتصادية على الخصوص بما يضمن لها الاستمرارية السياسية فى المدى المتوسط على الأقل ، قد عجلت من لجوئها إلى الخارج بحثا عن الحلول الجاهزة بتشجيع من أشباه الخبراء الذين ليست لديهم القدرة على قياس التكلفة الحضارية التى تتحملها أمة من الأمم فى حالة وضعها فى مسار للتطور غير صحيح ، الأمر الذى جعل تحليلاتهم لتلك الاستراتيجيات مجرد أوهام تتجاهل التكاليف الكبيرة التى لاتقل عن تلك التى ترتبت عن التغيرات الهيكلية الكبرى التى أحدثها الاستعمار، والتكاليف الحالية التى تحملتها البلدان النامية بعد استقلالها السياسى (الشكلى) فى ظل مناهج وسياسات شوهت مسيرة التنمية.

وستوزع دراسة هذا البحث على النقاط التالية:

أولاً: مضمون وخصائص برامج التكيف ومشاريع التدويل والعملة .

ثانياً: التكاليف الاقتصادية لبرامج التكيف الليبرالى .

ثالثاً: التكاليف السياسية لاستراتيجيات التكيف والتعديل الهيكلى .

رابعاً: التكاليف الاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلى .

خامساً: التكاليف الثقافية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلى .

إن السعى لإصلاح الأوضاع المتردية عن طريق إجراء مجموعة من التحولات المتوافقة مع برامج التحرير « اللبرلة » الجديدة ، والمنسجمة مع توجهات مشاريع التدويل والعملة، يعد مرحلة متقدمة لبحث مشروع التحديث وتهديد استراتيجيات التغريب فى ظل الأوضاع الدولية الحالية التى تتميز بتعويم المنهج الرأسمالى الليبرالى تحت ضغط الآزمات الداخلية فى معظم دول العالم .

وإن تطبيق تلك البرامج سيؤدى إلى تزايد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى ستتحملها البلدان القائمة بعملية التحويل بالمقارنة مع تكلفة البرامج الممكنة ومنافع الناهج البديلة .

أولاً: مضمون وخصائص برامج التكيف ومشاريع التدويل المتسرع:

أ- مضمون برامج التكيف الليبرالي ومشاريع التدويل:

أ- برامج التحرير «الليبرلة» الجديدة: هي تلك البرامج التي تستمد مبادئها المذهبية وتستنبط إجراءاتها التغييرين من الرصيد الفكري للمدرسة الليبرالية الجديدة، وتهدف إلى إحداث تحولات كبرى في البلدان النامية لتجعلها متكيفة مع مستجدات الأوضاع السائدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة للتخفيف من حدة أزمتها في إطار تجديد آليات التبعية لضمان استمرار الهيمنة الغربية في القرن المقبل.

والليبرالية القسرية ليست ظاهرة جديدة في حد ذاتها، إنما الجديد هو آليات وأوضاع إعادة بعثها، ذلك أن الدول الرأسمالية كلما تطورت أزمتها الداخلية كلما وجدت من الآليات ووفرت من الشروط التي بواسطتها توزع تكاليف تطورها على معظم سكان المعمورة الشيء الذي يوهم، وكان لهذا المنهج قدرة ذاتية على استيعاب مشكلاته ونجاؤها بأقل التكاليف الممكنة في دوله الأصلية دون مراعاة لآثاره السلبية في معظم دول العالم، بدءاً من الآثار التي ترتبت على تحطيم الاقتصاديات المحلية، وحرمانها من النمو الاعتيادي والتكامل الداخلي، إلى الآثار التي ترتبت على تكوين اقتصاديات مشوهة تعاني من الازدواجية والتفصل وعدم التكامل، إلى الآثار المرتبطة بتعميم نمط الحياة الغربية.

إن الليبرالية الاقتصادية الجديدة تهدف على المستوى الداخلي إلى إعادة الاعتبار للسوق في تخصيص واستخدام الموارد، والاعتماد عليها في توزيع الثروات والمداخيل، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص، وتحجيم وتقليص دور الدولة الاقتصادي، وإعادة هيكلة مهامها السياسية في ظل مناخ الاستبداد النخبوي والوصاية الفتوية على المجتمع برمته.

هذه الخطوة من التطبيق الليبرالي على المستوى الداخلي تتكامل مع مشاريع تدويل وعولمة على المستوى الخارجي تعرض الاقتصاديات النامية لمنافسة مدمرة تجنى مكاسبها الأطراف القوية في العلاقات الاقتصادية الدولية، ممثلة في الدول الصناعية المتقدمة وشبكة شركائها العملاقة المتعددة الجنسيات التي تطورت بشكل مذهل خلال العقود الأخيرة فانتقل عددها من ١١ ألف شركة عام ١٩٧٥ إلى ٤٠ ألف شركة عام ١٩٩٥. تسيطر على ٧٠٪ من التجارة العالمية^(١).

ب- مشاريع التدويل والعولمة: وهي تلك المشاريع التي تحكم ربط التحولات الليبرالية المحلية بالتحولات الليبرالية على مستوى الدول المتقدمة لتدويل الاقتصاديات المتخلفة عن

(1) philippe EngeLhard, L, Homme Mondial, arLea 1996, p.8.

طريق مشاريع العولمة التي تزيل الحواجز والقيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والكفاءات وأنماط الحياة ومنظومات الأفكار والقيم... ليس من أجل تكوين اقتصاديات رأسمالية في البلدان النامية فذلك غير ممكن عقلا وعلميا ومنطقا وواقعا، ويستحيل إن على مستوى صعوبة زرع المناهج المستوردة والغريبة حضاريا عن تلك المجتمعات، أو على مستوى ضعف رغبة الدول المتقدمة وعدم جديتها في القيام بذلك لما يترتب عليه من إلغاء لنفسها وتجميع لوجودها وإضعاف لهيمتها، إنما المقصود من ذلك هو إعادة تكوين وهيكله الاقتصادية الضعيفة من خلال رأسمالية انتقائية مشوهة تكرس عولمة المحاكاة الاستهلاكية للتجربة الغربية بصورة تضمن انتعاش الاقتصاديات المتقدمة.

٢- خصائص برامج التكيف ومشاريع التدويل والعولمة:

تتميز بخصائص عديدة نذكر منها:

أ- الطبيعة المذهبية:

إن تلك البرامج والمشاريع تمثل آخر ما توصل إليه الفكر الرأسمالي الليبرالي الجديد بنظرياته المتعددة، ومنها: النظرية النقدية ونظرية رأس المال البشري، ونظرية الاختيار العام، والنظرية التقليدية الحديثة، ونظرية اقتصاديات العرض^(١)، ويهيمن فكر المدرسة النقدية الحديثة على مروجي هذه البرامج ومسوقي هذه المشاريع التي تمهدت كرد فعل على انهيار فكر المدرسة الكينزية أمام الأزمات المتنامية للاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. وبذلك فإن هذه البرامج مرتبطة بالتطورات المتعددة لإعمال المذهبية الرأسمالية في ظل مختلف الأوضاع الداخلية والظروف الدولية المستجدة.

وتختلف المبادئ المذهبية التي تحكم النشاط الاقتصادي من مجتمع لآخر وبالتالي فمن غير الممكن إضفاء العالمية عليها والادعاء بحياديتها، ومحاولة تدين هذه الأيديولوجية وعلمنة مبادئها محاولة غير رشيدة تتجاهل انعكاساتها السلبية، والمراهنة عليها في هذه الظروف مراهنة على تجديد آليات استمرار التخلف وتطور التبعية. والمصنفون من المفكرين الغربيين لا ينكرون ذلك، وفي هذا المقام يقول السيد ليستر ثارو بأن الأيديولوجيات تلعب دورا في ظل العولمة: "Les ideologies ont joué un rôle aussi important que la technologie dans la mondialisation... c'est l'ideologie qui a lancé le capitalisme à la conquête du monde"⁽²⁾.

(1) Jean Boncoeur Et Harve Thouement, Histoire des idées économiques, tome 2, Nathan, 1993, P 231.

(2) LESTER THUROW. Les fractures du capitalisme, éditions Village. M. Paris, 1997, p 130.

ب- الخصوصية المجتمعية :

تتميز تلك البرامج والشاريع بكونها خاصة بمعالجة الأزمة التي تعيشها البلدان المتقدمة ، فقد حددت الخطوط الرئيسية لتجديد الرأسمالية وتوسيع مجالها الحيوى خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ؛ لأن ذلك التوسع يتيح لها مكاسب كبيرة تساعد على التخفيف من حدة أزماتها الداخلية ، وانطلاقا من هذه الخاصية فإن الليبرالية الاقتصادية المهدوفة فى ظل الأوضاع الدولية الراهنة لا تساعد إطلاقا على تحقيق التنمية المنشودة فى البلدان النامية ، بل ستؤدى إلى ضياع المكاسب المحققة وتعطيل عملية التطور الداخلى المتوازن. ولا خلاف بين الباحثين المنصفين حول هذه النتيجة التى وردت فى عدد من الأبحاث مؤكدة على أثر تلك البرامج على النمو :

L' ajustement struturel a eu pour vocation non point favoriser la croissance des pays en voie de developpement, comme ont le pretend, mais de mettre un coup darret aux progres economiques qu ils avient accomplis de 1950 a 1980 (1).

كما أنها تتميز بخصوصية مجتمعية وخصوصية ظرفية ، ذلك أن الأوضاع والظروف التى ساعدت على إظهار الدور الفعال للنظام الرأسمالى الليبرالى فى الماضى لا يمكن تكرارها فى الحاضر بالنسبة للبلدان النامية ، وعلى العكس تسعى البلدان المتقدمة إلى توفير ظروف مائنة لاستمرار هيمنتها وضمان دوام سيطرتها وتفوقها عن طريق فرض تلك البرامج وعولمتها .

ج- المحدودية الكفاءة لبرامج التكيف الليبرالى :

تتميز برامج التكيف الهيكلى بكفاءتها المحدودة فى الماضى والحاضر فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، سواء فى مجال استخدام الموارد أو على مستوى توزيع الثروات والدخول .

فرغم انتشار الليبرالية فى الماضى عن طريق السيطرة الواسعة النطاق على معظم سكان المعمورة من قبل مجموعة قليلة من الدول ، التى وفرت لها الشروط الأساسية للتطور الاقتصادى من أسواق مضمونة للمواد الأولية ولتسويق السلع والخدمات وللحصول على الأيدى العاملة الرخيصة ، ومع ذلك فإن الأزمات الدورية للرأسمالية لم تنقطع وكان من أهمها أزمة ١٩٢٩ والتى وفرت المبررات الكافية لظهور الفكر الرافض لمبادئ الليبرالية والمؤكد على ضرورة رأسمالية الدولة القوية التى تقوم بدور فعال فى

(1) Walden Bello, et Shea Cuningham, Sublr L' Ajustement StrucTurel , M aniere de voir 28/1995,p 56 .

الحياة الاقتصادية ،وقد تزامن هذا الفكر مع تدهور الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية ، فتحولت النظرية الكيترية إلى سياسة اقتصادية حتى بداية الستينات إلى أن تبين خللها وعدم قدرتها على استيعاب المشكلات المستجدة وإيجاد الحلول المناسبة لها، فكان هذا الوضع بمثابة المناخ الملائم للثورة الليبرالية المضادة للتدخل الحكومي والحماية والحواجز... إلخ ،من أجل تحرير كامل للاقتصاد الوطنى وإعادة الاعتبار للسوق فى تخصيص واستخدام الموارد وتوزيع الثروات والمداخل ،ولكن بعد مدة لم تتحقق أحلام الليبراليين وخاصة فى التخفيف من تفاقم البطالة وتدهور كفاءة الأداء الاقتصادى .

وكان سقوط المعسكر الاشتراكى من جهة وإخفاق مسيرة التنمية وتطور أزمة المديونية من جهة أخرى من العوامل التى مهدت لانفراد المعسكر الرأسمالى بإدارة الاقتصاد الدولى وقيامه بفرض برامج « اللبرلة » القسرية فى البلدان الاشتراكية والتنمية، وإلى يومنا هذا لم تحقق هذه البرامج نتائج معتبرة يمكن الاقتداء بها بل لقد تطورت الأزمة التنموية ولا نتوقع فى ظل هذا الاكتساح الليبرالى تحقيق نتائج إيجابية فى المستقبل على الأقل فى البلدان النامية والإسلامية منها على الخصوص .

٣- التركيز الجزئى لبرامج التكيف الليبرالى:

وذلك فى معالجة مشكلات البلدان النامية على الجانب الاقتصادى الذى فى إطاره يتم التركيز على أهمية الناحية النقدية والمالية وألوية توازنها على باقى التوازنات ، الأمر الذى يؤدى إلى تقييد العلاقات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لتقلبات وظروف السوق، ولذلك قال أحد الباحثين :

"Le marche autoregulateur reduit Les relations humaines et sociales a des relations d'argent...Les societes se plus en plus dependantes de L'economie, des economies de plus en plus tributaires des tensions et des soubresauts d'une sphere monetaires et financieres mondiale"(1).

إن هذه المعالجة الجزئية تجعل التوازن الاقتصادى ومن ضمنه بعض التوازنات النقدية والمالية أهم من التوازنات الاجتماعية فتهملها الشئ الذى يؤكد بأن تطبيقها سيؤدى إلى اضطراب اجتماعى وثقافى يحرم المجتمع من الاستقرار الضرورى المطلوب .

ثانيا: التكاليف الاقتصادية لبرامج التكيف ومشاريع التدويل والعمولة:
إن تحرير التجارة الخارجية ، وتحرير أسعار السلع الداخلية ، وأسعار الفوائد وتخفيض

(1) Michel Beaud, Le basculement du monde, maniere de voir 28/1995, p 75.

قيمة العملة ، وتحجيم دور الدولة بتقليص إيراداتها والحد من نفقاتها العامة كمقدمة لإضعاف سلطتها في دعم وتحفيز وتوجيه الاقتصاد الوطنى ، وكذا تصفية القطاع العام وتدعيم القطاع الخاص ، وتبويض الأموال المتحركة في اقتصاد الدهايز ، وتشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية وإعادة توطين الشركات المتعددة الجنسيات في الفروع الهامة بالاقتصاد الوطنى ، وتكوين المناطق الحرة والجزر السياحية... وغيرها من الإجراءات المستمدة من المشروع الليبرالى الجديد الذى يريد العودة إلى رأسمالية الحرية واليد الخفية ومحيط دعه يعمل دعه يمر^(١)، قد أدى تطبيقها وسيؤدى إلى مزيد من الاختلال الهيكلى والنشوء البنائى للاقتصاديات الإسلامية والنامية وتحويلها إلى مجرد أسواق مستهلكة للأشياء والأفكار وأنماط الحياة ، بذلك تتحمل تلك المجتمعات تكاليف كبيرة لا نبالغ إذا قلنا بأنها تفوق تكاليف التحولات التى حدثت أثناء فترة الاستعمار المباشر أو تعادلها ، فالدول الكبرى تسعى لتجديد آليات السيطرة الاقتصادية وتنويع وسائل الهيمنة على الشعوب الضعيفة وأنظمتها التابعة بغية فتح أسواقها أمام السلع والخدمات وحرمة رؤوس الأموال للتخفيف من حدة الأزمات التى تواجهها ، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بقوله: «إننا نتحرك بصورة مقدامة لفتح الأسواق الأجنبية أمام السلع والخدمات الأمريكية»^(٢).

ولا شك فى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تؤمن بالليبرالية إلا بالقدر الذى يحقق لها مصالحها الحيوية ، وهذا ما أكدته الرئيس الأمريكى بقوله: «إن سياستنا ليست ليبرالية ولا محافظة ، إنها سياسات جديدة وإنها لمختلفة»^(٣).

ولا ريب فى ذلك ، فإن هذه الدول تمارس أشكالا من الحماية والدعم والتحفيز لاقتصادياتها ، وتعتمد على الجهود المشتركة العامة والخاصة ، فقد ورد فى برنامج الحكومة الأمريكية الحالية ما يؤكد ذلك فى الفقرة التالية: «وتسلم استراتيجيتنا بأن الطريقة الوحيدة لوضع أساس لرفاه أمريكى متجدد هى استشارة الاستثمار العام والخاص معا»^(٤). وموجة التكتلات المتنامية ، والصراع التجارى الكبير فى المنظمة العالمية للتجارة وخارجها دليل واضح على تسارع الخطوات نحو إرساء معالم الآليات التى تحكم الحركة الاقتصادية الدولية فى القرن المقبل.

وإذا تفحصنا الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية التى طبقت البرامج الليبرالية، فإننا نلاحظ حجم التكاليف الاقتصادية التى تحملتها نتيجة تطور الظواهر السلبية التالية:

(١) راجع ميتون فريدمان ، الرأسمالية والحرية ، ترجمة يوسف عليان ، المكتب الأردنى، ١٩٨٧.

(٢) بيل كلينتون وآل جور، رؤية لتفسير أمريكا: الاهتمام بالناس أولا، مركز الأهرام للترجمة ، ١٩٩٢، ص ٢٧.

(٣) المصدر السابق ، ص ١٣.

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١.

١ - حصار عملية التصنيع واحتواؤها والسيطرة عليها:

وذلك عن طريق حرية التجارة والاستثمار وما رافقها من انتشار آلاف الشركات الدولية النشاط التي تمومت في المجالات والفروع الهامة ونقلت الكثير من أنشطتها إلى البلدان النامية، وكانت أكبر مستفيد من المواقع الاقتصادية الهامة التي تراجعت عنها دولة الانفتاح، دولة قوى السوق، فقد وفرت لها قوانين التجارة والاستثمار الجديدة وقوانين الخصخصة... امتيازات لا نظير لها في البلدان الأصلية فضلا عن الفروقات الجوهرية بين أسعار بعض عوامل الإنتاج، وكذا القرب من الأسواق وقادت هذه الظاهرة المتجددة إلى التحكم في الصناعات القائمة وإنشاء صناعات أخرى متمفصلة عن الاقتصاد الوطنى، الأمر الذى حرم هذا الأخير من أية إمكانية مستقبلية فى المدى المتوسط لإقامة قاعدة صناعية متكاملة مع منظومة تقنية ملائمة. فادى هذا الوضع إلى ضياع المكاسب المتحققة فى العقود السابقة، عن طريق عملية إعادة احتواء التحولات الجارية والتحكم فى مسارها، وتم القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة بسبب المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات الحديثة فى هذا الميدان والمؤسسات الدولية النشاط التى تتميز بمقدرتها المالية وقدرتها الإنتاجية وكفاءتها الإدارية والتسويقية، فضلا عن المكاسب التى تجنيها من جراء الحوافز والمزايا التى تتيحها القوانين التشجيعية للاستثمار الأجنبى، وفى الوقت ذاته نجح المؤسسات الصناعية العامة الحديثة تعانى من الفساد الإدارى والتعفن البيروقراطى وتنوع أشكال نهب فوائدها، واضطراب القوانين التى تنظمها. وقد انعكست هذه الوضعية عليها بتدننى قدراتها الاستخدامية، وتدهور كفاءتها الإنتاجية وضعف مستويات جودتها فتزايدت خسائرها، وتقادمت وسائلها التقنية.

ونفس الوضع تعانى المؤسسات الصناعية الخاصة التى تتركز فى الفروع والأنشطة الصناعية الخفيفة التى لم تصمد أمام موجة الانفتاح التجارى، فتحول معظمها إلى شركات للاستيراد، وتحول تبعاً لذلك نشاطها من نشاط إنتاجى إلى نشاط تسويقى خدماتى لصالح المؤسسات الإنتاجية بالاقتصاديات المتقدمة.

إن هذه الظروف أدت إلى مزيد من الاختفاء التدريجى والتصفية القسرية والتوقيف العمدى لنسيج الشبكة الصناعية الموروثة من المجهود السابقة للأزمة الحالية، وإذا كان من الصعوبة تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهذه العملية فإنه يكفى التنبيه إلى أن حرمان المجتمع من أساسه الإنتاجى الصناعى وتحويله إلى مجرد سوق استهلاكية له تكاليف كبيرة فى الحاضر والمستقبل، تتمثل فى تدمير القاعدة الهامة لتوليد الدخل الدائمة المتجددة، الأمر الذى يقوى الارتباط السلبى بالدول المانحة للقروض وبالتالي يزداد الانكشاف الاقتصادى، وتعرض موارد المجتمع للاستنزاف الخارجى المتنامى.

٢ - شل قدرات القطاع الزراعى وإعاقة فرص تطوره التكاملى:

فسياسات « اللبرلة » المتسارعة وإجراءات الانفتاح الفوضىى كان من نتائجها رفع الدعم عن القطاع الزراعى وارتفاع أسعار مدخلاته من المواد الأولية والوقود والطاقة والبذور والأسمدة والآلات والمعدات وقطع الغيار وارتفاع تكاليف التمويل ، والتوزيع الانتقائى المجحف لمصادر الثروة الزراعية ، فانعكست هذه المظاهر الجديدة على القطاع الزراعى باستمرار تدهور قدرته على إنتاج المواد الغذائية الاستراتيجية التى تحقق الأمن الغذائى ، وتطورت أنواع أخرى من المنتجات الزراعية الثانوية المؤقتة . وكانت المحصلة النهائية هى الارتفاع الدائم لفاتورة الواردات الغذائية والتطور المستمر للتبعية الغذائية .

إن إجراءات السياسة الاقتصادية الليبرالية تتفق مع مخطط الدول المتقدمة التى أعادت الاعتبار للقطاع الزراعى عن طريق المزيد من الدعم والحماية وتوفير الأسواق، وكان الصراع بينها شديداً تهاور المنظمة العالمية للتجارة فى اعتماد تلك الدول على الليبرالية الانتقائية التى تعظم مصالحها ، بينما الأمر يختلف عندما تترك البلدان النامية وتشجعها على تطبيق ليبرالية لا تساعد إجراءاتها على إقامة قطاع زراعى يواجه تحديات تطور الاحتياجات الغذائية المتنامية الشئ الذى يزيد من الاعتماد على الاقتصاديات المتقدمة فى تأمين الغذاء الأساسى للسكان ، وبالتالي الخضوع للضغط السياسى الذى يجبر الأقطار النامية على: « إعادة صياغة سياساتها الاقتصادية كى تتفق مع مخطط الشمال » (١) .

٣ - الاختراق الانتشارى الأجنبى لقطاع الخدمات:

إن سياسات الانفتاح وبرامج التدويل والعملة التى يدعمها صندوق النقد الدولى والمؤسسات المتكاملة معه قد أدت إلى اختراق انتشارى وتوسع أجنبى كثيف بمعظم الفروع والأنشطة الأساسية بقطاع الخدمات ، فانتشرت المصارف الكبرى ومؤسسات التأمين وشركات السياحة والنقل والاتصالات . . . إلخ ، وأضحى تشكل أقطاباً أجنبية احتكارية تمارس الهيمنة والتأثير السلبي على الأنشطة المحلية المماثلة التى أخضع بعضها للتصفية القسرية ، وأفلس بعضها الآخر بسبب شراسة المنافسة الاحتكارية ، وتزايدت تبعية المتبقية منها لتلك الأقطاب .

إن هذه الوضعية أدت إلى تقليص سيادة الدولة بقطاع الخدمات ، فلم تعد دولة اقتصاد السوق قادرة على توجيه قطاع الخدمات توجيهها استقلالياً ، بل لقد أصبحت رهينة شبكة المصالح الجديدة التى تتناقض أهدافها فى كثير من الأحيان مع الأهداف المحورية لعملية التنمية الحقيقية .

فالسماح مثلاً للقطاع الخاص الأجنبى بالاستثمار فى الأنشطة المصرفية المتنوعة بدون

(١) تقرير لجنة الجنوب ، الصعدى امام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦ .

ضوابط مرشدة فى اقتصاديات تتميز باختلالات هيكلية يتعايش فى إطارها الاقتصاد الرسمى والاقتصاد الموازى ،سيؤدى إلى فقدان السيادة النقدية ،ذلك لأن المصارف الأجنبية سوف تستقطب حجما معتبرا من الودائع المحلية وتساهم فى خلق النقود الائتمانية ،وتشارك فى تمويل النشاط الاقتصادى وتبنى سياسة استثمارية وتوظيفية معينة،ولما كانت تلك المصارف فى العادة تابعة لمؤسسات مصرفية دولية النشاط فإن القرارات المتعلقة بعملياتها المتنوعة لا تتخذها بصورة مستقلة ومنفردة إنما تكون مرتبطة بالتوجهات العامة للمراكز الرئيسية ،إضافة إلى ضعف كفاءة المصرف المركزى التحكمية فى النشاط المصرفى وتدهور كفاءته فى توجيه عملياته لخدمة أهداف التنمية بسبب الازدواجية الداخلية والضغط الخارجى والتواجد المصرفى الأجنبى ،الأمر الذى يجعل الآثار السلبية كبيرة وانعكاساتها أكبر. وهذه الحقيقة نلاحظها فى التجارب الحديثة للدول التى قطعت أشواطاً هامة فى تطبيق برامج التدويل والعمولة .

ويمكن تعميم ذلك التحليل بالنسبة لبقية القطاعات الخدمية كالسياحة والمواصلات والتأمينات وغيرها .

٤ - إضعاف مكانة الدولة وتقزيم دورها فى المجال الاقتصادى:

إن تجريد آليات عملة المنهج الرأسمالى وزيادة نفوذ مراكزه القوية اقتضت ضرورة إضعاف مكانة الدولة النامية ،وتقزيم دورها وتأزيم عملية تطورها ،خوفاً من بروز نماذج أخرى للتقدم على غرار تجربة بعض بلدان شرق آسيا ،ولذلك كانت البرامج التفريرية المفروضة باهظة الكلفة ،وكانت إجراءاتها مناقضة للعلم والعقل والتجربة الإنسانية ولضرورات الأوضاع المستجدة بخصوص مكانة الدولة ودورها الاقتصادى،ففى الوقت الذى تسعى فيه الدول المتقدمة إلى تنمية أشكال جديدة من التكامل والاندماج والتنسيق الحدودى لفرض وجودها على المستوى الدولى كمجموعات قوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً ،نلاحظ بأن تلك الدول تسعى بشكل مباشر وغير مباشر إلى فرض تحولات قسرية على المجتمعات النامية لإضعاف وزنها الاقتصادى والسياسى فتعجز عن القيام بدورها التنموى الحضارى وتصبح مجرد دويلات تابعة تدير الأزمات إدارة خارجية منفصلة عن المصلحة القطرية والجهوية ،وقد دلت الدراسات التى أجريت على البلدان الأكثر تقدماً فى شرق آسيا بما فيها الدراسة الواردة فى تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٣ بأن الدول فيها كانت تتميز بمكانتها الهامة ودورها الحيوى فى المجال الاقتصادى الذى اعتبر المقوم الثانى ضمن استراتيجية تطورها والذى تمثل فى وضع أهداف محددة ،وتقديم الدعم الائتمانى للصناعات المختارة وحماية بدائل الواردات ، وتطوير الصناعات التصديرية وتنمية أجهزة تسويقها ،وتدعيم المصارف الحكومية وتشجيع الاستثمار فى

المجالات التطبيقية ، وتبادل الخبرات والبحوث والمعلومات وتحقيق أقصى درجات التنسيق والانسجام والتعاون بين القطاعين العام والخاص ، ومواجهة العجز دون اللجوء للضغوط التضخمية ، وغيرها من المهام التي قامت بها عن طريق جهاز إداري يتميز بكفاءته وخلوه من التعقيدات والانحرافات.

بينما التحولات الجارية في البلدان النامية أدت وستؤدي إلى ظهور وتطور دولة الانفتاح دولة النخبة المنعزلة عن الجماهير ، وعن الاقتصاد ، المرتبطة بالمصالح والاحتكارات والتكتلات الخارجية ، دولة تفتقد حرية القرار والاختيار بحيث لا تستطيع أن تنهض بالأعباء الكبيرة التي تتطلبها عمليات التغيير الحضاري المنشود . ولا نعتقد بأن هناك تكاليف أكبر من تكاليف استمرار تبني هذه الدول لمسارات غير صحيحة في مجال إصلاح الأوضاع المتردية .

٥- تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص:

إن إجراءات الخصخصة المتسارعة أدت إلى تقليص وزن القطاع العام وتصفية الكثير من مؤسساته الهامة لحساب القطاع الخاص الأجنبي والوطني وقد استحوذت الشركات الأجنبية على نسب معتبرة في معظم المؤسسات العامة التي تمت خصوصتها بأسعار لا تعكس التكاليف الحقيقية في ظل موجة التخفيضات المتوالية لأسعار صرف العملات المحلية ، وتوقفت مؤسسات أخرى وأفلست ، ولم يستطع القطاع الخاص الوطني ارتداد المجالات الأساسية بل لقد مسته موجة تصفية بسبب المنافسة غير المتكافئة ، وكذا بسبب زوال حماية الدولة وغياب حوافزها ودعمها اللذين أصبحا من نصيب القطاع الخاص الأجنبي على حساب الوطني ، ولم ينج من آثار المنافسة المدمرة سوى القطاع الخاص الطفيلي الريعي ، المندمج ضمن أنشطة فروع الشركات الأجنبية المتكاملة مع مراكزها الرئيسية في بلدانها الأصلية (المتقدمة). وإن التواجد الضعيف للقطاع الخاص الوطني في بعض المواقع الهامة لا يرقى به إلى مستوى الحفاظ على مكانته بها وتوسيع أنشطته بصورة تضمن تنمية التكاملية مع سائر فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته الأساسية ، مما يجعله غير قادر على التصدي بمفرده لاستراتيجية الشركات الدولية التي تزايد عددها ، فبلغ أكثر من ٤٠٠٠٠ شركة دولية لها أكثر من ٢٠٠٠٠٠ فرع^(١) بمعظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي توسعت في تطبيق برامج التحرير والتدويل والعمولة ، وكانت محصلتها

(1) Fredericf. Clairmont et John Cavanagh sous les ailes du capitalisme planétaire, maniere de voir 28/1995, p 34.

مزيدا من التفكيك للبنية التكاملية للقطاعين العام والخاص والتي ترتبت عليها تكاليف كبيرة تتمثل في حرمان الاقتصاد الوطنى من التطور التكاملى لقطاعاته التى تقود عملية النمو والتطور.

٦ - انهيار البناء الوظيفى الأساسى وتفكك التركيب الحرفى:

إن التحولات الليبرالية الجارية فى معظم البلدان النامية أدت إلى تنمية الوظائف الربعية والحرف الطفيلية، وصعود الفئات الاجتماعية المرتبطة بها، وساهمت بالمقابل فى الانهيار التدريجى للوظائف الأساسية والحرف الهامة، وتدهور مكانتها الاقتصادية والاجتماعية فالיום: « أفراد هذه الفئات الاجتماعية - المهنية هم فى طريق الإنقار النسبى... ويمكننا القول بأن هؤلاء سيكونون (الفقراء الجدد) فى القرن الواحد والعشرين، إذا تواصلت الاتجاهات الحالية، واستمرت مراكز الثروة والسلطة الجديدة... فى التحكم بمقدرات الاقتصاد العالمى»^(١) والمحلى.

إن هذه الرضعية المأزقية ساهمت فى تسريع الحراك المهنى والحرفى لصالح المهن والوظائف الطفيلية، فتزايدت التكاليف الاقتصادية لهذه الظاهرة التى تسببت فى تدهور الإنتاجية المجتمعية الحقيقية، ولم يعد: « العمل المنتج المصدر الأساسى للإثراء، سر ازدهار الأمم، وبنات الربوع غير المنتجة والطفيلية، ومخالفة قوانين العقل الاجتماعى هى يناهض الإثراء المهمة أكثر فأكثر، بينما البؤس يهشم أو يقتلع جذور فئات متزايدة الاتساع من سكان هذا العالم التى توقفت عن كونها فقيرة، لتصبح فئات مشردة»^(٢).

٧ - تغذية عملية التضخم الركودى:

إن السياسات النقدية والمالية لبرامج التدويل والعملة التى يدعمها صندوق النقد الدولى والأطراف المتعاونة معه قد ساهمت فى تغذية عملية التضخم فى معظم البلدان النامية والحقيقة أن « هذه النتائج السيئة لخطط وبرامج الصندوق فيما يتعلق بالتضخم لا تثير الاستغراب نظراً للنسبة الكبيرة من الإجراءات والتدابير التى تتخذ فى مجال السياسات الاقتصادية التى تساهم، بحد ذاتها، فى رفع الأسعار»^(٣) فتدهور القوة الشرائية وتدخل الاقتصاديات النامية فى حالة ركود كبيرة، ويعود ذلك بالأساس إلى النموذج النظرى الفكرى الذى يوجه السياسات الليبرالية المطبقة ويحكم برامجها والذى يرجع الاختلالات

(١) د. جورج فريم، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جلدور إتحاف التنمية، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ص ٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص: ٣٣.

(٣) مارى فرانس ليريتو، الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث، ترجمة الدكتور هشام متولى، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٩٣، ص ٢١٧.

وانعدام التوازنات إلى الإفراط في الطلب الإجمالي ، وبالتالي فإن الوسائل التصحيحية المفضلة لإعادة التوازن هي: « أساسا سياسة الموازنة أو السياسة المالية والتقييدية التقييدية وسياسة تخفيض معدل صرف العملة الوطنية. إن كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في حدوث ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية... ويظهر من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادي هي الوسيلة الوحيدة للتواصل إلى تحسين الحسابات الخارجية» (١) طالما أن الصندوق يستبعد أية إمكانية لمراقبة الواردات ، إضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاقتصادات النامية مما يحرمها من سرعة الاستجابة للفرص التصديرية أو الإحلالية للواردات ، فيتعايش التضخم المرتبط بارتفاع الأسعار ورفع الدعم وتخفيض قيمة العملة مع حالة الركود الكبيرة المرتبطة هي الأخرى بتحجيم دور الدولة وتخفيض حجم الائتمان وارتفاع تكاليف المدخلات وغيرها.

إن البلدان القائمة بتحويل اقتصادياتها في هذا الاتجاه تصاب بخسارة كبيرة لانخفاض دخلها الوطني الإجمالي بسبب تدهور أوضاعها الاقتصادية وركود النشاط الاقتصادي، فضلا عن التكاليف والنتائج السلبية المتعددة لاستمرار هذه الوضعية التي تفرضها تلك البرامج. ومن المعلوم أن التكتل المهيمن على إدارة الاقتصاد العالمي - وعلى قمته صندوق النقد الدولي - يتعامل بازدواجية إزاء قضية التضخم ، إذ في الوقت الذي نلاحظ الطابع السلبي لسياساته التي تغذي التضخم بتركيزها على تقليل الإنفاق العام... وتحقيق بعض التوازنات الحسابية في ظل انتشار موجات تضخمية متوالية في معظم البلدان مما يؤكد بأن نتائج تلك البرامج لا تؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم أو أنها لا تقلصها بنسبة معتبرة، فإننا نجد بالمقابل بأن حلول الصندوق فيما يتعلق بالتضخم في البلدان المتقدمة تنصرف نحو إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار وتقليص معدلات التضخم فرغم بعض: «التحفظات من حيث المبدأ ، فقد تقبل بشكل عام تفاقم عجز الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية (وكذلك عجز الحساب الجاري) رغم آثار ذلك على معدلات الفوائد وموازن المدفوعات في البلدان النامية... ، وذلك بالقدر الذي تمكنت فيه هذه السياسة من تقليص التضخم بدرجة كبيرة في الولايات المتحدة... وعلى العكس من ذلك فإن محاربة التضخم يعتبر هدفا ثانويا في البلدان النامية» (٢).

٨ - تكاليف أخرى لنموذج الاقتصاد المكيف بصورة قسرية:

إن التنمية الاقتصادية المفتوحة التخارجية صاحبها في الواقع تكاليف عديدة أخرى

(١) ماري فرانس ليريتو ، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

من أهمها تكاليف وضع هذه الاقتصاديات فى مسار تنموى غير صحيح لعقود زمنية أخرى، وكذا تكاليف تغيب المشروع الاقتصادى الحضارى للمجتمع ،ذلك لأن برنامج الاقتصاديات المفتوحة يحاكى المشروع الغربى ويجدد آليات المحاولات العيشية لإعادة إنتاج التجربة الغربية ،ولا نعتقد بأن هناك تكاليف أكبر من تكاليف تكريس المسارات غير الصحيحة التى تقوم على تغيب المشروع المجتمعى .فقد أثبتت التجربة الإنسانية بأن الدول التى تتقدم باضطراب هى تلك التى تثنى مقوماتها الحضارية وتعتمد على إمكانياتها الذاتية بالدرجة الأولى .

ثالثاً: التكاليف السياسية لاستراتيجيات التكيف والتغيير الهيكلى:

لقد أظهرت التجربة الميدانية بأن التزام البلدان النامية بتطبيق بعض إجراءات التكيف والتغيير الهيكلى ترافق مع شروط سياسية غيرت موقف هذه الدول على المستوى الداخلى والخارجى .

فعلى المستوى الداخلى تزامنت الليبرالية الاقتصادية مع استبداد كبير من أجل فرض سياساتها وتنفيذ إجراءاتها ، ويعود هذا الاستبداد إلى تهميش دور الجماهير فى اتخاذ القرارات المصرية المتعلقة بالإصلاح ، تلك البرامج تم فرضها عن طريق سلسلة من الاتفاقيات بين خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبين خبراء النخب السياسية الحاكمة والأقليات الفكرية المرتبطة بها ، الأمر الذى استدعى فرضها على الجماهير عن طريق الوصاية الاستبدادية والنيابة الإجبارية على الشعوب ،على غرار القرارات المصرية الأخرى التى اتخذت خلال عقود التنمية المشوهة .

فتمت دولة الانفتاح وجددت أليتها لتتسجم مع طبيعة الإصلاحات المفروضة وتتحرك بشائبة خطيرة فمن جهة يظهر: « مدى الضعف الذى تبديه... فى تعاملها مع هاتين المؤسستين (الصندوق والبنك) فى مقابل القوة التى تعامل بها جماهيرها حينما تعبر عن رفضها وتقززها من تلك البرامج » (١) .

والاضطرابات الكثيرة التى حدثت فى دول كثيرة كمصر ،والأردن وتونس ،والارجنتين وباكستان وأندونيسيا حالياً خير دليل على ذلك .

ويجلى كذلك فقدان السيادة السياسية للدولة فى تزايد تدخل المؤسسات المالية الدولية فى بعض القضايا المتعلقة بالسيادة السياسية ،وقد أكدت مجموعة ٢٤ هذه الحقيقة متهمة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتدخلهما فى الشؤون السياسية وخاصة فى مجال الإنفاق العسكرى ،وربط المساعدات التنموية باتخاذ إجراءات لحفظ الإنفاق الدفاعى (٢) .

(١) د . رمزى زكى ، الليبرالية المستبدة ، سينا للنشر ، ١٩٩٣ ، ص ٩٤ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١ ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٢٤ - ٤٣ .

وقد طرحت البلدان النامية المشكلة ذات الطبيعة السياسية من حيث الجوهر وهي: «تدخل مؤسسة دولية فى الشؤون الاقتصادية الداخلية للبلد، وما يتج عن ذلك من الحد من سيادة الدول (١) عن طريق رقابة الصندوق عن تفاصيل السياسات الاقتصادية... التى يجب أن تبقى محصورة بسيادة البلد» (٢).

أما على المستوى الخارجى فقد تزايدت التبعية السياسية فى القرارات والمواقف الدولية حيث أصبحت البلدان النامية الملتزمة باتفاقيات وبرامج للإصلاح الاقتصادى أكثر تبعية فى قراراتها ومواقفها للقرارات والمواقف التى تتبناها الدول المتقدمة، الأمر الذى جعل الهيمنة فى ظل النظام الدولى تتركز فى مجموعة قليلة من البلدان المتقدمة تتحرك فى أعقابها مجموعة كبيرة من الدول التابعة، والذى يلاحظ مثلا مواقف الدول العربية والإسلامية عموما من قضية حرب الخليج، وقضية فلسطين، وقضية الصومال، وقضية البوسنة، وقضية الجمهوريات الإسلامية بالاتحاد السوفياتى السابق وقضية السلام المزعومة، يلاحظ درجة التبعية السياسية.

وبخلاصة القول، فإن الالتزام ببرامج مستوردة مفروضة تم فى إطار دولة الانفتاح التى: «تعتقد بأن نمو الاقتصاد وليس التضامن الاجتماعى هو محرك التقدم اليوم، وأن هذا النمو يحتاج إلى ضمان حرية واسعة لأصحاب المصالح والرساميل من كل دين ومذهب وجنسية. كما يحتاج إلى تقييد كامل لحرية القوى الاجتماعية التى تهدد هذه المصالح والرساميل» (٣).

إن هذا التجديد فى الآليات من الدولة الوطنية إلى الدولة الانفتاحية الليبرالية قد: «ترافق منذ البداية بتشديد قبضة الدولة على الحياة السياسية والاجتماعية، وتوسيع دائرة ممارستها للعنف، بالرغم من أن أشكال هذا العنف تبدلت...» (٤).

ويوضح الدكتور برهان غليون طبيعة العنف الذى تمارسه دولة الانفتاح قائلا: «... هو عنف اقتصادى بالدرجة الأولى، ولا يتحول إلى عنف مادى كما هو الحال فى السنوات الأخيرة، إلا بقدر ما يشير هذا العنف الاقتصادى عمدة الفئات المهمشة والمثيرة. بل إن حفظ التوازن العام... يقود فى العديد من الحالات إلى ما يشبه الحرب الأهلية التى تلعب فيها الدولة دور المنظمة الخاصة بالمجتمع الحر الجديد السائد، بينما ينمو الإرهاب فى الأحياء الشعبية سواء أكان موجها ضد الدولة أو ضد المجتمع السائد ويتحول

(١) مارى فرانس ليريت، الصندوق النقدى الدولى وبلدان العالم الثالث، ترجمة الدكتور هشام متولى، دار طلاس، دمشق، الطبعة ١، ١٩٩٣، ص ١٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨.

(٣، ٤) د برهان غليون، اللجنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣، ص ١٥١.

إلى سياسة عامة^(١).

إن هذه التواصلية للنخب الحاكمة بآليات جديدة تتلاءم مع نموذج الإصلاحات الليبرالية التي تفرض في إطار عنف اقتصادي وما يؤدي إليه من اضطرابات وتمزقات اجتماعية وسياسات تهدد استقرار هذه الدول التابعة، وزوال المجتمعات التي تقوم عليها، لها تكاليف كبيرة وآثار خطيرة تتجاوز المنافع المتوقعة في ظل فقدان السيادة السياسية.

رابعا: التكاليف الاجتماعية لاستراتيجيات التكيف والتغيير الهيكلي:

إن تطبيق إجراءات وتدابير التكيف والتغيير الهيكلي التي تشرف على تعميمها المؤسسات المالية والتفدية الدولية بدعم من الدول الرأسمالية المتقدمة، لها انعكاسات كبيرة في الميدان الاجتماعي وهي ذات كلفة باهظة في مسيرة التطور التي يجب أن تقاس كفاءة برامجها التغييرية بمدى قدرتها المستمرة على تخفيض تلك التكاليف، وسنشير لبعض الآثار السلبية في الواقع من خلال معاينة النتائج المتحققة في البلدان التي طبقت تلك الاستراتيجيات:

١ - زيادة معدلات البطالة في المجتمع:

حيث إن إجراءات تصفية المؤسسات العامة وخصوصيتها تترافق مع تسريح أعداد كبيرة من العمال تضاف إلى الطاقات البشرية العاطلة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، ولعل التقدير البسيط لهذه التكلفة يساوي متوسط الإنتاجية القومية أو القطاعية أو الفرعية مضروباً في عدد العمال الذين تم تسريحهم، أو عدد العمال في ظل الفرصة البديلة.

أي أن التكلفة الأولية = متوسط الإنتاجية القومية × عدد العمال الذين سرحوا.

٢ - تعميم الفقر وتوسيع دائرته:

فرفع الدعم عن السلع الضرورية والخدمات الاجتماعية الأساسية وتخفيض الأسعار وتثبيت الأجور وتخفيض سعر العملة الوطنية، ورفع أسعار الفوائد بنسبة تزيد عن معدلات التضخم السائدة، وتسريح العمال الذي أضحى خطراً يهدد الاستقرار الاجتماعي، وتشير الدراسات بأن عدد العمال الذين سرحوا في ظل موجة الإصلاحات الليبرالية في روسيا قد فاق ١٠ مليون عامل، كل هذه الإجراءات من شأنها أن تحدث أضراراً بالغة بأصحاب الدخل الثابتة في معظم القطاعات وتحول معظم شرائح الطبقة المتوسطة إلى حافة الفقر، ويتحرك سلباً الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة التي تعيش

(١) د. برهان غليون - الحقبة العربية: الدولة ضد الأمة، ص ١٥١.

دون مستويات الكفاف فى انتظار ثمار الاحلام التى مستتج عن تطبيق برامج المؤسسات الدولية فى المدى الطويل.

٣- تعميق الاختلال فى توزيع الثروات والدخول:

وذلك لحساب الاقلية الثرية المستفيدة الاولى من الإصلاح فى إطار فلسفة اقتصاد السوق ، ولقد كان حصاد التجارب المدنية فى البلدان النامية التى طبقت تلك البرامج بأن أصبح: « نصيب الاجور من الناتج المحلى الإجمالى يتدهور لصالح مالكي وسائل الإنتاج (كاسبى الأرباح والفوائد والريع) وهو أمر يضر بالأغلبية الساحقة (كاسبى الاجور) ويزيد من حدة تفاوت الدخل » (١).

فتكون الفئات المستثمرة فى قطاع تجارة الاستيراد والتصدير أو فى قطاع الإسكان والعقارات ، أو فى قطاع الفروع الصناعية المتعلقة بالأنشطة الثانوية ، وكذا ملاك الاراضى الزراعية... هى المستفيد الاول من منافع ومكاسب التكيف وهى لا تشكل إلا نسبة ضئيلة على حساب تهميش وحرمان الأغلبية.

٤- زيادة درجة الانحرافات الاجتماعية ونمو عوامل التمزق الاجتماعى:

ذلك بتزايد مظاهر الجريمة والتسول والأعمال غير المشروعة ، والاعترا ب... إلخ ، والتى ترتفع تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية.

إن هذه الأوضاع وانعكاساتها تظهر الانقسام الكبير فى رؤية أصحاب هذه البرامج الذين يفصلون بين إجراءات النمو الاقتصادى وبين عوامل التماسك الاجتماعى.

وعلى العموم ، فإنه يترتب على تطبيق برامج الانفتاح الفوضوى « تكاليف اجتماعية تؤثر على مستوى معيشة الفئات العريضة من الشعب مثل صغار المزارعين والعمال غير المهرة ، والفئات منخفضة الدخل والاجور ، كما تؤثر على دخل وثروة بعض الفئات الأخرى » (٢).

خامسا : التكاليف الثقافية لاستراتيجيات التكيف والتغيير الهيكلى :

لا تتوقف تكاليف تلك الاستراتيجيات على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بل تتعداها إلى الميدان الثقافى الحضارى ، ذلك لأن المقصد النهائى لتلك البرامج والسياسات هو تعميم الخصوصية الحضارية الغربية فى النمو والتطور وما يرتبط بهما من أنماط حياة وسلوك اجتماعى وقيم ثقافية.

ولقد تزايد التأثير الثقافى الذى يهدف إلى تكوين أجيال لها قابلية كبيرة لبنى النموذج الغربى فى النمو ، ونمطه فى التطور بمختلف جوانبه ، كما تعددت وسائل التأثير على

(١) د. رمزى زكى الليبرالية للسبلة ، مرجع سابق ، ص ١١٩.

(٢) د. محمد ناظم حنى ، الإصلاح الاقتصادى وتحديد التنمية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٤١.

الفئات الرافضة للثقافات الوافدة عن طريق التليين الفكرى والترويض الثقافى ، أو التهميش والإقصاء والتشويه ، كل ذلك من أجل تسهيل إعادة الهيكلة التى تستدعيها عملية تعميم الخصوصية الحضارية الغربية وتوطينها ، رغم شكهم فى إمكانيات نجاح هذه العملية ، ولكن خبراؤهم يدركون بأن ذلك سيؤدى إلى حدوث تغريب يشوه تلك المجتمعات على الأقل ويقيها مجرد توابع ويحرمها من إمكانياتها فى التطور ، ويسلبها من إرادتها فى التحرر الاقتصادى والاستقلال والتميز الحضارى^(١).

وكانت أهم قنوات ممارسة ذلك التأثير:

- ١ - الإعلام الذى مهد ورافق تلك البرامج.
- ٢ - السلع والخدمات المستوردة التى أغرقت الأسواق قبل وأثناء تطبيق تلك البرامج ، لما تحملها معظمها من قيم وأنماط حياة وما تؤدى إليه من إعادة تشكيل السلوك الاستهلاكى وربطه بمخرجات الجهاز الانتاجى بالدول المتقدمة.
- ٣ - آثار وكالات السياحة والنقل والاتصال فى زرع النمط الحياتى الغربى.

(١) راجع دراسة هامة ل: سارج لانتوش ، تغريب العالم ، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث، ط١، ١٩٩٢ .

المبحث السادس

أوهام ومخاطر برامج التكيف الليبرالى والعولمة القسرية

إن استراتيجيات التكيف وبرامج العولمة تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية من منظور خبراء الدول المتقدمة والنخب التابعة لهم ، بشكل يساعد على التخفيف من حدة المشكلات التى تعانىها البلدان المتقدمة ، ولا يحسن كثيرا الأوضاع المتردية فى البلدان النامية .

وإن المكاسب التى يؤكد عليها بعض الكتاب أثناء تبريرهم لأهمية هذه البرامج ما هى إلا مجرد أوهام أثبتت التجربة التاريخية عدم صحتها ، وسنذكر بعضا منها فيما يلى :

١ - وهم الكفاءة المتوقعة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة:

إن البلدان النامية تعاني من أزمة حضارية شاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية) . . . وبالتالي فإن سياسات الإصلاح الاقتصادى لا تتوقع نجاحها لأنها ليست بمعزل عن المحيط الثقافى والمناخ الاجتماعى والكيان السياسى القائم . فالأزمة الشاملة لا يمكن التخفيف من حدتها ببعض الحلول الجزئية الارتفاعية المتغيرة بشكل مستمر ، بل إن المنطق العلمى والنظرة الموضوعية يقتضيان بأن يتم التخفيف منها فى ظل استراتيجية شاملة ذات بعد واقعى تعالج فى إطارها كافة الجوانب ، وتأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة على المجالات غير الاقتصادية ، ذلك أن الاقتصاد ليس بمعزل عن ظروف ومناخ المجتمع ، كما أن الجوانب المالية والنقدية ليست بمعزل عن جوانب الحياة الاقتصادية الأخرى .

ونعتقد بأن السبب الجوهرى لفشل جهود الإصلاح فى البلدان النامية يعود إلى العزل التعسفى والتغافل عن الحلول ذات الطبيعة الشاملة .

٢ - وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج فى معالجة الأزمات الداخلية:

إن مسيرة التنمية المشوهة قد أفرزت عقلية الاعتماد على الخارج فى جميع الميادين بدءاً من استيراد السلع والخدمات ، وأنماط السلوك وطرق الحياة المرتبطة بها ، إلى استيراد الحلول الجاهزة المعلبة والقوانين والتشريعات والمناهج المرتبطة بها لمعالجة الأزمات الداخلية والاختلالات الناتجة عنها .

ونحن نعلم بأن الإجراءات والسياسات التى تتضمنها البرامج الليبرالية تعبر عن طريقة معالجة المشكلات الاقتصادية التى تعيشها البلدان المتقدمة فى إطار النظام الرأسمالى الذى هو اتمكاس لأعمال المبادئ والأصول المذهبية للرأسمالية فى الواقع ، وهذه الأخيرة

وليدة التطور الحضارى للمجتمع وفلسفته فى الحياة ونظرته للوجود ، ويؤكد ما ذهبنا إليه أحد الباحثين بقوله :

" Les critiques ont tout dobord porte sur Le fait que La politique d ajustement defLationniste est pLus adaptee aux pays deveLoppes qu aux pays des tiers monde ou eLLe se traduisent par une chute de Le La croissance et L'augmentation de La misere et d'un chomage deja massif"(1) .

فيستحيل الاعتماد على تلك الحلول التى ارتبطت بتطور المجتمعات الرأسمالية المتقدمة فى مجتمعات أخرى نامية وتختلف تماما عنها حضاريا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا . ولقد أثبتت التجربة بأن إخفاق مسيرة التنمية يعود إلى التوجه للخارج والاعتماد على : " الحلول والنظريات الجاهزة بدلا من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف بلادنا"(2) فهناك ضرورة لابتكار : " استراتيجيات وسياسات تنمية بديلة يكون هدفها ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وإنما خلق نمط إنمائي جديد يتفق وظروف هذه البلاد ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادى وبناء تنميتها المستقلة ، بحيث يكون الهدف النهائى كذلك هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته ماديا وروحيا"(3) . وهذا الوضع جعل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة لهيئة الأمم المتحدة تسمى عشرينى الثمانينيات بالعشرينى الضائعة ، وأكد عدد كبير من الباحثين هذا الإخفاق . ٣ - وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادى بتطبيق استراتيجيات التكيف والتعديل الهيكلى :

لقد ساد هذا الوهم وسط خبراء الأزمة الذين أفروا منهم مسيرة التنمية المشوهة ، وهو أن الإنعاش الاقتصادى للهيكل للمجمدة فى ظروف الأزمة الحالية يرتبط بضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولى والمؤسسات المالية والنقدية المرتبطة به على برنامج للإصلاح الاقتصادى يتم بموجبه الحصول على الدعم التمويلى اللازم الذى يحل أزمة السيولة فى المدى القصير ، ويمكن الدولة من تدبير القروض اللازمة لبعث المشاريع التنموية التى تحدث الإنعاش الاقتصادى فى المدى المتوسط والطويل . والحقيقة أن هذه مغالطة كبرى يروج لها خبراء صندوق النقد الدولى والبنك

(1) Jacques BrasseurL, introduction a Leconomie du deveLoppement, Armont colLin, 1993, p 89.

(2) د. رمزي زكى ، الاعتماد على الذات ، دار الشباب ، ١٩٨٤ ، ص ٧ .

(3) المصدر السابق ، ص ٨ .

الدولى، وسادت فى أوساط خبراء الأزمة فى البلدان النامية ،ذلك أن التمويل المنوح يرتبط بشروط قاسية لا تحقق الإنعاش الاقتصادى المطلوب فى إطار عملية التنمية المستقلة إنما هو نوع من الإنعاش الذى ينمى التنمية المشوهة التابعة نتيجة لما يترتب على تلك الشروط من تدمير اقتصادى للجهود التنموية التى بذلت بتكاليف كبيرة خلال عقود متوالية.

فلقد جاءت نتائج عمليات التكيف مخيبة للآمال فى معظم البلدان النامية كما تشير معظم التقارير الإحصائية والتحليل المرتبطة بها خاصة فى الدول الشديدة المديونية ، فالأرجنتين مثلا التى انطلقت عمليات إعادة الجدولة بها منذ ١٩٥٦ تدهور وضعها الاقتصادى: « تدهورا شديدا فى الثمانينات ، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بمتوسط سنوى قدره ١,٨ ٪ وانخفض الاستثمار الذى كان فى السبعينات أكثر من ٢٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٩ ٪ فقط عام ١٩٩٠ وحدث خلل فى الاقتصاد نتيجة لتضخم مفرط ، وقد طبقت برنامجين من برامج الصدمات . . . تضمنا تخفيضات فى قيمة العملة وفرض ضوابط على الأجور والأسعار ، ولكن البرنامجين لم يحققا الاستقرار للاقتصاد»^(١) . وفى الشيلي أكد أحد الباحثين فشل البرامج الليبرالية وبيّن بأن :

" L'ouverture brutale et exclusive de L'economie chilienne au commerce mondial a destruite Le systeme productif national, aggrave Les inegalites sociales sans pour autant reduire sa dependance et sa vulnerabilite exterieure" (2).

وفى البلدان الاشتراكية - سابقا - تدهورت الأوضاع بصورة لم يسبق لها مثيل بحيث انخفض الناتج الداخلى الإجمالى ، وكذا الإنتاج الصناعى فى بداية التسعينات بأكثر من ٣٠ ٪ فى كل من ألبانيا ، بلغاريا ، هنغاريا ، بولونيا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا سابقا^(٣) ، وتشهد حاليا معدلات نمو سلبية ، وارتفعت بها معدلات التضخم ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى أرقام كبيرة خاصة فى جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق ، إذ بلغت فى جمهورية روسيا حوالى ٣٠٠ ٪ / ١٩٩٤ بعد أن كانت ١٥٥٣ ٪ فى سنة ١٩٩٢ ، ووصلت إلى ١٣٧ ٪ فى جمهورية رومانيا ، وتدهورت القدرة الشرائية تبعا لذلك وتوسعت قاعدة الفقر

(١) تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ ، برنامج الأمم المتحدة الأتمى ، مركز الوحدة العربية ١٩٩٣ ، ص ٥٤ .

(2) pascale Bye, Jean pierre frey, Le modele chilien, cahiers des ameriques Latines, cnrs- gresal ? 1992, p 48.

(3) Commission economique pour L' europe de L' O.N.U, economie bulleten, Novembre 1992.

والتمهيش فى جميع البلدان الاشتراكية سابقا كمحصلة لتطبيق برامج الليبرلة والعولة.
أما البرازيل فإن أحلام « المعجزة البرازيلية » قد انتهت إلى: « غرق البلد فى الركود
الاقتصادى ، بحيث أصبح فيه عدم استقرار اقتصادى على نطاق واسع وديون خارجية
مرتفعة وتضخم هائل بلغ فى عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ أكثر من ١٥٠٠٪... فالفقر متفش
وهناك تفاوتات هائلة فى الدخل ، لا ينجح كثيرا النظام الضريبى فى الحد منها...
ومازال التضخم المرتفع يمثل مشكلة... » (١).

ولقد كانت نتيجة عمليات التكيف التى طبقت فى مجموعة كبيرة من البلدان النامية
فى وسط ظروف حرجة غير إيجابية إذ خيم عليها: « ركود واضح فى الإنتاج ومعاناة
شديدة من الفوضى والاضطرابات التى حدثت فى المتغيرات الاقتصادية الأساسية ، فمعدلات
النمو كانت غير مستقرة وفى أحيان كثيرة متدهورة ، واستشرى فيها التضخم بشكل واضح
وسريع ، وران عليها ركود تضخمى قاس ، تزامن مع عجز كبير فى الموازنة العامة وركام
كبير من الدين الداخلى المتراكم على القطاع العام ، وععبء دين خارجى شديد الوطأة ،
ومغو متسارع فى عرض كمية النقود وتراخ واضح فى الطلب على الأصول المالية ،
وارتفاع شديد فى أسعار الفائدة ، وتدهور ملحوظ فى سعر الصرف للعملة ، ونزوع
الثروة ورؤوس الأموال للهروب والتهريب نحو الخارج .. ناهيك عن تدهور مستويات
المعيشة » (٢).

٤ - وهم كفاءة برنامج التكيف والتعديل الهيكلى فى التخفيف من حدة تفاقم أزمة المديونية:

يعتقد البعض بأن هذه البرامج تساهم بكفاءة فى التخفيف من حدة أزمة المديونية فى
البلدان النامية ، ولكن تبين أن الدول التى قطعت أشواطاً معتبرة فى تطبيق هذه البرامج
تحت إشراف مستمر ومباشر لخبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لم تؤد إلى
تخفيض حجم الديون والتقليص من آثار خدماتها المرتفعة ، وإذا أخذنا أكبر الدول النامية
المدينة كمثال نجد أن ديون البرازيل أصبحت تفوق ١٧٨ مليار دولار فى سنة ١٩٩٧ وبلغت
ديون الأرجنتين أكثر من ٩٤ مليار مع بداية ١٩٩٦ ولم تنخفض ديون المغرب ، ومصر ،
وتونس ، والمكسيك ، وفنزويلا ، وأندونيسيا بل قد ارتفعت فى بعض هذه الدول ودول
أخرى (٣) واستمرت تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطنى بصورة فاقت توقعات وأوهام

(١) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

(٢) د. رمزي زكى ، الصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث ، دار سيناء للنشر ،

ط ١ ١٩٩٢ ص ١٥٩ .

(3) Atlasco 1997.

مروجى تلك البرامج. فقد انتقل إجمالي الديون من ٦٥٨ مليار دولار سنة ١٩٨٠م إلى ١٩٤٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤ م (١) إلى أكثر من ٢٧٠٠ مليار دولار فى سنة ١٩٩٩، وارتفعت ديون معظم البلدان الاشتراكية سابقا فتجاوزت فى جمهورية روسيا ١٣٠ مليار دولار (٢).

٥ - وهم كفاءة برامج التكيف الليبرالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى البلدان النامية:

إن هذا الوهم يقوم على افتراض خاطئ وهو تشابه الظروف الاقتصادية وتقاربها فى معظم الدول، الأمر الذى يسهل إمكانية تطبيق استراتيجيات الإصلاح الاقتصادى فى البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ولكن الحقائق العملية تثبت بأن البرامج والسياسات تستمد من واقع المجتمعات بعد معاناة ومعاشة تلك المشكلات، ولذلك فإن الاستراتيجيات التى تعمل المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة على تعميمها للتخفيف من الأزمات التى تعيشها المجتمعات النامية إنما هى مستمدة من معاناة مشكلات التطور بالبلدان المتقدمة، وصانعو هذه البرامج هم خبراء الدول المتقدمة أو أتباعهم والمتأثرون بفكرهم، وهناك فرق شاسع نوعى وكفى بين طبيعة الأزمات التى تعانيها كلتا المجموعتين من الدول، الشيء الذى يتطلب وجود برامج مختلفة لتحقيق الازدهار والاستقرار الاقتصادى فى كل منهما، وسنبين كيف تتباين النظرة بالنسبة لبعض المشكلات التى لا بد من التخفيف منها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى (٣) كالتالى :

أ - فإذا كانت مشكلة الدول المتقدمة هى المحافظة على الكفاءة التوظيفية للطاقات الإنتاجية المتطورة، والرشادة التشغيلية للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية، فإن الأصل فى مشكلة البلدان المتخلفة هو القيام بعملية التنمية الشاملة التى يتم فى إطارها الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، والتوظيف الكامل للطاقات البشرية بصورة تؤدى إلى بناء الطاقات الإنتاجية والمحافظة عليها وحمايتها. والمفارقة هو حدوث نتائج عكسية حيث تحطيم القاعدة الإنتاجية فى ظل فوضى الانفتاح ليتحول الاقتصاد الوطنى إلى

(1) Marc Raffinot, Dette des tiers mondes: un retour sur Le devant de La scene ?, Letat du monde 1996, p 123.

(2) L'etat monde 1997, p 165.

(٣) راجع: د. رمزي زكى، بحوث فى ديون مصر الخارجية، مكتبة مبدولى، ١٤، ١٩٨٥، ص ٢٧٨ وما بعدها .

مجرد سوق استهلاكية^(١).

ب - إن إجراءات برامج التكيف الليبرالي تهدف إلى حل مشكلة البطالة الدورية في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن الأمر يختلف في البلدان النامية التي تعاني من البطالة الهيكلية بأنواعها المتعددة من سافرة ومقنعة وموسمية، وهذا يستدعي علاج الخلل الهيكلية في الاقتصاد الوطني ورفع كفاءته الاستخدامية لموارد المجتمع المتاحة. وبالفعل فقد أدى تطبيق هذه البرامج إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر^(٢) في البلدان المتقدمة، ناهيك عن البلدان النامية فقد ازداد عدد عاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي عن ٢٠ مليون عاطل، وبلغ عدد الفقراء به أكثر من ٥٠ مليون فقير.

ج - إن إجراءات برنامج التكيف في البلدان المتقدمة تهدف إلى الحد من موجات التضخم الركودي التي ترتبط بتطور الممارسات الاحتكارية، وتدني كفاءة السياسات المالية والنقدية... في حين أن التضخم في البلدان النامية يرجع إلى اختلالات بنيانية في هيكل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى قنوات التضخم المستورد التي تبين درجة الارتباط السلبي وتطور التبعية الخارجية للدول المتقدمة.

د - إن إجراءات معالجة اختلالات ميزان المدفوعات تختلف من حيث طبيعة العجز وأسبابه في مجموعة الدول المتقدمة والمتخلفة، ففي حين يعود العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية إلى اختلالات هيكلية في الداخل وضعف وزن اقتصادها في الخارج، نجد أن تلك العجزات في البلدان المتقدمة تعود إلى ضراوة الصراع الاقتصادي في السوق العالمية بين التكتلات الاقتصادية المختلفة.

هـ - إن استراتيجيات التكيف، والتثبيت، والتغيير الهيكلية لا تراعى مشكلة توزيع الدخل والثروات باعتبارها ليست مشكلة بنفس الدرجة من الحدة كما هي عليها في البلدان المتخلفة، ولذا يتغافل ويتغاضى عنها منظرو هذه البرامج بل ويؤكدون على ضرورة وجود تكاليف اجتماعية لا بد من تحملها عند تطبيقها، ولقد: « دارت مناقشات واسعة في السنوات الأخيرة حول النتائج الاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلية التي يساندها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووجهت لها انتقادات عديدة »^(٣).
إن هذا الاعتراف من قبل خبراء هاتين المؤسستين يزداد وضوحاً في تأكيد عدم اعتناء

(1) PascaL Bye, Jeun-pierre Frey, p 48.

(2) Walden Bello et Shea Cunningham, Subir L. Ajustement StructureL, Maniere de voir 28/1996, p54.

(٣) بول غليوي وجيليت هول، التصحيح غير التقليدي ومدى انتشار الفقر، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٩٢، ص ١٠.

البرامج السابقة بمشكلة التوزيع وآثارها السلبية على الأغلبية الساحقة التى تعاني من الفقر: ولم يكن نهج البنك والصندوق فى الفترة من أوائل الثمانينات... يتصدى تصديا صريحا للآثار التى تعرض لها الفقراء بسبب سياسات التصحيح فى الأجل القصير، وكان الافتراض الضمنى أن من شأن النمو أن يحد من الفقر فى المدى الطويل، وأن الآثار السلبية فى المدى القصير هى ثمن التصحيح لا مفر منه، ولم يحدث إلا أواخر الثمانينات أن اعترف البنك بأن الفقر قضية محورية فى عملية التصحيح^(١).

والحقيقة أن الفرق كبير بين التكلفة الاجتماعية لتلك السياسات فى دولة متقدمة وبين تكاليفها فى دولة نامية، فالتضحية فى هذه الأخيرة ستكون كبيرة ومفضية إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية فى معظم الأحيان قد تلغى معظم المكاسب المتحققة أو المتوقعة.

وعلى العموم، فإن الأزمة المكسيكية أثبتت هشاشة الاستقرار الاقتصادى المعتمد على المصالح الاقتصادية للدول القوية التى سارعت إلى تغطية إخفاق النموذج الليبرالى بدعم مالى يصل إلى ٤٠ مليار دولار تكفل صندوق النقد الدولى بتغطية ١٨ مليار منها وهو أكبر التزام مالى فى تاريخ الصندوق^(٢).

ونفس الأزمة المالية تتكرر فى تايلندا التى ارتفعت ديونها خلال فترة الانفتاح الليبرالى فانتقلت من ١٧,٥ مليار دولار سنة ١٩٨٥ إلى ٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩٥^(٣)، الأمر الذى جعل صندوق النقد الدولى يوافق على تقديم ثانى أكبر قرض لتمويلها يزيد عن ١٦ مليار دولار يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٧ بمعية كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فهل هو مرض مزمن بدأ يؤثر على نمو أشبال شرق آسيا فى ظل الليبرالية العالمية المتطرفة؟ أم هى حرب اقتصادية تهدف إلى إجهاض التجربة الصناعية فى هذه المجموعة من البلدان؟

(١) المصدر السابق، ص ١٠.

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى، سبتمبر ١٩٩٥، ص ٢٨.

(٣) L'etat du monde, 1997, 293.

المبحث السابع صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن من التحديات وضرورة الإصلاحات

لقد مر أكثر من نصف قرن على إنشاء صندوق النقد الدولي ، قام خلاله بنشاطات عديدة لتجسيد أهدافه الأساسية ، وواجهته منذ البداية تحديات كبيرة تتناسب مع طبيعة مهمته في العلاقات الاقتصادية الدولية في الماضي والحاضر ، وأن دوره المستقبلي يتوقف على حجم الجهود اللازمة لتحويله إلى مؤسسة نقدية دولية فعلية ، بإمكانها مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالسيولة الدولية والتمويل واستقرار العملات والتعاون الدولي وتطور التجارة الدولية .

لقد ساهم صندوق النقد الدولي بدور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية وكان له تأثيره الكبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي على ضوء توجهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق والفعالة في الاقتصاد الدولي . واختلف حجم هذا الدور المتنامي من مرحلة إلى أخرى ، وقد تجسد في اتخاذ أكثر من ١٠ آلاف قرار من قبل الصندوق .

أولاً : دور صندوق النقد الدولي والتحديات التي واجهت خلال المرحلة الأولى (١٩٤٤ - ١٩٧٠) :

خلال هذه المرحلة كان دور الصندوق يركز على المبادئ الأساسية لاتفاقية تأسيسه مع بعض الاختلافات البسيطة وذلك لمنع تكرار الأزمات المدمرة كأزمة الثلاثينات ، فكان التركيز على استقرار أسعار الصرف عن طريق الرقابة على قيم عملات البلدان الأعضاء لتتم في حدود النسب المسموح بها ، وكذا الاهتمام بتقديم الدعم المالي للتخفيف من حدة التقلبات في موازين المدفوعات ، أما دوره في مجال التقليل من القيود المتعلقة بتسهيل حركة التجارة العالمية وتشجيع انسياب رؤوس الأموال فقد كان محدوداً بالرغم من ترافقه مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) سنة ١٩٤٧ التي كان تأثيرها في محيط السوق الرأسمالية آنذاك ، ويعود ذلك لمجموعة من التحديات التي واجهت الصندوق وأهمها :

١- السياسات الوطنية القطرية المتعلقة بإعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية وما تتطلبه من تدخل اقتصادي كبير في إدارة الحياة الاقتصادية .

٢- انتشار الفكر الكينزي واتجاه معظم الدول الرأسمالية المتقدمة إلى تبنيه عند صياغة أنظمتها الاقتصادية وسياساتها التطبيقية وما ترتب عنه من زيادة الإنفاق العام وتنامي دور القطاع العام واللجوء إلى أساليب التمويل التضخمى وغيرها من الإجراءات التى قد تتناقض أحياناً مع رفع القيود وتحرير الاقتصاد من أشكال الحماية ، فكانت فترة الخمسينات والستينات المرحلة الذهبية لتطبيق النظرية الكينزية .

٣- اشتداد الصراع العالمى بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، الأمر الذى قلل من دور صندوق النقد الدولى وحدّ من إمكانيات توسعه وانتشاره ، وكان طابع توجيهاته مرناً بخصوص طبيعة النظام الاقتصادى المتبع وشكل المشروع المجتمعى بالمقارنة مع دوره الحالى . وكان اهتمام الصندوق بالبلدان الصناعية الرأسمالية أكبر من غيرها ولذلك كان الحجم الأكبر من مساعداته المالية إليها لتمكينها من المحافظة على أسعار الصرف فى حدود المعدلات الرسمية ، فخلال الخمسينات كانت ٦٠٪ من المسحوبات على الصندوق توجّه للبلدان الصناعية الرأسمالية ، وارتفعت تلك النسبة ٧١٪ خلال عشرينات الستينات (١) .

وخلال هذه المرحلة قام الصندوق باستحداث الاتفاقية العامة للاقتراض بعد اعتمادها من قبل مجلس المحافظين فى ٥ يونية ١٩٦٢ والتى بموجبها يستطيع الصندوق اللجوء إلى الاقتراض لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الأعضاء فى حالة حدوث أزمات فى موازين مدفوعات أحد البلدان الصناعية الكبرى ، فبموجب هذه الاتفاقية يلجأ الصندوق إلى الاقتراض من حكومات أكبر عشرة بلدان صناعية وهى بلجيكا ، كندا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، والعمارة السعودية فيما بعد .

كما أنشأ الصندوق تسهيل التمويل التعويضى فى ٢٧ فبراير من سنة ١٩٦٣ ، وتسهيل تمويل المخزونات الاحتياطية فى سنة ١٩٦٩ وكلاهما يستهدف مساعدة الدول النامية فى مواجهة حالات التدهور المؤقت فى حصيلة صادراتها بسبب التقلبات فى أسعار موادها الأولية .

كما أعطى الصندوق صلاحية إنشاء حقوق السحب الخاصة فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٧ والتى أوضحت من الأصول الاحتياطية التى يمكن أن تستخدمها البلدان الأعضاء فى مدفوعات كبدل للنقد الأجنبى .

نخلص إلى القول بأن الصندوق خلال هذه المرحلة ظلّ فى خدمة البلدان الرأسمالية المتقدمة وتأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى مكنتها من فرض الدولار كعملة

(١) مارى فرانس ليريتو ، صندوق النقد الدولى وبلدان العالم الثالث ، ترجمة د . هشام متولى ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٧١ .

احتياطية دولية وحرّم الصندوق من إنشاء بديل لها لأنّ حقوق السحب الخاصة لم ترق إلى مستوى العملة الدولية ، وهذه الظاهرة المسماة بالدولة تدر مكاسب كبيرة على الاقتصاد الأمريكى الذى أصبح يستخدم سياساته النقدية الوطنية للتأثير فى اتجاهات الاقتصاد العالمى بما يخدم المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى . وهذا كان من الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تخرج عن القواعد العامة لنظام بريتون وودز فى بداية السبعينات عندما رفضت تحويل الدولار إلى ذهب . . . إلخ .

ثانيا : دور صندوق النقد الدولى والتحديات التى واجهته خلال المرحلة الثانية (١٩٧١ - ١٩٩٩) :

إن سنة ١٩٧١ تعتبر بداية المنعرج الحاسم فى تطوّر دور صندوق النقد الدولى فى العلاقات الاقتصادية الدولية بعد أن انهارت القواعد الأساسية التى قام عليها نظام بريتون وودز سنة ١٩٤٤ وهى قاعدة الصرف بالدولار الذهبى ، وقاعدة الثبات النسبى فى أسعار الصرف .

إنّ التحولات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من تنافس كبير واشتداد الصراع بين مراكز القوة فى العالم الرأسمالى (بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوربية المشتركة سابقاً) ، أدت إلى تعيّر أساسى فى موازين القوى فى غير صالح الاقتصاد الأمريكى الذى تنامى فيه عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع الصادرات الأمريكية فى السوق الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية فى الخارج وتطوّر الإنفاق العسكرى الخارجى ، فازداد الاختلال فى التوازن بين كمية الدولارات الموجودة وحجم الرصيد الذهبى الذى تملكه الدولة الأمريكية التى أصبحت غير قادرة على تلبية جميع طلبات التحويل التى ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل ، فازدادت التقلبات فى أسعار الصرف واشتدت المضاربات على الذهب وتطورت المنازعات النقدية بين الدول الكبرى وعجز صندوق النقد الدولى عن إلزام أعضائه ببنى توجيهاته وبدأت تخرج الواحدة تلو الأخرى عن قواعد الصندوق فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيسها نيكسون فى أغسطس ١٩٧١ عن عدم التزامها بقاعدة تحويل الدولار إلى الذهب ، دون أى تنسيق مسبق مع صندوق النقد الدولى ، ولجأت إلى تخفيض متوال فى سعر صرف الدولار ، والأمر الذى أدى إلى لجوء معظم دول السوق الأوربية واليابان إلى أسعار الصرف العائمة باتجاه الدولار ، وبهذا تنهار قاعدة التحويل الذهبى وقاعدة ثبات أسعار الصرف اللتين شكلتا أساس نظام بريتون وودز ، ويفشل صندوق النقد الدولى فى أداء مهمته خلال المرحلة الأولى ، ويكلف خلال هذه المرحلة الجديدة بوظائف أخرى

تناسب مع حجم المشكلات التي واجهت الاقتصاديات المتقدمة والتي بينت إفلاس النظرية الكينزية على المستوى التطبيقي وعجز إجراءاتها عن التخفيف من تفاقم أزمات جديدة مثل أزمة التضخم الركودية وتباطؤ معدلات النمو وغيرها . فانتشر الفكر الكلاسيكي الجديد بمدارسه المتعددة وأهمها المدرسة النقدية ، وأصبح هو الفكر الذي يحكم سياسات الصندوق وهو يقوم بمهامه الجديدة .

ولقد واجهت صندوق النقد الدولي خلال هذه المرحلة تحديات كثيرة نذكر منها :

١- انهيار قواعد بريتون وودز وتزايد الاضطرابات النقدية :

منذ أوائل السبعينات بعد تراجع الأعضاء المؤسسين للصندوق عن قاعدة التحويل الذهبي، وقاعدة ثبات أسعار الصرف ، فتزايدت الاضطرابات النقدية وبدأ التفكير في إعداد مشاريع تتعلق بالأسس الفعالة المطلوبة لتطوير النظام النقدي الدولي وطبيعة الوظائف التي يتعين على الصندوق القيام بها ، فأقر مجلس المحافظين إنشاء لجنة العشرين في سنة ١٩٧٢ لاقتراح الإصلاحات اللازمة، وقد اتفقت على أن الأوضاع العالمية تتطلب اتباع منهج متطور في إصلاح النظام النقدي ، ورغم المقترحات العديدة إلا أن المشكلات الأساسية بقيت دون إصلاح جوهري وبقيت تساؤلات كثيرة مطروحة منها : لماذا لم تطور حقوق السحب الخاصة وتستخدم كعملة دولية للاحتياط والتقييم ؟

ويؤكد أحد موظفي الصندوق على هذه القضية بقوله : « أما السمة المفقودة - وهي تحد مائل - بالنسبة لصندوق النقد الدولي بوصفه سلطة نقدية فوق وطنية فتتعلق بإصداره لصكوك التزاماته الخاصة ، وفي مرحلة مبكرة جداً من تطور الصندوق خطأ خطوات في هذا الاتجاه بإنشائه حقوق السحب الخاصة ، غير أن هذه الحقوق لم تكتسب حتى الآن الصفات الكاملة للعملة الدولية ومنها أن تصبح المعيار العددي ، وأيضاً أن تشكل الدعامة المركزية للنظام النقدي الدولي » (١).

ولماذا لم توسع مهام الصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير فعلاً ؟ ولماذا تزايد هيمنة مجموعة من البلدان على الصندوق ومؤسساته وسياساته ؟ رغم أن هذه البلدان الصناعية كما تؤكد إحدى الموظفات بالصندوق : « تنتهج سياسات اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تنهج صوب خدمة مصالحها الوطنية وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولي » (٢) ، ولماذا تزداد رقابة الصندوق ومشروطينه التي امتدت لتشمل : « أسس التنظيم الاقتصادي

(١) مازيل غيان ، صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية ، تحديات المستقبل ، مجلة التمويل والتنمية ، الصندوق والبنك الدوليين ، سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ٤١ .

(٢) مارجريت جارتسن دفرانز ، صندوق النقد الدولي بعد مرور ٥٠ عاماً ، مجلة التمويل والتنمية يونية ١٩٩٥ ، ص ٤٥ .

والاجتماعى ونحث على إعادة نظر جذرية فى التوجهات فى الامد الطويل وفى اختيار شكل المجتمع^(١) فى البلدان النامية ولا يستطيع أن يفعل ذلك مع البلدان الصناعية المتقدمة ؟ ولماذا لم تلغ الأزدواجية فى التعامل مع الأعضاء ؟

ولقد تزايدت الاضطرابات فى موازين المدفوعات وازدادت الحاجة إلى السيولة فى عقد السبعينات خاصة بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، فتم استحداث تسهيل النفط وزيادة الحصص بمقدار ٥٠٪ وبيع ثلث حيازة الصندوق من الذهب ، وطور مساعدات أخرى للبلدان المتضررة من ارتفاع الأسعار ، إلا أن احتواء الاضطرابات وتأمين السيولة بشكل ملائم بقيت دون مستوى الدور الفعال والسريع الذى يتطلبه حفظ النظام الدولى .

٢- تطور أزمة المديونية فى بداية الثمانينات :

إن الاضطرابات المالية الكبيرة خلال سنوات السبعينات وما رافقها من تزايد السلوك التوظيفى السلبى للرأسمال المصرفى الدولى، وتطور حجم انسيابه إلى منافذ الاستثمار القصير المدى فى البلدان النامية فى ظل آلية نظام الفائدة الربوى ، بحيث كان حجم القروض ينمو بمعدل ٢٧٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ التى شهدت تصاعد التدفقات المالية الدولية من المصارف التجارية الكبرى إلى البلدان النامية ، وكان هذا الوضع المتسارع قد أدى إلى ارتفاع متوال فى أسعار الفوائد التى أصبحت آلية ترهق كاهل الاقتصادات المتخلفة التى تحولت بدورها اعتباراً من سنة ١٩٨٢ - وهى سنة انفجار أزمة المديونية - إلى مصدرة صافية لرأس المال المالى ، إذ أصبحت خدمة الديون السنوية تزيد عن حجم القروض الجديدة، ومعنى هذا أن آلية المديونية الخارجية أضحت تشكل عملية تحويل عكس للموارد المالية من الاقتصادات النامية الدينة إلى الاقتصادات المتقدمة الدائنة ، وقد تضافرت مجموعة من الأسباب التى عمقت هذه الظاهرة ومنها تدهور معدلات التبادل فى غير صالح البلدان النامية، وارتفاع الأسعار الحقيقية للفوائد، وتدهور معدلات النمو الاقتصادى فى البلدان المتقدمة ، وتطور صور الفساد الاقتصادى الداخلى ، وتزايد أشكال تهريب الأموال ... إلخ .

وأمام هذه الوضعية عجز صندوق النقد الدولى على تأمين السيولة الكافية للبلدان الشديدة المديونية بشروط ميسرة تجسد التوازن فى تدفق الموارد الذى يحقق معدلات نمو كافية لتحرك الآثار الإيجابية المتبادلة بين مجموعة البلدان النامية المدينة ومجموعة البلدان المتقدمة الدائنة وتحول من مؤسسة تقليدية إلى مؤسسة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية ، ليجعلها أكثر انسجاماً مع مصالح رأس المال الدولى عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازن النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(١) مارى فرانس ليريتو ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

وفى الوقت الذى يتساهل فيه صندوق النقد الدولى مع الدول المتقدمة المدينة كالولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن طبيعة النظام النقدى الدولى الذى أسسته منذ بريتون وودز يمكنها من تحويل العجز الداخلى والخارجى ، ونقل آثاره السلبية إلى بقية دول العالم، فإنه يمارس رقابته التدخلية الصارمة يفرض ويجسد مشروطيته بقوة فى الاقتصاديات النامية. وعجز صندوق النقد الدولى عن مواجهة تحديات أزمة المديونية إلى يومنا هذا واستسهل وظيفة إدارة الأزمة وتيسيرها فى مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف فى النظام النقدى الدولى . وهذه الحقيقة عبّر عنها السيد ثارو بقوله : « لقد عوهد بمعالجة مشاكل ديون العالم الثالث إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولكن ليس بوسع هاتين المؤسستين سوى أن تستمر فى وضع رقع على نظام لديه بالفعل رقع أكثر مما ينبغى . . . ليس بوسعهما أن تعيدا الصحة إلى النظام المالى للعالمين الثانى والثالث » (١) والاول كذلك .

٣ - انهيار المعسكر الاشتراكى وتفكك الاتحاد السوفياتى فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات:

لقد ساهم السقوط المفاجئ للمعسكر الاشتراكى فى توسيع مهام الصندوق النقدى الدولى وزيادة دوره ، فمن جهة توسعت عضوية الصندوق بأعضاء جدد من البلدان الاشتراكية، وفى سنة ١٩٩٢ تمت الموافقة على عضوية الاتحاد السوفياتى السابق ، فازداد طلبهم على المساعدات المالية التى يقدمها الصندوق لمواجهة الاختلالات المالية لهذه الاقتصاديات والتقليل من التقلبات الحادة فى موازين مدفوعاتها فى المدى القصير، ومن جهة أخرى تطور دور الصندوق فى الإشراف على التحولات الاقتصادية فى دول أوروبا الشرقية من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق، وأنشأ لهذا الغرض فى أبريل ١٩٩٣ التسهيل التمولي لتحويل الأنظمة الاقتصادية من أجل رفع كفاءته فى مساعدة البلدان التى تواجه مشكلات مالية بسبب تحولاتها الليبرالية المتسارعة والتى أصبحت تستقطب حجماً معتبراً من سيولة الصندوق ، ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى الاتفاق الذى أبرمه مع روسيا فى مارس ١٩٩٦ بموجب التسهيل التمولي الممدد بمبلغ يفوق ١٠ مليار دولار وهو أكبر اتفاق فى إطار هذا النوع من المساعدات فى تاريخ الصندوق .

ورغم مرور أكثر من ٧ سنوات على بدء عمليات التحوّل الاقتصادى فى إطار البرامج الليبرالية التى فرضها الصندوق بقوة على تلك الدول ، إلا أن نتائجها إلى حد الآن كانت خلافاً للتوقعات دون مستوى التحديات التى تواجهها هذه الاقتصاديات، الأمر

(١) لسترثارو ، الصراع على القمة ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٤ ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت، ١٩٩٥ ، ص ٢٩٠ .

الذى يؤكد استمرار مسلسل انتكاسات الصندوق فى القيام بالمهام الجديدة التى أسندت إليه والمتعلقة بإدارة عملية التحول نحو اقتصاد السوق .

٤- تزايد وتيرة الانفتاح الليبرالى القسرى وتدويل الاقتصاد المحلى وعولمة أسواق رأس المال :

إن التحولات الجديدة فى العالم فى شماله وجنوبه والتى تهدف إلى عولمة الخصوصية الحضارية الغربية فى التطور الاقتصادى، قد ساهمت فى تدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، وأدت إلى تنامي الاقتصاد الرسمى المضاربى على حساب نمو الاقتصاد الحقيقى، وتضاءلت كفاءة صندوق النقد الدولى فى توجيه أسواق النقد والمال توجيهاً يقلل من اضطراباتها ومخاطرها وانعكاساتها السلبية على اتجاهات الأداء الاقتصادى فى الدول المتقدمة والنامية ، فعجز الصندوق عن التنبؤ بالأزمة الآسيوية ، وعجز عن تقدير امتداداتها كما أقر بذلك النائب الأول للقائم بأعمال مدير صندوق النقد الدولى السيد ستانلى فيشر قائلاً: « ولكن الصندوق فشل فى التنبؤ بخطر آثار العدوى التى نجمت عن اتساع الأزمة »^(١) وإذا كان التحدى السابق للصندوق هو: «تحرير القوى الاقتصادية الأساسية، فالتحدى المائل الآن هو توجيه قوى السوق صوب الأداء الاقتصادى العالمى السليم . . . وقد رسخت تماماً أهمية الاستقرار النقدى بالنسبة لكفاءة قوى السوق على الصعيد الوطنى . وثمة رأى مماثل بانطباق ذلك على الصعيد الدولى»^(٢).

وأمام هذه المستجدات فى العلاقات الاقتصادية الدولية بات من الضرورى العمل من أجل إقامة نظام نقدى عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولى بأسره .

ثالثاً : الإصلاحات الضرورية لتأمين الدور المستقبلى لصندوق النقد الدولى (نحو مؤسسة نقدية دولية تواجه التحديات الحالية والمستقبلية) :

إن تكريس المسار الحالى لصندوق النقد الدولى يعنى استمرار الاضطرابات النقدية وترسيخ حالة عدم الاستقرار فى النظام النقدى الدولى، الأمر الذى ينعكس بشكل سلبى على أداء الاقتصاد العالمى ، ولهذا ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسة الهامة لتكون فى خدمة المجتمع الدولى بأكمله .

ونرى بأن تحقيق هذا الهدف يستدعى إعادة النظر فى القضايا الأساسية التالية :

- العضوية والتصويت .
- الحصص والمهام .
- حقوق السحب الخاصة .

(١) مانويل غيتيان ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) ستانلى فيشر، الأزمة والدرر المتغير لصندوق النقد الدولى، مجلة التمويل والتنمية ، العدد: يونيو ٩٨ ص ٤٠ .

- نظام أسعار الصرف .
- السيولة الدولية .
- آليات الائتمان الدولي .

١- العضوية والتصويت :

أ- العضوية :

إن النظام الحالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء ، وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله : « إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء في الصندوق »^(١) ، فإصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة (خلافا لمجلسها الأمن) .

والغريب أن الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الدكتاتورية المؤسساتية والاستبداد داخل المنظمات الدولية ، فإن الأوان للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكون البديل الأكفأ للمصايدة والهيمنة .

ونحن نؤكد على مبدأ المساواة الذي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للاحتواء والاستحواذ .

ب- التصويت :

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي والمالي . ويسرى هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية ، ومؤسسة التنمية الدولية ، ومصارف التنمية الجهوية .

إن توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره ، فمن جهة نجد بأن حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية ، فنجد مثلاً : « زيادة حقوق التصويت لليابان لا تتزايد إلا بصورة ضئيفة . . . رغم تعاظم قدرتها الاقتصادية والأهمية النسبية لتجارها الخارجية »^(٢) .

(١) ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته ، ترجمة د. هشام متولى ، دار خلاص ط ١ ، ١٩٩٥ ، ص ١٢٦ .

(٢) ماري فرانس ليريتو ، مرجع سابق ص ٣٧ .

وذلك لأن المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية فى الميدان المالى والتجارى ، ولا غرابة إذا وجدنا أن تحديد الحصة فى بداية التسعينات كان خاضعاً للتغيرات فى المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية المختارة فى بداية الثمانينات .

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائماً لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة ٢٨٪ من الأصوات موزعة على ٢٤ دولة نامية فى سنة ١٩٥٣، نجد اليوم بأن ٣٩٪ من الأصوات تنقسمها ١٣٢ دولة نامية .

فالامر يستدعى تصحيح الاختلالات فى توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة فى مجال اتخاذ القرارات الحاسمة فى المجال المالى والنقدى الدولى، وكذا إعادة التوازن فى توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالى لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولى يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين ٧٠٪ إلى ٨٠٪ حسباً لأهمية القرارات ، مما يعنى أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التى تزيد حصتها التصويتية عن ١٧٪ تشكل عائقاً كبيراً فى أى مشروع قرار حاسم لا توافق عليه .

فصندوق النقد الدولى ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، والعلاقات فيها هى علاقة بين شركاء غير متساوين فى كثير من الأحيان . فالامر هنا يختلف عندما يتعلق الامر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها فى التأثير على التطور الاقتصادى فى جميع البلدان التى لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة . وانطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة فى العضوية والتصويت والخصص إلى مبدأ المساواة النسبية التى تعكس عنصر السيادة، وفى نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادى والحضارى للدولة العضو فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء فالأول يشكل ٣٠٪ ويبرز التماثل فى عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان . والثانى يساوى ٢٠٪ ويرتبط بحجم الدولة السكانى الذى لا بد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان . والجزء الثالث وشمل ٥٠٪ المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادى والمالى والتجارى .

٢- الحصص والمهام :

أ- الحصص :

ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس قوتهم الاقتصادية ، والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالنتائج القومية ، وحجم التجارة الدولية ... إلخ ويفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي ، وبقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقاته الاقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدى عاملة .

ورغم أن الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة إلا أنها تبقى غير كافية ، وذلك لاعتماد المؤشرات القديمة وليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو . كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفى مكانة البلد ، فهناك فرق بين مؤشر الناتج المحلي والناتج القومي .

ولا بد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي ، وعلى حركة السلع والخدمات ، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة وأخذها بعين الاعتبار في زيادة حصتها .

ب- المهام :

يلاحظ خلال العشريتين الأخيرتين تحول كبير في مهام صندوق النقد الدولي ، فقد طغت وظائفه الأيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية ، وأضحى متخصصا في وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستفيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية ، وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على استمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة أيديولوجية تتمثل في عوالة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية . فقد تزايد تدخله ، وتطورت مشروطيته ، وتنامي دوره كوسيط للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تنسجم مع المهمة المذهبية .

وانطلاقا مما سبق لا بد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتتقنها من مظاهر التحيز الأيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول ، لينحصر دوره في تأدية الوظائف

التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة ، ونظام أسعار الصرف ، وتنظيم السيولة ، وتخليص حركة الائتمان من المشروطة الأيديولوجية والانتقائية .

٣- حقوق السحب الخاصة :

أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة ١٩٦٩ لتكون أصلاً احتياطياً دولياً ولتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مؤسسات أخرى دولية وإقليمية .

وخلال عشرة السبعينات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكون من ١٦ عملة رئيسية لمجموعة الدول التي تساهم بشكل معتبر في التجارة الدولية ، وترتبط منذ ١٩٨٢ بخمس عملات هي الدولار الأمريكي ، والين الياباني والفرنك الفرنسي ، والمارك الألماني والجنيه الإسترليني .

وبقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث إنها ما زالت ليست الأداة الرئيسية للاحتياطيات الدولية في النظام النقدي الدولي ، كما أنها لم تتحول إلى عملة دولية ، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولة باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة طيلة نصف قرن ، الأمر الذي كان وما زال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحدّ من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي . ولا غرابة إذا وجدنا أن نتائج الحلقة الدراسية التي نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة في المستقبل ، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية « لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الاحتياطى الرئيسية في النظام النقدي الدولي . ولا يبدو أنّ مصيرها هو التطور من اعتماد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل » (١) .

ولهذا تستمر الولايات المتحدة ومجرتها في جعل « صحة الاقتصاد العالمي حييصة أداؤها الخاصة بها ، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعاً كلياً للعجز التجاري الأمريكي » (٢) .

وبناءً على ما سبق فإنّ الضرورة ملحة في ظلّ التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي ، للإصلاح الجدى الذي يتم في إطار تطوير وحدة السحب

(١) نشرة صندوق النقد الدولي ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢١ .

(٢) د. جورج قزم ، الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور إخفاق التنمية ، دار الطليعة بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٣ .

الخاصة على مستوى النواحي التالية :

أ - تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطى فى النظام النقدى الدولى:

فالتعهديات الخاصة بالعضوية والتصويت والحصص ستؤدى إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسية التى تمكن من تقليص الهيمنة والاحتكار ، وتساعد على إجراء التغيرات الإصلاحية التى تخدم المجتمع الدولى بأسره على مستوى النظام الدولى . ولعل نقطة الانطلاق هى الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للاحتياطى الدولى باتخاذ الإجراءات التى تجسد ذلك وتؤدى إلى التخفيف التدريجى لظاهرة الدولة وانعكاساتها السلبية ، وتقلل بصورة فعالة من الاعتماد على الدولار والسلة المرتبطة به فى ميدان الاحتياطيات الدولية . ولا شك فى أنّ هذا الوضع الجديد سيقلص من حدة الآثار السلبية للسياسات النقدية الوطنية فى الدول الكبرى على النظام النقدى الدولى فالدول الصناعية: « تتجه سياسة اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية ، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولى ، ويؤدى قلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم يقين تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار » (١) .

فإعادة الاعتبار لوحدة حقوق السحب الخاصة فى مجال الاحتياطيات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولى لغرض الاحتياطى ضمن النظام النقدى الدولى ، فتقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات فى أسعار صرفها والتى تعرض لها معظم الدول التى تستخدمها كاحتياطى فتتخفف حدة التبعية النقدية .

ب - تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية :

لعب الدولار الأمريكى دوراً هاماً فى النظام النقدى حيث كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد ، وكان يقوم بدور الوسيط بين الذهب وباقى العملات وبعد تزايد المعجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى ، وتنامى الاحتياطيات الدولارية فى المصارف المركزية بمعظم الدول الصناعية ، وتطور أشكال المضاربات ، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالالتزام المتعلق بتحويل الدولار إلى ذهب وقررت إيقاف صرف الدولار بالذهب فى سنة ١٩٧١ ، فتحوّل النظام الدولى من الشكل الازدواجى فى التقييم واستعمال الاحتياطيات

(١) مارجرىت جارىتن ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

والذى كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الأحادى الذى توسعت فيه الدولة فى العلاقات النقدية والمالية الدولية، فأضحى الدولار يشكل ٦٠٪ من احتياجات المصارف المركزية ، ويشارك بنسبة ٨٠٪ فى الصفقات والاتفاقات المتعلقة بسوق العملات و ٥٠٪ من الصادرات العالية ، رغم أن حصة الولايات المتحدة فى التجارة الدولية لا تزيد عن ١٦٪ (١).

هذه الوضعية أدت إلى اشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية فى العالم من أجل توسيع مجالها الحيوى فى النظام النقدى الدولى لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكى وانتقل الاهتمام من مستواه الفطرى إلى مستوى التكتلات لتحذى نفسها من آثار الاضطرابات النقدية ، وتعظم مصالح اقتصادياتها ضمن أسواق الصرف التى تتجاوز قيمة مبادلاتها يومياً أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار فتكتل الاتحاد الأوروبى يقوم بجهود قوية لإنشاء عملة « اليورو EURO » التى ستحتل مكاناً هاماً بين العملات القوية فى العالم لتستخدم كسلاح وقاى للحفاظ على مكانة العملات الأوربية ، ولحماية الاتحاد الأوروبى من الآثار السلبية للنظام النقدى الدولى .

وتسعى دول شرق آسيا بعد الاضطرابات النقدية التى تعرضت لها هذه البلدان - وخاصة تايلندا خلال السداسى الثانى من سنة ١٩٩٧ - إلى إنشاء صندوق يتكفل بدور حيوى فى هذا المجال ، رغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية فى المؤسسات النقدية الدولية والمواشرات المضاربة التى أوقعت هذه البلدان فى أزمات مالية لم تشهد لها من قبل مما اضطرها إلى الخضوع طوعاً أو كرهاً إلى توجيهات وبرنامج الصندوق .

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة للارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية فى السوق النقدية الدولية ، بل إن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملة الدولية التى تغدو عندئذ الأداة الأساسية فى التقييم والمبادلة والاحتياطى على المستوى الدولى . وإذا كان صندوق النقد الدولى : « لم يمنح أكثر من سلطة شرطى ، فيما يتعلق بقواعد استقرار العملات وقابليتها للتحويل ... ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولى يتمتع بسلطة الإصدار ... لقد تم إحداثه كأداة لنظام نقدى لم يتحدد فى صلبه شروط إصدار النقد . ولذا لم يكن قادراً على منع النظام النقدى الدولى من الانزلاق بالشكل الذى حدث له » (٢) .

(1) Yvs - Thibault de silguy , Eclaircir avec les seismes monetaires, le monde: Dossiers - documents , n : 252. mars 1997 . p . 2 .

(٢) ميشيل لولار ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

فإن تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية في البنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي .

٤- نظام أسعار الصرف:

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة في سنة ١٩٧١ قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، فقد أعلنت بذلك على انهيار إحدى أهم أسس اتفاقية بريتون وودز والتي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة ، والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففي ظل النظام الأول كان دور الصندوق هو التأكيد من احترام البلدان الأعضاء للالتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها : التزام الدول بتحديد سعر صرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق ، أما في ظل نظام أسعار الصرف المرنة الذي بدأ تطبيقه اعتباراً من سنة ١٩٧٣ فإن دور الصندوق انحصر في الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية، وكان تعامله تمييزياً خاصة بعد تطور أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابي والتوجيهي للدول الصناعية الكبرى وانحصرت في التوصيات والتلميحات ... إلخ .

ولم يؤد نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي طالما حلم به منظرو الصندوق وتوقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة . وفي هذا قال أحد الباحثين: «لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالاً أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد وأنا منهم»^(١) فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات وما زالت إلى يومنا هذا ، ولا شك بأنه في ظل تقلبات يمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون ممكناً إدارة الاقتصاديات بكفاءة^(٢) .

فخلق هذا الوضع انجهاها لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي ، فازدادت التوظيفات المضاربة القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات ، وأصبحت أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصاديات العالمية، وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ ٣٤ مرة من التدفقات الملائمة للصنفقات المتعلقة بالسلع والخدمات... . وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم ، صار العالم ملهى واسعاً، حيث وزعت موائد اللعب طولاً وعرضاً، والألعاب والمزايدات التي يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوقف أبداً ، فلوحات الاسعار الأمريكية تبعثها لوحات أسعار طوكيو وهونج كونج ، ثم لندن وفرانكفورت

(١) المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

وباريس، وفي كل مكان الائتمان يدعم المضاربة، إذ كل واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يحوز» (١).

ففي ظلّ ميكانيزم نظام أسعار الصرف المرنة تطوّرت التدفقات النقدية والمالية المضاربة اليومية بصورة مذهلة، فقد انتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من ٩٤ مليار دولار سنة ١٩٨٠ إلى ٤٢٩ مليار دولار سنة ١٩٨٩ إلى أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار سنة ١٩٩٦ (٢).

إن هذه التحولات تستدعي مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبياً، عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تتحول إلى عملة دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له. وإذا كان الأوروبيون يسعون حالياً للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإن الاستقرار في قيمة العملات « يكون ضرورياً أيضاً لنجاح بقية العالم الصناعي » (٣) والنامي.

وتحدد أسعار الصرف بين العملات ليس على أساس قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكد على ذلك الصندوق النقدى الدولى الذى يعتمد ذلك على المؤشر فى تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العملة شرطاً إجبارياً للحصول على المساعدات التى يقدمها الصندوق، وفى هذا إجحاف كبير، فيقتضى الأمر أن يتم الوصول إلى معدل الصرف الفعلى الذى يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية عن طريق الاستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما : مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة، وهو الذى يركز عليه الصندوق فى إطار دعمه لاقتصاديات الانفتاح ومؤشر القوة الشرائية الداخلية (٤) عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة فى البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع

(١) موريس آلي : من الانهيار إلى الازدهار، ترجمة رفيق المصرى، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامى، العدد الأول ١٩٩١، ص ٩٥ وما بعدها.

(2) Pierre AntomD La force des marches, Dossiers - document, Le monde n: 252, 1997 p2.

(٣) ليستر ثارو، مرجع سابق ص ٢٩٢.

(٤) القدرة الشرائية الداخلية للعملية تستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التى تؤكد بأن سعر الصرف بين العملات يجب أن يستند إلى قوتها الشرائية الداخلية بمعنى أن سعر الصرف لا بد أن يتطابق مع سعر تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملات المختارة.

والخدمات مقيّمة بالعملة الوطنية . فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين في إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقطل من التكاليف والاضطرابات النقدية التي تحملتها البلدان التي تقوم بإجراء التحولات الاقتصادية تحت إشراف الصندوق .

ونحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة نسبياً، وذلك لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع والحالات ، ولعلّ مسألة اختيار أسعار الصرف هي من : « الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الاقتصادية ، وإذا كان لم يتم التوصل إلى حلّ لهذه المشكلة فذلك يعني أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف » (١).

والحقيقة أن تزايد حدة المضاربات في ظلّ عدم استقرار أسعار صرف العملات وما نتج عنها من أزمات وتغيرات في بنية وتركيب أسواق النقد والمال الدولية ، ترجع عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية . وإن الاستقرار في أسعار العملات سيقطل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية .

٥- تنظيم السيولة الدولية :

إن تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداءً رفع الصندوق النقدى الدولى في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نمو التجارة الدولية ، ويتماشى مع تطور حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية ، وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطورها الاقتصادى وتزايد مكاسبها المتحققة في السوق الدولية ، إضافة إلى الدور الذى يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للاحتياطات الدولية التى لا تزيد حالياً عن ٢١ ٪ من مجموع الاحتياطات غير الذهبية (٢) فى حين يشكل الدولار ٦٠ ٪ من احتياطات البنوك المركزية من العملات الرئيسية و ٥٠ ٪ من المدخرات الخاصة، رغم أنّ مساهمة الولايات المتحدة فى الإنتاج الاقتصادى العالمى لا يزيد عن الخمس (٣) ، فتتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بمورد جديد عند تكليف الصندوق بإلزام الأعضاء بحدود معينة من الاحتياطات تتناسب مع نموّ عوائد

(١) ستانلى فيشر ، للحفاظ على استقرار الأسعار ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٣٤ .

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى ، سبتمبر ١٩٩٦ ص ٧٠ .

(3) Hens - Peter Martin et Harald Schumann , Le piège de la mondialisation , traduit de l'allemand , Solin , 1997, p: 98n.

توظيفاتهم واستثماراتهم الدولية .

كما أن من مقتضيات السيولة الدولية إتاحة الفرصة للصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعي ذلك بدون مشروطية أيديولوجية وسياسية تؤثر على سيادة الدول وحرية اختياراتها لمشاريعها المجتمعية . ولا يمكن لأى إصلاح للنظام النقدي الدولي أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية التي تؤمن السيولة الدائمة » وبالنظر إلى النطاق العالمى للصندوق لا بد من أن يكون قادراً على مساعدة أى من البلدان فيه في ظروف وأحوال معينة تماماً مثل البنك المركزى الوطنى الذى يكون مهياً لمساعدة نظامه المصرفى ، وهذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءاً كبيراً من احتياطاتها الدولية في صندوق النقد الدولي « (١).

٦- تطوير آليات الائتمان الدولي :

إن الخصائص الحالية لآليات الائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين: القطرى ، والدولى ، ومن بين تلك الخصائص التى تستدعى تطويراً نذكر :

- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية .

- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان .

- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان .

أ- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية :

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين :إحدهما : موضوعية وهى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى ، وثانيتها : مذهبية وتتمثل في طرق تعبئة الموارد وصيغ استخداماتها ، وكان ولا يزال الخلاف مستمراً حول طبيعة الوظيفة المذهبية وانعكاسات إعمالها في الوقت النقدي القطرى والدولى على الوظيفة الموضوعية ، وبدأت ردود الأفعال تتوالى بعد الانحرافات الكبيرة في مسار المنظومة المصرفية ، إذ تحولت إلى مؤسسات لصناعة الائتمان وبيعه والاتجار في النقود ، فازدادت الفوارق بين حجم الموارد التى تمبته وحجم الائتمان الذى تصنعه ، وهذا ما أكدته الاقتصادى مورييس آليه بقوله : «إن آلية الائتمان ، كما تعمل اليوم ، تعتمد على الغطاء الجزئى للودائع ، وعلى خلق النقود من لا شيء ، وعلى الإقراض لأجل طويل أموالاً مقترضة لأجل قصير ، كل هذا من شأنه إحداث زيادة جسيمة في أوجه الخلل الملاحظة . فالواقع أن جميع الأزمات

(١) ماتويل غيتان ، مرجع سابق ص ٤٦ .

الكبرى فى القرنين التاسع عشر والعشرين قد نشأت من فرط تزايد الائتمان وعود الدفع وتحويلها إلى نقود» (١) .

قبعد انهيار نظام « بریتون وودز » فى بداية السبعينات ازداد ضعف الصندوق الدولى فى ضبط حركة الائتمان على المستوى الدولى، حيث نشأت أسواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوروبية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية ، ولا توجد فى النظام النقدى الدولى القائم آليات تحكم حركتها الائتمانية .

الأمر الذى شجع المصارف الدولية النشاط على التفلت من القواعد المصرفية ، والخروج على المبادئ الاحتراسية والضمانات الائتمانية المعمول بها على المستوى القطرى والمتعارف عليها فى الميدان المصرفى على المستويين الفكرى والنظرى مثل نسبة القروض إلى إجمالى رأس المال المصرف ، ونسبة القروض إلى الودائع ، ونسبة السيولة ، والاحتياطيات، ومدى التنوع فى سلة التوظيف ومحفظة الاستثمار وغيرها .

فنسابت المصارف إلى خلق الائتمان بدون ضوابط ، فقدت فى بداية الثمانينات نسبة القرض التى منحها ٢٤ بنكا أمريكيا إلى إجمالى رأسمالها حوالى ١٨٨ ٪ وازدادت القروض المكشوفة بصورة غير مسبوقة (٢) .

ولتلافى هذه الوضعية التى أدت إلى اضطراب كبير فى حركة الائتمان على المستوى الدولى ، يستدعى الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية فى البلدان المتخلفة الضعيفة ، ولكن فى ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية النشاط والمصارف الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمى، التى تخلصت من ضوابط السياسات النقدية القطرية وتتغافل عنها الدول المتقدمة التى تحقق لها مكاسب خيالية، من أجل إلزامها بالقواعد المصرفية التى تعظم مصلحة المجتمع الدولى ، ونعتقد بأن المكاسب المتوقعة من انتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للاقتصاديات النامية إلى مراقبة الاحتكارات المصرفية والتكتلات المالية الدولية ستكون أكبر وأعظم . وصولاً إلى منع خلق النقود الائتمانية بدون تغطية مناسبة : « إصلاح آلية الائتمان يجب أن يؤدى إلى منع خلق النقود من لا شئ وإلى منع تمويل القروض الطويلة الأجل باقتراضات قصيرة الأجل » (٣) . بغية الوصول إلى تسمين الوظيفة الموضوعية للنظام المصرفى الدولى .

(١) موريس آلي ، مرجع سابق ص ٦٦ .

(2) World Bank . world debt table. external debt of developing countries. 1985 / 1986.

(٣) موريس آلي ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان :

إن نظام بريتون وودز الأصلي والمعدل ساهم في زيادة الانحرافات المجالية الزمانية والمكانية في استخدام الائتمان . فقد تطورت التوظيفات المضاربة القصيرة المدى بشكل مضطرب على حساب الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة الطويلة المدى ، وازدادت أهمية المجالات الترفيهية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية ، واستقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات والتوظيفات في حين كان نصيب البلدان النامية ضعيفاً بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحدياتها، وثقل المسؤولية التاريخية لستعمرها .

وانطلاقاً مما سبق يستدعي الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الائتمان المتاح على المستوى الدولي باستخدام جملة من الكوابح والمحفزات ، التي تقلل من هيمنة رأس المال الدولي ، ونجد من الآثار الخطيرة لتطور التكتلات الاحتكارية وانعكاساتها السلبية على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان استخدام الائتمان وتخصيصه المجالي والزمني والجغرافي ، ويستقل دور الصندوق من التأكيد على التوازنات النقدية والمالية في البلدان النامية ومراقبتها وانتهاك سيادتها ، إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية في السوق الدولية ، وتطهيرها من السلوكيات التوظيفية المضاربة التبذيرية وخاصة في سوق العملات، وإن الاقتراح الذي تقدم به السيد جيمس توبين JAMES TOBIN منذ مدة طويلة والمتعلق بفرض ضريبة يسيرة على العمليات الخاصة بسوق العملات، وقد تجدد هذا الاقتراح من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة في الورقة التي قدمت إلى ملتقى التشغيل والعمالة^(١) حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليص من المخالفات والتقليل من تطور سوق العملات التي بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من ١٣٠٠ مليار دولار ، وأصبحت تستقطب حجماً معتبراً من الائتمان الدولي . فتطبيق ضريبة بـ ١ ، ٠ يؤدي إلى تخفيض بـ ٢٠٪ في حجم هذا السوق .

وقدر الاقتراح الأممي عوائد هذه الضريبة بأكثر من ١٥٠ مليار دولار يمكن استخدام جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الاعمية والتخلص من الضغوط السياسية للدول الممولة .

(1) Document d'information presente par le departement des affaires economiques et sociales, organisation des Nations Unies 98 - confrence interpalmentaire sur l'emploi et la mondialisation . CAIRO 1997 , p7 .

ويمكن تطوير هذه الضريبة الخفيفة لاستعمالها كأداة فى تحقيق التوازن فى استخدامات الائتمان على المستوى الدولى ، وستكون نتائجها إيجابية وعوائدها كبيرة لانقل عن ٣٠٠ مليار دولار، يمكن استخدام جزء منها فى زيادة موارد الصندوق ليقفل من الاعتماد الكبير على الخصص ، ويستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية فى البلدان النامية بما يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية فى حركية النشاط الاقتصادى تعظم مصلحة الاقتصاديات المتقدمة والنامية .

ولا شك فى أهمية هذا الاقتراح الذى أضفى مقبولا وقابلا للتطبيق من الناحية التقنية .

Cette idee est attentivement etudiee aujourd'hui, les chercheurs et les experts des marches financiers concernes la considerent comme techniquement applicable. Cette taxe aurait pour effet de reduire l'influence des marches financiers internationaux sur les politiques macro-economique nationales, et peut etre aussi de favoriser une legere reduction des taux d'interet a l'echelle mondiale (1) .

جـ- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان :

إن النظام الائتمانى المصرفى الدولى يقوم على نظام الفائدة الربوى الذى ساهم فى تطور الاقتصاد الرسمى على حساب الاقتصاد الحقيقى الإنتاجى والخدماتى ، وأضحى عاملاً مساعداً على تحويل تيار معتبر من رؤوس أموال وأرباح المؤسسات الإنتاجية نحو التوظيف فى السوق النقدية والمضاربة فى السوق المالية ، على حساب التوسيع والتجديد والتطوير فى كثير من الأحيان ، ومن جهة أخرى أدى إلى تطور المديونية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتراكمت أهرامات الديون وأصبحت أخطر مشكلة تهدد تطور الأغلبية الساحقة من سكان العالم .

فقد آن الأوان لتكفل مؤسسات النظام النقدى الدولى بصيغ ووسائل تحدث تعديلات فى جوهر نظام الائتمان والاستثمار ، ويزداد فيه ارتباط الجهاز المصرفى بالمؤسسات الإنتاجية ، وليس العكس ، بالبحث عن صيغ جديدة للمشاركة الإيجابية التى تعظم مصلحة جميع الأطراف ، والتى يضعف خلالها دور المؤسسات التى تربح دائما عن طريق آلية الفوائد الربوية بغض النظر عن طبيعة العمليات الاستثمارية .

(1) O . N . U , Idem , Ibid p 7-8 .

الخاتمة

لقد اتضح لنا كيف كانت بصمات الهيمنة الأيديولوجية واضحة منذ بداية تأسيس صندوق النقد الدولي وتحديد أهدافه وهيكله التنظيمي وطبيعة المؤسسات المكملة لدوره ، الأمر الذى يؤكد منذ البداية صعوبة قيام هذه المؤسسة بإدارة النظام النقدى الدولى إدارة مستقلة تحقق مصلحة المجتمع الدولى بكامله .

ولا غرابة بعد ذلك إذا لاحظنا بأن الدول الكبرى التى أسست الصندوق كانت أول من تخلى عن الالتزام بالضوابط النقدية والمالية التى وضعتها عن طريقه ، فانهارت بذلك الأسس الجوهرية التى قامت عليها اتفاقية التأسيس « بريتون وودز » ، وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان الصندوق متفعلاً بها وعاجزاً عن احتوائها والتحكم فيها .

وإن التراجعات عن المبادئ والأسس التى قام عليها الصندوق جعلت السيد ميشال لولار يخلص إلى القول بأنه : « لم يعد صندوق النقد الدولى كثير الشبه بالمؤسسات التى أحدثت فى « بريتون وودز » ، وبدأ دوره يقل فى البلدان المتقدمة التى تهتم على إدارته ، وازداد تأثيره على البلدان النامية التى تشكل ثلثى أعضائه ، وأصبح دركى التحولات الاقتصادية السياسية ، وأضحى يلعب دوراً خطيراً فى إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التى تعكس مصالح الدائنين ، وعجزت برامجه الليبرالية عن تحقيق النمو الاقتصادى المطلوب .

ولقد واجهت صندوق النقد الدولى تحديات كثيرة وخاصة فى المرحلة الحالية ، نذكر منها :

- التداعيات المرتبة على انهيار قواعد « بريتون وودز » فى بداية السبعينات ، وما رافقها من اضطرابات نقدية متنامية فى ظل غياب البديل الحقيقى .

- انفجار أزمة المديونية ، وتحول الصندوق من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية ، ليجعلها أكثر انسجاماً مع مصالح رأس المال الدولى عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وعجز الصندوق عن مواجهة تحديات هذه الأزمة ، واستسهل وظيفة إدارة الأزمة وتسييرها فى مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف فى النظام الدولى .

- انهيار المعسكر الاشتراكي ، واتساع مهام الصندوق فى الإشراف على التحويل النظامى لهذه المجموعة من الدول ، وما يتطلبه من صياغة برامج وتوفير مساعدات وتقويم السياسات وتحمل انعكاساتها الاقتصادية وتكاليفها الاجتماعية ؛ وذلك لأن نتائج جهوده ما زالت دون مستوى توقعاته مما يعنى توسيع دائرة الانتكاسات فى المهام التى يقوم بها الصندوق فى هذه المجموعة من الدول .

- التحديات المرتبطة بتزايد الانفتاح الليبرالى القسرى ، وتدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، وما أدى إليه تنامى الاقتصاد الرمزي المضاربى على حساب نمو الاقتصاد الحقيقى . وانعكاسات ذلك فى تزايد ضعف الصندوق فى توجيه أسواق النقد والمال بصورة تقلل من اضطراباتها ومخاطرها وآثارها السلبية على الأداء الاقتصادى بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

وأمام الضعف المتزايد لكفاءة صندوق النقد الدولى فى إدارة وتوجيه النظام النقدى الدولى والتحكم فى قواه بما يحقق مصلحة المجتمع الدولى، فقد ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف هذه المؤسسات مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية .

ولقد بينا بأن عملية التكيف وإجراءات الإصلاح تستدعى النظر فى عدد من القضايا أهمها :

العضوية والتصويت والمهام ، وحقوق السحب الخاصة ، ونظام أسعار الصرف ، والسيولة الدولية ، وآليات الائتمان الدولى .

وقد قدمنا مقترحات هامة ؛ نعتقد أنها لينة تثرى النقاش المتعلق بضرورة إقامة نظام نقدى عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولى بأسره .

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إبراهيم العيسوى : الجات وأخواتها - النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ٢ - أسامة المجلوب: الجات من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، ط ٢ ، ١٩٩٧ .
- ٣ - السيد عاطف : الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان ، الإسكندرية ، ١٩٩٩ .
- ٤ - د. برهان غليون: المحنة العربية - الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ .
- ٥ - بول غليوى وجيليت هول : التصحيح غير التقليدى ومدى انتشار الفقر ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ١٩٩٢ .
- ٦ - بيل كليتون وآل جور : رؤية لتغيير أمريكا - الاهتمام بالناس أولاً ، مركز الأهرام للترجمة ، ١٩٩٢ .
- ٧ - جاردنر : تعزيز التكيف الهيكلى ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٩ / ١٩٨٧ .
- ٨ - د. جورج قرم : الفوضى الاقتصادية العالمية الجديدة ، جذور إخفاق التنمية ، دار الطليعة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ .
- ٩ - دافيد ويليامز : الاقتراض الدولى بين الفرص والقيود ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٣ / ١٩٨٣ .
- ١٠ - دومنيك كارو : صندوق النقد الدولى ، ترجمة مصطفى عدنان ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٨ .
- ١١ - د. رمزى زكى : الليبرالية المستبدة ، سيناء للنشر ، ١٩٩٣ ، والاعتماد على الذات ، دار الشباب ، ١٩٨٤ ، والصراع الفكرى والاجتماعى حول عجز الموازنة العامة فى العالم الثالث ، دار سيناء للنشر ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، وبحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، ط ١ ، ١٩٨٥ ، وأزمة القروض الدولية ، دار المستقبل ، ١٩٨٧ ، والتاريخ النقدى للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٥ .
- ١٢ - سارج لاتوش : تغريب العالم ، ترجمة خليل كلفت ، دار العالم الثالث ، ط ١ ، ١٩٩٢ .

- ١٣ - سامي ج. إيفنت : نظام التجارة العالمي - المسار المقبل ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد ١٩٩٩/٤ .
- ١٤ - ستانلي فيشر : الأزمة والدور المتغير لصندوق النقد الدولي ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد يونيو ١٩٩٨ ، والمحافظة على استقرار الأسعار ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٩٦/٩ .
- ١٥ - شارلن س - بيارم : الإقراض الخاص بالتكيف الهيكلي ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٨١/٩ .
- ١٦ - عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، دار الوحدة ، ج ١ ، ١٩٨١ .
- ١٧ - عبد الواحد العفوري : العملة والجلات - التحديات والفرص ، مكتبة مبدولي ، ٢٠٠٠ .
- ١٨ - عبد الوهاب كيرامان : الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي ، بنك الجزائر .
- ١٩ - د. عز الدين صالحاني : صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ، معهد الإنماء العربي ، ط ١ ، ١٩٨٣ .
- ٢٠ - ليستر ثارو : الصراع على القمة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .
- ٢١ - مارجريت جاريتس : صندوق النقد الدولي بعد مرور ٥٠ عاماً ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٥ .
- ٢٢ - ماري فرانس ليريتو : الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث ، ترجمة الدكتور هشام متولي ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٣ .
- ٢٣ - مانويل جويتان : دور صندوق النقد الدولي في التكيف ، مجلة التمويل والتنمية ، ١٩٨٧/٤ ، وصندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ١٩٩٤/٩ .
- ٢٤ - محمد حسن بهلول : الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ، مطبعة دحلج ، الجزائر .
- ٢٥ - د. محمد ناظم حنفي : الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٢٦ - د. مصطفى عبد الغني : الجلات والتبعية الثقافية ، مركز الحضارة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٨ .

- ٢٧ - د. مصطفى مرعشلي : السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- ٢٨ - موريس آليه : من الازدهار إلى الانهيار ، ترجمة رفيق المصري ، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي ، العدد الأول ، ١٩٩١ .
- ٢٩ - ميشال لولار : الصندوق التقدي الدولي وعملياته ، ترجمة د. هشام متولى ، دار طلاس ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٥ .
- ٣٠ - ميلتون فريدمان: الرأسمالية والحرية، ترجمة يوسف عليان، المكتب الأردني، ١٩٨٧ .
- ٣١ - والتر إيكمان : لمحة عن مؤسسة التمويل الدولية، مجلة التمويل والتنمية، العدد ٤ / ١٩٨٤ .
- ٣٢ - برنامج الحكومة ، جويلية ١٩٩٧ .
- ٣٣ - تقرير لجنة الجنوب ، التحدى أمام الجنوب ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، ١٩٩٠ .
- ٣٤ - التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ٣٥ - تقرير التنمية البشرية لسنة ١٩٩٣ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مركز الوحدة العربية ١٩٩٣ .
- ٣٦ - صندوق النقد الدولي ، موارد الصندوق مصادرها واستخداماتها ، معهد الصندوق، فيينا ، ١٩٩٤ .
- ٣٧ - مشروع قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٧ .
- ٣٨ - نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس ١٩٩٤ ، وسبتمبر ١٩٩٥ ، وسبتمبر ١٩٩٦ .
- 39 - Dominique pantz, Instutution politique commerciales internasionales, Armant Colin, 1998.
- 40 - Philippe Engelhard, l'Homme mondial, Aplea, 1996.
- 41 - Lester Thurow, Les fractures du capitalisme, edition Village, paris, 1997.
- 42 - Commission economique pour l'europe de l'O.N.U, economie bulletin, Novembre 1992.

- 43 - Hens-peter Martin et Harold Schumann, Le piege de la mondialisation, Solin, 1997.
- 44 - Jean Boncoeur et Harve Thouement, Histoire des idees economiques, tome 2, nathan, 1993.
- 45 - Walden Bello, et Shea Cuningham, Subir L'ajustement Structurel, Maniere de voir 28/1995.
- 46 - Michel Beaud, le basculement du monde, maniere de voir 28/1995.
- 47 - Frederic F.Claïmont et John Cavanagh, Sous les ailes du capitalisme planetaire, maniere de voir 28/1995.
- 48 - L'etat du monde 1996.
- 49 - L'etat du monde 1997.
- 50 - Marc Raffinot, Dette des tiers mondes : un retour sur le devant de la scene ?, l'etat du monde 1996.
- 51 - Jacques Brasseul, introduction a leconomie du developpement, Armont colin, 1993.
- 52 - Atlaseco 1997.
- 53 - Pascal Bye, Jean-pierre frey, le modele chilien, ca hiers des ameriques latines, cnrs-gresal ? 1992.
- 54 - Fereydoun A-Khavand, Le Nouvel ordre commercial mondial, Nathan, Paris- 1995.
- 55 - Conjoncture 2000.

القسم الأول

دور المنظمة العالمية للتجارة فى النظام التجارى العالمى الجديد

فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

- المبحث الأول : تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكليها التنظيمى ١١
- أولاً : تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ١١
- ١ - التحولات التى عجلت بتأسيس المنظمة العالمية للتجارة ١١
- ٢ - من الاتفاقيات العامة (الجات) إلى المنظمة العالمية للتجارة ١٣
- ثانياً : الهيكل التنظيمى والإطار المؤسسى للمنظمة العالمية للتجارة ١٧
- ١ - الهيكل التنظيمى للمنظمة العالمية للتجارة ١٨
- ٢ - أسلوب اتخاذ القرارات وطريقة الانضمام والانسحاب ١٩
- ٣ - أسلوب تسوية المنازعات وقض الخلافات ٢١
- المبحث الثانى : مبادئ النظام التجارى المتعدد الأطراف ٢٣
- ١ - مبدأ عدم التمييز فى المعاملات التجارية ٢٤
- ٢ - مبدأ حرية الدخول إلى الأسواق ٢٥
- ٣ - مبدأ الوقاية ٢٧
- المبحث الثالث : وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة ٣٢
- ١ - وظائف المنظمة العالمية للتجارة ٣٢
- ٢ - مجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة ٣٣
- التجارة فى السلع ٣٣
- التجارة فى الخدمات ٣٨

القسم الثانى

دور صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى

فى إدارة التحولات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول : الاهداف الاساسية لصندوق النقد الدولى وهيكلة التنظيمى

٤٩ ————— وموارده وأشكال مساعداته

٤٩ ————— أولاً : تأسيس صندوق النقد الدولى وأهدافه

٥٢ ————— ثانياً : الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى

٥٧ ————— ثالثاً : موارد صندوق النقد الدولى وأشكال مساعداته

المبحث الثانى : مجموعة البنك الدولى والمؤسسات المكملة لدور صندوق النقد

٦٩ ————— الدولى

٦٩ ————— أولاً : مجموعة البنك الدولى

٦٩ ————— ١ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير

٧١ ————— ٢ - مؤسسة التمويل الدولية

٧١ ————— ٣ - وكالة التنمية الدولية

٧٢ ————— ٤ - الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار

٧٣ ————— ثانياً : مجموعة الدول الدائنة وبنوكها التجارية ومصارفها المركزية

٧٤ ————— ثالثاً : المؤسسات المالية والنقدية الجهوية

٧٤ ————— سراًباً : المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثالث : مضمون برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

٧٨ ————— والمؤسسات المتكاملة معها

٧٨ ————— ١ - مضمون برنامج صندوق النقد الدولى ونتائجه التطبيقية

٨٤ ————— ٢ - مضمون برنامج مجموعة البنك الدولى

٨٥ ————— ٣ - البرامج التى تؤكد عليها الدول الدائنة والبنوك التجارية

٨٦ ————— ٤ - البرامج التى ستؤكد عليها المنظمة العالمية للتجارة

٨٧ ————— المبحث الرابع : دور صندوق النقد الدولى فى إدارة أزمة المديونية

- أولاً : إعادة الجدولة مفهومها وشروطها ٨٧
- ثانياً : دور صندوق النقد الدولي فى مفاوضات إعادة الجدولة ٩٠
- ثالثاً : تطور الاتصالات الجزائية مع الصندوق فى ظل الحكومات المتعاقبة ٩١
- المبحث الخامس : تكاليف برامج التكيف الليبرالى المفروضة من قبل الصندوق ٩٧
- أولاً : مضمون وخصائص برامج التكيف ومشاريع التدويل المتسرع ٩٨
- ثانياً : التكاليف الاقتصادية لبرامج التكيف ومشاريع التدويل والعملة ١٠١
- ثالثاً : التكاليف السياسية لاستراتيجيات التكيف والتغير الهيكلى ١٠٩
- رابعاً : التكاليف الاجتماعية لاستراتيجيات التكيف والتغير الهيكلى ١١١
- خامساً : التكاليف الثقافية لاستراتيجيات التكيف والتغير الهيكلى ١١٢
- المبحث السادس : أوهام ومخاطر برامج التكيف الليبرالى والعملة القسرية ١١٤
- ١ - وهم الكفاءة المنتظرة للمعالجات الجزئية للأزمة الشاملة ١١٤
- ٢ - وهم الاعتماد على الحلول الجاهزة من الخارج ١١٤
- ٣ - وهم ارتباط الإنعاش الاقتصادى بتطبيق استراتيجيات التكيف ١١٥
- ٤ - وهم كفاءة برامج التكيف والتعديل الهيكلى فى التخفيف من حدة
نفاقم أزمة المديونية ١١٧
- ٥ - وهم كفاءة برامج التكيف الليبرالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى
البلدان النامية ١١٨
- المبحث السابع : صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن من التحديات وضرورة
الإصلاحات ١٢١
- أولاً : دور صندوق النقد الدولي والتحديات التى واجهته خلال المرحلة
الأولى ١٩٤٤ - ١٩٧٠ ١٢١
- ثانياً : دور صندوق النقد الدولي والتحديات التى واجهته خلال المرحلة الثانية
١٩٧١ - ١٩٩٩ ١٢٣
- ثالثاً : الإصلاحات الضرورية لثمين الدور المستقبلى لصندوق النقد الدولي ١٢٧
- ١ - العضوية والتصويت ١٢٨
- ٢ - الحصص والمهام ١٣٠
- ٣ - حقوق السحب الخاصة ١٣١

١٣٤	٤ - نظام أسعار الصرف
١٣٦	٥ - تنظيم السيولة الدولية
١٣٧	٦ - تطوير آليات الائتمان الدولي
١٤١	الخاتمة
١٤٣	فهرس المصادر والمراجع
١٤٧	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع : ١٦٩٥٢ / ٢٠٠١م

I.S.B.N:977-15-0338-3

هذا الكتاب

* لقد تميز النظام الدولي السابق بالازدواجية الأيديولوجية وثنائية نمط التنمية ، فكان الصراع متناميا من أجل تعميم تلك الأنماط وتصدير خصوصياتها المجتمعية إلى البلدان النامية ، إلا أنه بعد تطور أزمة المديونية العالمية وبسبب انهيار المعسكر الاشتراكي - بدأت موجة عولمة تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، وتدويل أزماته وتحميل تكاليفها للأطراف الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

* وأوضحت المنظمات الدولية ممثلة في « صندوق النقد الدولي - مجموعة البنك الدولي - المنظمة العالمية للتجارة » أطرافا قوية في إدارة التحولات الاقتصادية في البلدان النامية على وجه الخصوص ، مستغلة أوضاعها المتردية ، وتخلت عن دورها في إدارة النظام النقدي والمالي الدولي .

* والكتاب يسلط الضوء على هذه المنظمات من خلال النقاط الرئيسة التالية :

- تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي .

- مبادئ النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف .

- وظائف ومجالات عمل المنظمة العالمية للتجارة .

- الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنفسي مساعداته .

- مضمون برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤامعهما .

- دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية في الدول

- مخاطر برامج التكيف الهيكلي ومشاريع العولمة القسرية .

* **ودار الوفاء** إذ تقدم هذا الكتاب إنما نرجو أن يعم به

من وراء القصد ،

Bibliotheca Alexandrina



0429795



الناشر

دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - ج.م.ع. - المنصورة

الإدارة : ش. الإمام محمد عبد المجاد لكتبة الآداب ص.ب. ٢٣٠

ت: ٢٢٥٦٢٢٠ / ٢٢٥٦٢٣٠ - فاكس: ٩٧٤ / ٢٢٦٠٥٠

المخينة : امام كلية الطب ٢٢٤٩٥١٣ / ٥٠

E-Mail: DAR ELWFA @ HOTMAIL . COM

